

مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الأول - السنة الرابعة - نيسان / ابريل ١٩٧٦

١ - العنصر الانساني واهميته في التنمية الاقتصادية

د. عدنان النجار

٢ - العلاقات الانسانية في العمل

د. ربحي محمد حسن

٣ - الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان

د. توفيق فرح. د. فيصل السالم

٤ - الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية

د. اسكندر النجار

٥ - شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات والتعاون العربي

د. منذر عبد السلام

ندوة العدد

ثبات او تغير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الاجتماعية في الغرب

تنظيم وتحرير د. اسعد عبد الرحمن

مجلة العلوم الاجتماعية

جميع الآراء الواردة في هذه المحلة تعبر عن رأى كاتبها ، ولا تعكس بالضرورة رأى هيئة تحرير مجلة العلوم
الاجتماعية أو جامعة الكويت .

❖ ثمن العدد : ٣٥٠ فلسا كويتيّا أو ما يعادلها في الخارج .

❖ الاشتراكات :

للأفراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيان أو ما
يعادلها في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنائير أو
ما يعادلها في سائر انحاء العالم (بالبريد العسوى) ،
وللطلبة اسعار خاصة مخفضة .
أيما الاسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية نسي
الكويت وخارجها فيفتوحة بعدها الاقصى ، ولا نقل عن عشرة
دنائير نسي حدها الاقصى .

مَجَلَّةُ الْعِلْمِ وَالْإِجْتِمَاعِ

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الأول - السنة الرابعة - نيسان، ابريل ١٩٧٦

فصلية أكاديمية علمية متخصصة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتشرتها في العربية والانجليزية

مكثرت التحقيقات الدكتور أسعد عبد الرحمن
مساعدة مكثرت التحقيقات أسعد عبد الرحمن

هيئة التحقيقات

- د. حسن الابرار
- د. محمد توفيق علي
- د. محمد زبيح
- د. فريد الحميني
- د. أسعد عبد الرحمن
- د. شوقي حسين عبد الله

المصنفون : توجهت جميع المراسلات والطلبات باسم مكثرت التحقيقات
على العنوان التالي : مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
ص.ب. ٥٤٨٦ - جامعة الكويت - الكويت - ت. ١٠١٨٨ / ٢٧٣ / ٥٥

المحتويات

صفحة

٨	سكرتير التحرير	كلمة العدد
		أبحاث بالعريسة
١٠	د . عدنان النجار	العنصر الإنساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الإدارية
٢٢	د . ربحى الحسن	العلاقات الإنسانية في العمل
٣٨	د . فيصل السالم د . توفيق مروح	الانقسام التحديدي - التقليدي في الكويت ولبنان
٥٣	د . اسكندر النجار	الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية
٧١	د . منذر عبد السلام	شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري
		ندوة العدد
٩١	تنظيم وتحرير	لبات أو تغير صورة المجتمعات النامية في أدبيات العلوم الاجتماعية في المغرب
	د . أمجد عبد الرحمن	
		مراجعات
١١٠	د . هاني فارس	الحركات الفلاحية في لبنان
١١٦	د . فيصل مرار	الإنسان المفقود
١٢١	د . محمد هشام خواجكية	البترول في التوقيت العربي
		تقارير علمية
١٢٧	سكرتارية التحرير	مؤثر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

سكرتارية التحرير

سكرتارية التحرير

د . فريد ميري

د . وجدى شريكس ١٤٤

د . احمد عيسى ١٤٣

د . غازى مروح ١٤٢

د . انطونيوس كرم ١٤١

دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا

جامعة الرياض

الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة

ملخصات الابحاث الانجليزية

ابحاث بالانجليزية

المتعددات المثبتة وديمومة النظام السياسى

الجوانب الاجتماعية للمحاسبة : وجهة نظر سلوكية

طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة فى الاسهم

ملكية واستغلال الارض فى المناطق الجافة

التبعية الاقتصادية وحجم البلدان

« كلمة العدد »

قد يرى البعض في هذا العدد القفزة النوعية المطلوبة . ولكننا — بمعزل عن أى تواضع مغتعل يتصد منه اقتناص المديح — نعتبر أن هذه المحاولة ما تزال دون طموحنا . وليس ذلك لأن هذا العدد لم يحقق ما ارتجناه منه . بل لأن سقف طموحنا يعلو ، مع إصدار كل عدد جديد . بقدر المسافة التي قطعها العدد الذي سبقه صغودا . ونحن لا نشعر — ولو للحظة واحدة — بالاحباط نتيجة « السباق المستحيل » هذا . ولاتمن نرى فيه شكلا من أشكال « الحلقة المفرغة » . ذلك أن الطموح ، إذا ما تحدد ، تجسد . وإن هو ناظر ، تبخر .

لقد وعدت السكرتارية الجديدة أولا بثبوت حقيقة بعد أن اطمانت الى ثبات الأرض من تحت اقدامها بفضل المجهود الذي بذلته الهيئات السابقة . وكان لا بد من تحويل التراكم الإيجابي السابق الى فقرة نوعية يتشكل معها للمجلة شخصية خارجية وأخرى داخلية . وكان أن استقر الرأي على الغلاف الحالي اطارا خارجيا يضم في جنباته مواضيع هذا العدد ، تماما مثلما نتوقع له أن يحتوى بين دفتيه مواد الأعداد الثلاثة القادمة على امتداد العام الأكاديمي ١٩٧٥ / ١٩٧٦ . ومن ناحية ثابتة ، التزمنا بما وعدنا به حول شخصية العدد الداخلية ، فقمنا بانتقاء الأبحاث التي نجمع ما بين النظرية والتطبيق في أكثر من حقل من حقول العلوم الاجتماعية . ومن ناحية ثالثة ، وسعيا وراء اتساع آفاق أرحب ، أضافت السكرتارية الجديدة الى الأبواب الثابتة السابقة ، مادة مبتكرة عكست نفسها في هذا العدد ببابين جديدين هما « دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا » و « ندوة العدد » . كما وستعكس السياسة ذاتها نفسها مستقبلا في أبواب أخرى جديدة « المناقشات » ، « قاموس الترجمة والتعريب » على النحو الذي سيظهر في الأعداد القادمة .

ويعتز هذا العدد ، من ناحية رابعة ، بكونه يكاد يكون خلوا من الأخطاء المطبعية علاوة على توحيد طرائق عرض المواد في نمط واحد أسوة بالمجلات المشابهة المعروفة (التذم ، والحواشي . . الخ) .

ومن ناحية خامسة ، دخل المجلة بهذا العدد — ولأول مرة في تاريخها — السوق . وقد نم بهذا الصدد اتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لمساعدة المجلة على شق طريقها في العالم التجاري (التوزيع ، وتنمية الاشتراكات ، والإعلان . . الخ) .

ومن جهة سادسة ، أرست المجلة لنفسها القواعد اللازمة للتعريف بها محليا وفي الكويت وعلى امتداد الوطن العربي . كما أنه يتم يوميا تدعيم الجسور التي أقيمت لربط المجلة بمناسبات الاسانذة العرب في شتى أنحاء المعمورة (وبالذات في الولايات المتحدة وكندا) . وفي هذا المجال . قدمت المجلة نفسها عبر تقارير خاصة (باللغتين العربية والانجليزية) الى القراء ومن ضمنهم المرشحون للكتابة فيها مستقبلا .

وختاما ، اذ تطمح هذه المجلة في أن تكون منبرا بارزا من منابر طلبة واساتذة العلوم الاجتماعية ، ترحب بكل ما يردها من دراسات وملاحظات واقتراحات علمية . انها تفتح صفحاتها للانتقاد الهادف وتقدمه على الاطراء غير الهادف ، وتدعو قرائها في الوقت ذاته الى مناقشة ما تتضمنه من أبحاث ومواضيع ومراجعات وتقارير خاصة بحيث يكون في مقدورها افراد باب جديد خاص بذلك في الأعداد القادمة .

وليكن هذا العدد خطوة أولى في مسيرة أكاديمية واثقة نحو إعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتير التحرير

العصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية

د. محمد عفنان النجار *

مفهوم الانتاج :

تحتلّ الفعاليات الاقتصادية المختلفة باهتمام متزايد من قبل المسؤولين والمعالين والمهنيين في الدولة والمجتمع . وقد أصبح لدى هؤلاء الأشخاص افكارا واضحة وصحيحة حول الفعالية الاقتصادية وأهدافها . وكانت هذه من خاصية الجابعات والمعاهد المختصة وفئات قليلة من الناس حتى سنين قليلة ماضية . ولقد أدرك الجميع بأن الفعاليات الاقتصادية هي المجالات التي يعمل فيها أغلبية الناس وأنها الوسيلة التي تمكن أفراد المجتمع من العيش بشكل أفضل في الماكن والمجلس والمسكن والصحة والتعليم والرفاهية وتبيدهم عن أشباح القلق وعدم الضمان . كما أنها القوة القادرة على رد كيد المعتدين والظالمين وصد غزواتهم وأطماعهم .

وتتكون القدرات الاقتصادية للأمة بشكل رئيسي من القدرات الانتاجية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات . والقدرّة الانتاجية ما هي في جوهرها الا القوة التي تمكن من مزج عناصر المدخلات المختلفة من أرض ورأس مال وعمال وآلات ومصنع وغيرها لتجعل من هذه المدخلات مخرجات تتمتع بقدرات أكثر على تحقيق اشباعا لدى المواطنين وأفراد المجتمع بشكل بضائع وآلات وعدد وخدمات . ويوضح الشكل التالي العملية الانتاجية بشكلها البسيط :



وعلى الرغم من أن المفكرين والباحثين الاقتصاديين لا يزالون يتحدثون عن العملية الانتاجية ضمن المفهوم الصناعي أو مفهوم المصنع ، فإن العملية الانتاجية تنطوي على القدرة على تحويل المدخلات الى مخرجات أكثر نفعا وقيمة سواء جرت عملية التحويل ضمن نطاق الصناعة أو التجارة أو لخدمات . فشركة لصنع النسيج في حلب تقوم بالعملية الانتاجية كما يقوم بها مكتسب للاستثمارات العقارية في دمشق ، طالما أن كل منهما يستخدم مدخلات معينة يتم تحويلها الى مخرجات أكثر فائدة ونفعا « على الرغم من أن درجة التحويل من المواد الأولية الى المواد الصناعية يعتبر أكثر تعقيدا واختلافا وتباينا في شركة النسيج عنه في مكتب الاستثمارات العقارية . وليس غريبا إذن أن يتم تطبيق نفس مبادئ الإدارة السليمة في كل منشة انتاجية من أجل الحصول على أفضل النتائج والوصول الى الاهداف المتوخاة . كما أنه لهذا لسبب شاع استخدام عبارات مثل « إدارة الانتاج » أو « إدارة العمليات » بدلا من تسميات مثل « الإدارة الصناعية » أو إدارة المصنع. ويمكن القول باختصار أن المشكلة الإدارية في الانتاج تتضمن في جوهرها تطبيقا للمبادئ والابتكار السليمة على أعمال منظومة متتابعة وعلى مفايات أساسية أينما نمت هذه العمليات في المصنع أو التجرة أو المكتب .

أهمية العنصر الإنساني في العملية الانتاجية

يعتبر عنصر « القوة المسائلة » أو « العنصر الإنساني » العنصر الأساسي والأهم في مدخلات العملية الانتاجية والقوة الفعالة اللازمة لتحويل مناصر المدخلات الأخرى الى مخرجات أكثر نفعا واشباعا الى جمهور المستهلكين والمستغلين والمستفيدين . وهكذا فإن العنصر الإنساني الهام يساهم في القدرات الانتاجية للأمة وللمشروع وما يتبع هذه القدرات من نمو اقتصادي وزيادات في الدخل ومستويات المعيشة .

ويتكون العنصر الإنساني من صفات الأفراد في المهارات والقدرات والمواهب والخبرات والتعليم والتدريب والمعرفة وصفات أخرى ضرورية من أجل أداء العمل المسؤول المنتج كحسب التعاون واحترام الغير والاندياع لتحقيق المصلحة العامة (١) .

فوجود هذه الصفات بكميات مناسبة ونوعيات ملائمة والقدرة على استخدامها لتحقيق مصلحة العملية الانتاجية يساهم في مضاعفة القدرات الانتاجية للأمة ويحقق بالتالي النمو الاقتصادي المنشود :

وقد يعود السبب في فقدان الطفل الصغير والرجل المسن لقدراتهم على العطاء والإدخال في العملية الانتاجية الى عدم حيازتها لهذه الصفات الأساسية بكميات كافية أو نوعيات ملائمة. كما أن عدم تنويع الإدارة المختصة على استخدام ما يوجد من صفات لدى الأفراد العاملين يفسر بالمصلحة الانتاجية والربحية للمشروع أو المنظمة . ويجب التأكيد في هذا المجال على أن الشخص الذي لا يوجد في العمل المناسب لقدراته ومؤهلاته أو الذي لا يكتفه التلاؤم مع المسؤوليات الموضوعية في العمل كالألية والتقنية ومجموعات العمل الاجتماعية وقيم المجموعة فإنه يتعرض

الى استخدام جزئى لهذه الصفات الاساسية التى يتوقع بها، وتؤثر بالتالى القدرات الانتاجية والتنمية الاقتصادية للأمة .

ونظرا لأهمية العنصر الإنسانى فى زيادة القدرات الانتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية للأمة فقد أعلن الاقتصاديون حديثا بأن الطبقة الحاكمة المثقفة والمتدربة بشكل جيد تعتبر أهم رأس مال للأمة^(٣) . كما كشف البحث العلمى فى دراسة تمت فى جامعة كولومبيا فى الولايات المتحدة الأمريكية عن أن الموارد الإنسانية تعتبر مفتاح التطور الاقتصادى^(٤) . وقد أقر الاقتصاديون أنه فى حالة وجود عرض مرتفع بحيث يزداد العاملون لزيادة الأجور وبالعكس ، فإنه يمكن تحقيق النمو الاقتصادى عند تحقق زيادة فى الطلب على البضائع والمنتجات^(٥) . فمثلا عندما يزداد الطلب على السيارات من قبل جمهور المستهلكين ، فإن هذا يجب أن يحقق نموا اقتصاديا للبلاد اذا وجدت مرونة كافية فى عرض العاملين المختصين فى صناعة السيارات من أصحاب الصفات المؤهلة والقادرة .

وقد أدركت كثير من الدول أهمية وجود العاملين المختصين لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فى الدول غير الصناعية* ، وأدرك المسؤولون فيها بأن تطوير هؤلاء العاملين يعتبر أكثر أهمية من تطوير العوامل الطبيعية أو المساعدات الخارجية أو رأس المال^(٥) . فقد تبين نتيجة الدراسات فى هذه الدول بأن العوامل الطبيعية من قبل العنصر البشرى يحدد أهمية هذه العوامل^(٦) . وبالطبع لا يمكن لهذه العناصر الأخرى أن تكون فعالة ومنتجة لوحدها ، ولا بد من تجميعها واستخدامها من قبل القوة الحاكمة المتدربة والمتعلمة بشكل فعال ومنظم . وعلى الرغم من أهمية العنصر الإنسانى فى التنمية الاقتصادية ، فلا بد من التحذير من أمرين . ويتعلق الأمر الأول بمشكلة زيادة السكان أكثر من زيادة الانتاج الكلى للأمة^(٧) . فعندما يكثر عدد السكان ويضعف تدريبهم وتخصصهم وبالتالى قدراتهم وإمكاناتهم على أداء العمل المنتج ، فإن لنتيجة تكون أضرارا للتنمية الاقتصادية وانهارا فى مستويات المعيشة ، إلا إذا أمكن زيادة الانتاج الكلى للأمة بنسبة أكبر من زيادة عدد السكان . وقد تعرضت الأمم غير الصناعية الى النكسات العديدة فى برامجها الاقتصادية بسبب الزيادات الكبيرة للسكان بشكل أخص أى نمو حدث فى كميات الانتاج .

ويتعلق التحذير الثانى بضرورة وجود توازن بين الهدف الاقتصادى الذى يؤكد على النمو والتطور والموضوعية والكفاءة الانتاجية وبين الهدف الإنسانى الذى يؤكد على تحقيق المسدود والتوازن والتعاطف والسعادات والاشباعات للحاجات غير المادية للأفراد العاملين . وتحقيق التوازن بين هذين الهدفين أو الاتجاهين ليس من السهل الوصول اليه . فكلنا يعلم أن تحقيق

* يوجد عدة تسميات لهذه الدول مثل « الدول المخلفة » ، و « الدول غير المتحضرة » و « الدول النامية » . وقد يكون من الأنسب إطلاق تعبير « الدول غير الصناعية » على هذه الدول وتسمية الدول الأخرى « بالدول الصناعية » . فالمصناعة هى العنصر الأساسى فى نهضة هذه الأمم وعدم نهضة الأمم الأخرى . كما أن النسبة تعتبر أكثر صحة وانطباقا على الواقع من غيرها من التسميات التى تحاول إغفال عوامل اجتماعية ودينية ومبدئية على الوجود والى قد لا تكون صحيحة علميا .

اشباعا لحاجات ورغبات العاملين على حساب الاهداف الاقتصادية للمنشأة يؤدي بالمؤسسة الاقتصادية الى الخسارة والفشل والتوقف عن العمل ويحرك التنمية الاقتصادية الى الشلل . كما ان التأكيد على الاقتصاد والمادة قد يجعل الحياة تبدو تافهة وعديمة القيمة ويدون محتوى اجتماعي وإنساني نبيل . ويدعو تحقيق التوازن بين هذين الهدفين الى العمل بذاب وجد في سبيل المصلحة العامة والى النضوج والوعي والحساس فسي اداء الاعمال والى النظر بموضوعية وعلمية الى المشاكل المواجهة حتى يمكن تحقيق النمو الاقتصادي الاجتماعي والانساني في آن واحد .

ويبدو هكذا واضحا اهمية العنصر الانساني للامة وأثره على زيادة قدراتها الانتاجية وتضارع نموها الاقتصادي . ولكن اهميته بالنسبة للمنظمة الاقتصادية ليس بهذا الوضوح خاصة ضمن المفهوم المحاسبي للمشروع الذي يؤكد فقط على موجودات المشروع المسجلة في الدفاتر كالتقنية والخزون وأوراق القبض والعقارات وغيرها ، ويهمل الموجودات التي لا تسجل عادة في دفاتر الشركة كالعنصر البشري والمعنويات مثلا . ولكن ضمن المفهوم الإداري للمشروع فان الناس هم أهم موجودات المشروع أو المنظمة . وتوجد علاقة ايجابية واضحة بين كمية وتنوعية المستخدمة العاملين في المشروع وبين انتاجيته وربحيته (٨) . وتعرض هذه الحقيقة على الإدارة الواعية أن تتأكد من حوزة المستخدم الجسدي على الطاقات والمهارات والقدرات اللازمة لتنفيذ العمل وأن تهتم له الظروف الموضوعية من اقتصادية ودينية وسياسية وحضارية واجتماعية لجعله يعمل بجد وانذفاع ومسؤولية مستخدم جميع امكانياته الجسدية والفكرية الى الحدود القصوى لتحقيق اهداف المشروع وغاياته . ومهما حاولت الإدارة وبذلت في هذا الشأن فان القيام بعمل افضل يظل دوما ممكنا . فقد بينت الأبحاث والدراسات على عدم استخدام أكثر من ١٥/٢٠ الى ٢٠ بالمائة وسطيا من امكانيات العامل العقلية حتى في أكثر الدول الصناعية نوا وتطورا (٩) . كما قدر في دراسة أخرى عدم استخدام أكثر من ١٠/ بالمائة من الطسافة العقلية لأكثر العاملين ذكاء (١٠) .

وتوجب هذه الحقائق على الإدارة الواعية أن تسعى جاهدة للاستفادة من الطاقات البشرية الكامنة وغير المستفلة عن طريق تطبيق المبادئ الإدارية السليمة والسير في طريق التخصص وتنظيم العمل وبذل الجهود لتطوير الطاقات البشرية وجعلها متلائمة مع التطورات التقنية والتبدلات السريعة وأن يعمل كل شخص ضمن اختصاصاته وامكانياته وكجموعة من أجل تحقيق اهداف المشروع والآلة . وقد يكون صحيحا تبذل متطلبات الاعمال وكيفية اداؤها ومؤهلات العاملين والمشرفين على اثر دخول الآلية على مقياس واسع المجالات الانتاجية . ولكن على الرغم من ذلك ، فان العنصر الانساني سيظل الأكثر أهمية سواء طبقت الآلية على مقياس واسع أم لم تطبق ، وسيبقى هو المحدد لاهم لمرکز المشروع التنافسي وقدرته على تلبية حاجات المستخدمين والمستهلكين لسلطه وانتاجه وخدماته .

وتبدو أهمية العنصر الانساني حتى بالنسبة للفرد نفسه (١١) . فالفرد العامل يحتاج أيضا الى الشعور بقيمته وأهميته كمعضو نشيط في النظام الاقتصادي الذي تعبته امته . وعندما يصبح نماعلا ومنتجا في اداء عمله ، فسانه سيتمكن من زيادة دخله وتحسين وضعه المادي

والمعاشى وبالتالي مركزه الاجتماعى وقيمته كشخص جدير بالاحترام والتقدير . وقد يكون صحيحا مانح من الآلية الحديثة من اضعاف لقيمة الانسان وشعوره بالعمل الخلاق ، أما الأعمال غير اليدوية وخاصة الأعمال المسؤولة الخلاقة ، فانها ستزداد أهمية وقية حتى مع استخدام الآلة الى أقصى حدود الاستخدام .

العنصر الإنسانى والمسؤولية الادارية

تحتوى ادارة الامراء او العلاقات الصناعية او الإنسانية أو المستخدمين على المواضيع التى توضح اهتمام ادارة المشروع بالعنصر الإنسانى . وتنطوى هذه الادارة على تخطيط وتنظيم ورقابة مختلف الفعاليات المرتبطة بالافراد والجماعات فى مجالات التعيين والتطوير والحفاظ على واستخدام بحيث يمكن تحقيق جميع أهداف المشروع بفعالية ونجاح (١٢) . وتعتبر فعاليات التخطيط والتنظيم والرقابة من الفعاليات الادارية . أما فعاليات التمييز والتطوير والحفاظ على واستخدام فانها فعاليات فنية تنفيذية . وفى ادارة كل من هذه الفعاليات لابد للمسؤولين من حيازة المهارات السلوكية التى تتضمن قدرات فى التلاؤم والانسجام مع الآخرين والتمتع بصفات محبة كالوفاء والاعتبار والاخوة والصدق والاخلاق الحميدة .

وقسم ادارة الامراء ليس هو القسم الوحيد المسؤول عن القضايا والمشاكل التى تواجه العنصر الإنسانى . فالمسؤولية تقع اولا على كواهل اشخاص الادارة العليا الذين يقومون بوضع الخطط والاهداف البعيدة والعريضة التى يجب ان تسير المؤسسة بموجبها ، وتفوض المسؤوليات والصلاحيات لمختلف المديرين بشكل يحقق التماسك بين جهودهم ، ومن ثم التاكيد بان الخطط والبرامج يتم تنفيذها على افضل شكل باقل الجهود والتكاليف والضيق والالام .

كما تقع المسؤولية ايضا على صائق المدراء التنفيذيين الذين يمارسون مهامهم المختلفة فى المؤسسة او المشروع . فالرئيس المباشر للفردي يعتبر المرآة التى تعكس مشاعر واهتمامات وسعادات الفرد العامل تجاه الشركة وسياساتها وبرامجها . وبما ان تنفيذ فعاليات التمييز والتطوير والحفاظ على واستخدام قد اصبح من التعقيد بشكل يتطلب خبرات متخصصة قد لا يتمتع بها المدراء التنفيذيون المباشرون فى اغلب الاوقات فان كثيرا من المنظمات لجأت الى وضع خبرات رجال قسم الامراء تحت تصرف المدراء التنفيذيين للاستعانة بهم فى مواجهة مشاكل الامراء الناتجة . وما يبدية خبراء قسم الامراء يجب ان يبقى بشكل توافى واستشارات وليس بشكل اوامر ونواهى حفاظا على مبادئ وحدة القيادة والتوجيه .

اما فى المشاريع الكبيرة جدا فان الحاجة قد استدعت ضرورة نقل مهام ادارة العنصر البشرى الى قسم متخصص يتبع افراده بالخبرات الكبيرة فى الفواحي الإنسانية والاجتماعية والحضارية . وعلى الرغم من أن هذا التطور قد خفف كثيرا من مهام المدراء التنفيذيين فى ادارة العنصر البشرى الا انه لم ينقص من أهميتهم ودورهم فى الاتصال والتعامل مع الامراء الذين يعملون من اجل تحقيق الاهداف المقصودة .

ولادراك المسؤولية الادارية تجاه العنصر الانساني لابد من الالتفات الى نظريتين مختلفتين توضحان تبدل المسؤولية بين الماضي والحاضر هما :

مفهوم عنصر الانتاج مفهوم العلاقات الانسانية

مفهوم عنصر الانتاج :

لم يحظ العنصر الانساني في الماضي بالاهمية التي بدأ يحظى بها اليوم من قبل مختلف رجال الادارة في المنظمات الاقتصادية . فالادارة الصناعية في بدايتها في اوائل القرن الحالي اهتمت بتطبيق مبادئ الادارة العلمية واساليب التخصص وتقسيم العمل التي اتى بها فريدريك تيلر واتباعه . وكانت نظرتها الى العامل على انه عنصر اقتصادي آخر من عناصر الانتاج يخضع لنفس الشروط والعوامل والاعتبارات التي تخضع لها عناصر الانتاج الاخرى كالالات والادوات والمواد الأولية . ويكره الفرد العامل بطبيعته ضمن هذا المفهوم العمل كما يتهرب من المسؤولية والواجبات ويعمل من أجل الحصول على المائد المادي فقط (١٣) . ويجب لذلك اكراهه على العمل من طريق التهديد والوعيد بالطرده من العمل او تطبيق العقوبات الاقتصادية ضده كخصم في الراتب او عدم الترقية او النقل او غيرها . كما يجب دفعه على العمل ومراقبته بشكل صارم عن طريق الاشراف المباشر وعدم اعطائه الحرية والمسؤولية في التصرف والعمل .

كان مفهوم عنصر الانتاج وما تفرع عنه من سياسات وقواعد ادارية كافيًا في فترة الثورة الصناعية وبداية القرن الحالي . فقد أمكن ضمنه معرفة سلوك الانسان والتاثير عليه ضمن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية التي كانت سائدة في تلك الاوقات . وقد يعود السبب في نجاحه الى تلاؤمه مع توقعات الرؤساء والمؤوسسين في العمل وخارجيه . وبينتيجه تم استخدام طائعات العاملين الى الحدود القصوى وانتاج السلع والخدمات الضرورية وتحقيق التقدم الاقتصادي والفني في اغلب الأمم الصناعية .

لم تكن نظرية « عنصر الانتاج » كافية لنجاح الادارة فيما بعد على اثر التبدلات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية ونتائج الابحاث والدراسات . فقد ازداد دخل الفرد فوق حد الكفاف ولم يعد الانسان يندفع وراء الحافز المادي كما كان يفعل في الماضي (١٤) . كما ظهرت الحاجة الى اشباع الرغبات الاخرى على المستويات الاعلى ويجاد آليات التي تؤدي هذه المهمة . وبالمطيع فان اشباع هذه الحاجات لا يتم بوسائل التهديد والوعيد والاشراف المباشر وتطبيق العقوبات . كما اختلفت طرق تربية الناشئة في البيت والمدرسة . فبعد ان كانت طرق التربية تعتمد على اطاعة الاوامر والتوجيهات بشكل اعمى ، أصبحت تعتمد على الثقة بالنفس وحرية التعبير والتفكير المستقل (١٥) . وبهذا الشكل بدأ الفرد يرفض اشكال السلطة في عمله والتي كان يمكنه قبولها لو انها ما زالت مطبقة في البيت والمدرسة .

وكان للتنظيم النقابي دوره ايضا في استبدال مفهوم « عنصر الانتاج » . فقد أمكن بواسطة

التقنيات تحدى السلطات التعسفية للادارى واصبحت قراراته عرضة للرقابة والمحاسبة والمناقشة والتحليل من قبل ممثلى العاملين والمدافعين عنهم . وبالإضافة الى تغير الشروط الموضوعية فى الدخل والتربية والتقنيات ، فإنه قد ثبت بنتيجة الأبحاث والدراسات أن أسلوب السلطة الادارى المتبع ضمن مفهوم عنصر الانتاج يؤدي فقط الى قيام العاملين بالحد الأدنى من العمل (١٦) . فعلى الرغم من تظاهر العاملين بالانتماء والعمل امام رؤسائهم ، فإنهم فى الواقع كانوا يقاومون السلطة بكل ما أوتوا من قوة . وتلجأ الادارة لمواجهة هذه الحالة الى اصدار قواعد وتعليمات أخرى ، كما يلجأ العاملون الى التظاهر ففى العمل والتسيب فى الواقع . . وهكذا دواليك . وقد يمكن توقع ارتفاع الحد الأدنى من العمل اذا أمكن تطبيق الاشراف الدقيق والرقابة المستمرة على العامل .

كما وجدت نتائج سلبية على نفسيات المستخدمين وكفاءتهم فى تنفيذ العمل . قد يؤدي أسلوب السلطة الادارى الى ضيق نفسى ونفزة من قبل العاملين والى ردود أفعال غير منطقية وتحاملات على الآخرين من داخل المؤسسة وخارجها والى أمراض عصبية ومعديّة (١٧) . وفى نهاية الأمر قد تؤدي كل هذه النتائج الى ترك العمل لدى اقرب فرصة ممكنة والى حدوث اضطرابات عمالية .

مفهوم العلاقات الإنسانية

ادت النتائج السلبية لتطبيقات مفهوم عنصر الانتاج الى المناداة بتطبيق العلاقات الإنسانية . ويؤكد هذا المنصر على ضرورة معالجة الأفراد العاملين ككائنات لها جوانبها الفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية والاخلاقية (١٨) . وعلى الرغم من وجود عوامل مختلفة تؤثر على كنية أو شدة هذه الجوانب لدى الإنسان المعين ، فإن العلاقات الإنسانية تؤكد على اعتبار جميع هذه الجوانب عند معالجة المنصر الإنسانية .

فالإنسان فى أبسط مظاهره بحاجة الى مختلف المدخلات من طعام وماء وهواء وراحة وشروط صحية من أجل استمرار حياته وديمومتها . وهو بحاجة أيضا الى الوقاية والأمان ضد المخاطر والعوامل التى تقعه عن العمل أو تؤدي الى وفاته . فالإنسان يسمى فى تصرفاته وسلوكه الى اشباع حاجاته الجسدية ويتجنب كل ما يؤدي الى اذيائه وفقدانه لدخله وسبيل عيشه . فهو كائن له حاجاته الجسدية ويتصرف بشكل مادي فى بعض جوانبه .

والإنسان العامل أيضا كائن له جوانبه الروحية أو النفسية . فهو يحب ويكره ويسعد ويشقى ويتحسس وينشط ويتحمل ويتنهار . وهو فى سلوكه وتصرفاته يسمى الى زيادة مشاعره الى السعادة والأمل ويتجنب الحالات التى يشعر فيها بالشقاء والفشل . فهو كائن له حاجاته النفسية ويتصرف بشكل عاطفى فى بعض من جوانبه .

وللإنسان العامل جوانب اجتماعية أيضا . فهو يحب الاتصال والاجتماع مع الآخرين ويسعى وراء موافقة المجموعة واحترام وتقدير الأشخاص الموجودين فيها . وهو يطلب فى كثير من الأحيان

فى كثير من تصرفاته كل ما يميز من مركزه نسى المجموعة ومن انتهائه اليها . كما ان للانسان جوانب اخلاقية ايضا . فله فى اغلب الاحيان معتقداته الخاصة به حول ما هو خطأ وما هو صواب ، ويؤثر فى سلوكه سعيه وراء القيمة الاخلاقية التى يؤمن بها وتجنبه للقيم التى يكرهها وينفر منها . وعلى الرغم من ان ما يسعى له الانسان قد لا يكون صوابا أو خطأ بالمفهوم المطلق للصواب والحق ، فانه لمن الواضح ان للانسان جانباً أخلاقياً يؤثر فى سلوكه وتصرفاته .

وبالإضافة الى ضرورة ادراك الجوانب الفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية والاخلاقية للفرد العامل ، فان تطبيق مفهوم العلاقات الانسانية يجب ان يؤدي الى تحقق اشبعات لهذه الجوانب من أجل وضع جميع الجهود فى خدمة المنظمة وأهدافها . فقد بين البحث العلمى ان الفعالية فى استخدام الصفات الانسانية للانسان تعتمد على مدى اشباع حاجاته ورغباته (١٩) . فاشباع حاجات الانسان أو الأمل فى اشباعها يعطى الانسان شعوراً بقيمته وذاتيته وتشكل اندفاعات لديه من أجل ديمومة تحقيق هذه الاشبعات لها . وبما ان ادارة المشروع أو المنظمة مسؤولة من وضع المعايير والقواعد التى تحدد سلوك الافراد العاملين فى الوصول الى الاهداف المنشأة وتحقيق اشبعات للحاجات والرغبات (٢٠) ، فانها تلعب دوراً بارزاً فى عملية التشجيع والحصول على ردود الاعمال المناسبة من طريق إثارة الحوافز الملائمة (٢١) .

وللعلاقات الانسانية بعض الاسس التى تشكل مبادئها وأركانها (٢٢) . وحتى تنطبق على واقع امنا العربية لابد من تطويرها بحسب التجارب والخبرات والتطورات الفكرية التى تعيشها . ويمكن النظر الى الاسس الاربعة التالية للعلاقات الانسانية :

١ - المصلحة العامة المتبادلة :

تركز العلاقات الانسانية على الفرضية القائلة بأن جميع الفئات العاملة نسي المشروع وخارجها لها مصالح متبادلة وتعمل باتجاه المصلحة العامة رغم وجود مصالح وأهداف خاصة لكل منها . فمستخدمين الادارة والنقابة والحكومة كل منها قد يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة التى قد تخلف عن أهداف الفئات الأخرى ، الا انها تلتقى جميعاً عند الحاجة وتعتمد على تحقيق الاهداف الأخرى وليس على أساس الفشل فى الوصول اليها .

وبما ساعد على هذه النظرة نحو المصلحة العامة والمتبادلة التكاتف الاجتماعى الذى أكدت عليه النظرات الدينية والإشتراكية والعلمية بسبب الحاجة الى تعاون جميع الفئات وعدم قدرة أى منها على تحقيق الاهداف المنشودة لوحده . وقد يشكل هدف القوة الاقتصادية والقومية والمصلحة الجماعية لجميع افراد مواطنينا الهدف الذى تلتقى عنده أهداف كل الفئات المسهولة فى المشروع الاقتصادى وخارجها .

٢ - السبب فى السلوك والتصرفات :

تؤمن العلاقات الانسانية أن السلوك الانساني سلوك مسبب ، أى أن الانسان يسلك التصرف المعين لإيمانه بأنه يحقق له مصالحه وأهدافه . فلو تمارض أحد الأفراد العاملين ، مثلا ، أو ازدادت فترات تغيبه أو انخفض إنتاجه ، أو خالف القواعد والأنظمة أو ازداد انتاجه . . الخ ، فإن كل من هذه الحالات يعود الى سبب أو أسباب يعتقد الفرد انها تحقق له أهدافه ومصالحه .

وبما أن سلوك الانسان وتصرفاته حسي مسببة ، فإن العلاقات الانسانية تؤمن بأكثانية التأثير على سلوك الفرد وتصرفاته بشكل يؤدي الى تحقيق أهداف المشروع والعمل بانسجام وتعاون وإنتاجية . ويمكن التأثير على سلوك الانسان عن طريق القيام بعملية التشجيع التي تؤكد على التوصل الى الأهداف المرجوة عن طريق التبيان بأن اتباع السلوك المعين يؤدي الى تحقيق الهدف والمصلحة المعينة أو أنه سيؤدي الى انتقاصها .

٣ - الاختلافات بين الافراد :

تؤمن العلاقات الانسانية بوجود اختلاف بين افراد المجتمع وأن كل انسان يختلف عن غيره من الأشخاص الآخرين (٢٣) . فالفرد يولد مختلفا عن غيره ويزداد هذا الاختلاف بائتماد حياته وزيادة خبراته وتقدماته ، على الرغم مما قد يظهره نسي تصرفاته ومشاعره من تشابه مع الآخرين في كثير من النواحي .

وبما أن الافراد يتميزون عن بعضهم ، فإن الانسان الفرد يعتبر نقطة الاهتمام ومجال البحث والتقصي في العلاقات الانسانية (٢٤) . لا تعني هذه النظرة قطعا عدم الاهتمام بالمجموعة ، وإنما تعني أن المجموعة مكونة من عدد من الأشخاص وأن الفرد فيها هو الذي يحرك المجموعة ويؤثر فيها ويؤثر بها . وبما أن الانسان هو حجر الأساس في المجموعة ، فإن الاهتمام به يعتبر اهتماما بالمجموعة .

٤ - المساواة في المعاملة :

على الرغم من وجود اختلافات بين الافراد فإن العلاقات الانسانية تؤمن بضرورة تحقيق العدالة والمساواة في التعامل معهم جميعا . فكل انسان عامل يؤدي مسؤولياته وواجباته يجب أن ينال ما يستحق وما يلائم من تقدير واحترام واعتبار .

وفي الواقع نجد بأن احترام الانسان وتقديره يشكل سببا وأساسا لوجوده على ظهر هذه الأرض نظرا لكثافة المادة في أن تكون السبب الحقيقي في الوجود الانساني . ويجب التاكيد على أن القواعد الدينية والأخلاق العامة ضمن القيم العربية تشجع على احترام الفرد وتقديره . كما كشفت الأبحاث العلمية عن أن الانسان الذي يؤدي مسؤولياته بنجاح وفعالية يسمى وراء احترام الآخرين وتقديرهم له (٢٥) .

وتجدر الإشارة الى أن هذه أسس للعلاقات الانسانية قد لا تظهر بوضوح في كثير من الشعوب أو قد يفشل كثير من الإداريين في ممارستها في تعاملهم مع الافراد والمستخدمين في

مؤسساتهم . وعلى الرغم من هذا الواقع فإن أسس العلاقات الإنسانية تمتدبر المرتكزات الأساسية الملائمة لطبيعة الإنسان فسى حياته الطويلة عبر الأجيال المتعاقبة وأنها النبراس الذى يسمى وراءه من أجل الحياة الأفضل . وقد يصعب تجاوز هذه المبادئ فسى الأمد الطويل من قبل العامة والإداريين فى سعيهم لتحقيق النمو والنجاح لمشاريعهم وأمتهم .

خاتمة :

نظرا لأهمية العنصر الإنسانى بالنسبة للأمة والمنظمة والفرد نفسه ، فإن الإنسان قد أصبح مجال البحث والتقصى بالنسبة للعديد من الأبحاث والدراسات ، كما تبذل الجهود والأموال الكبيرة لتطويره فكريا ومهنيا . وتقوم اليوم مراكز البحوث والدراسات بجهود كبيرة من أجل معرفة المزيد من سلوك الإنسان وأسباب تصرفاته لفهمه بشكل أفضل واستخدام صفاته الأساسية بشكل فعال . وقد ظهرت نتائج هذه الأبحاث والدراسات ضمن « المدرسة السلوكية » Behavioral School للإدارة التى نبت وترعرعت كثيرا فى السنين القليلة الماضية . وكانت نتائج هذه الأبحاث مجدية بالنسبة لإمكانية تطبيقها الفعلى فى مجال الأعمال وتحقيق أهداف المشروع والعاملين . ولكن مهما تعدد البحث وتشعب وبذل فى سبيله من أموال ، فإنه يصعب فهم الإنسان بشكل كامل ومطلق . فالإنسان كائن معقد يصعب الكشف عن كل صفاته وعن ترابطها مع بعضها البعض . ولا يزال المجال واسعا لأجراء المزيد من الأبحاث والدراسات .

كما قد أصبحت مؤسسات التأهيل والتثقيف والتدريب الوسيلة التى تستخدمها الأمم والمشاريع الاقتصادية فى تهيئة كوادرها الفنية اللازمة . وتسمى البرامج المطبقة الى إظهار مواهب الفرد الكائنة واستغلالها بشكل مجدى وتحسين مهنياته وإشعاره بأهميته وقبته فى العملية الإنتاجية وتقليل الخسائر الفادحة المرتكبة فى معاملة العنصر الإنسانى .

وقد لجأ المسؤولون أيضا فى الحكومات الواعية الى التكرم المادى والمعنوى للمتخصصين والمتعلمين لديها والى السعى لاستخدام الموجودين المؤهلين خارج حدودها للعمل فسى مجالات التخصص المختلفة . فوجود المتخصصين المؤهلين فى مختلف المجالات ضرورى لمليات التنمية الاقتصادية التى تسمى إليها شعوب هذه البلدان . والأية العربية أحوج الأمم لإدراك أهمية العنصر الإنسانى فى التنمية الاقتصادية واحترام العاملين فى مؤسساتها والمحافظة على المتخصصين المؤهلين فى مختلف مجالات العمل فيها .

المصادر

1. Leon C. Megginson, *Personnel: A Behavioral Approach to Administration* (Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1967).
2. Theodore W. Schultz, "Investment in Human Capital" *American Economic Review*, Vol. 51, No. 1 (March, 1961).
3. Eli Ginzberg, "Man and His Work," *California Management Review*, Vol. 5, No. 2 (Winter, 1962).
4. Ryoshin Minami, "Economic Growth and Labour Supply," *Oxford Economic Papers*, Vol. 16, No. 2 (July, 1964).
5. Frederick Harbison and Charles A. Myers, *Education, Manpower, and Economic Growth*, (N.Y.: McGraw-Hill Book Co. Inc.; 1964).
6. Asghar Fathi, "Leadership and Resistance to Change: A Case from an Underdeveloped Area", *Rural Sociology*, Vol. 30, No. 3 (June, 1965).
7. P. H. Hauser and F. H. Harbison, "Human Resources and Economic Development", *Monthly Labor Review*, Vol. 86, No. 3, (March 1963).
8. Leon C. Megginson, *Personnel: A Behavioral Approach to Administration* (Illinois: Richard D. Irwin, Inc.; 1967).
9. Paul W. Athan, "Developing Reliable Human Resources", *Personnel Journal*, Vol. 43, No. 4 (April, 1964).
10. Margaret Hezel, "A Look at Human Capacities", *Reprinted from the Lamp* (Summer, 1963).
11. Leon C. Megginson, *Personnel: A Behavioral Approach to Administration* (Illinois: Richard D. Irwin, Inc.; 1967).
12. Michael J. Jusius, *Personnel Management* (Illinois; Richard D. Irwin Inc., 1971).
13. Douglas McGregor, *The Human Side of Enterprise*, (N.Y.; McGraw Hill Book Co. Inc.; 1966).
14. George Strauss and Leonard R. Sayles, *Personnel: The Human Problems of Management* (N.J.: Prentice-Hall Inc.; 1967).
15. George Strauss and Leonard R. Sayles, المرجع السابق :
16. George Strauss and Leonard R. Sayles, المرجع نفسه :
17. George Strauss and Leonard R. Sayles, المرجع نفسه :
18. Michael J. Jusius, *Personnel Management*, (Illinois; Richard D. Irwin Inc. 1971).
19. Frederick Herzberg, Bernard Mausner, and Barbara Synderman; *The Motivation to Work*, (N.Y.; John Wiley & Sons, 1960); M. Scott Myers, "Who Are Your Motivated Workers?" *Harvard Business Review*, Vol. 42, No. 1 (January, 1964); and Lyman Porter, "Personnel Management", *Annual Review of Psychology*, Vol. 17 (1966).
20. James V. Clark, "A Healthy Organization", *California Management Review*, Vol. 4, No. 4 (Summer, 1962).
21. A. H. Maslow, *Motivation and Personality*, (N.Y.: Harper and Brothers; 1964).

-
22. Keith Davis, *Human Relations At Work*, (N.Y.: MacGraw-Hill Book Co. Inc.; 1967).
23. Keith Davis, المرجع السابق :
24. Keith Davis, المرجع السابق :
25. Leon C. Megginson, *Personnel: A Behavioral Approach to Administration* (Illinois: Richard D. Irwin, Inc.; 1967).

العلاقات الانسانية في العمل

الدكتور : ربحي محمد الحسن *

الانسان اجتماعي بالطبع ، لذا فانه لا يستطيع ان يعيش في عزلة عن بقية بنى البشر . وفي الواقع فانه تربطه مع غيره من الناس شبكات كثيرة من العلاقات الانسانية المتنوعة . فبين الإنسان والإباء علاقات ، وبين الأزواج علاقات ، وبين الأصدقاء علاقات ، وكذلك بين الموظفين نفس المؤسسات المختلفة علاقات .

والعلاقات الانسانية بمعناها العام تشير الى التفاعلات التي تقوم بين الافراد في جميع نواحي نشاطهم . فهي تقوم بين الرئيس ومروسيه في الدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة ، وبين المدير والمدرسين في المعاهد والمدارس والجامعات وبين رئيس النادي وأعضائه . وسنقتصر كلا هنا في البحث على موضوع العلاقات الانسانية في العمل والتي هي جانب من جوانب العلاقات الانسانية العديدة . ويجدر بنا ان نؤكد في هذا المجال بان العلاقات الانسانية في العمل ليست معزولة عن باقي ميادين العلاقات الانسانية . والصحيح هو ان العلاقات الانسانية في العمل تتأثر بالجوانب الاخرى من العلاقات الانسانية وتؤثر فيها ايضا . فعلاقة الموظف مع رئيسه او زملائه في العمل قد تتأثر بعلاقته مع افراد عائلته بل وقد تؤثر عليها احيانا .

بعض التعاريف

من الضروري قبل التكم عن طبيعة العلاقات الانسانية ان نحاول التمييز بين العلاقات الانسانية كاسلوب او كميكان تطبيقى وبين العلاقات الانسانية كحركة فكرية او نظرية في الادارة . سنتكلم أولا عن طبيعة العلاقات الانسانية كاسلوب ادارى ثم نتناول حركة العلاقات الانسانية كمدرسة فكرية .

هناك عدة تعاريف للعلاقات الانسانية في العمل وعلى سبيل المثال وليس الحصر فاننا سنورد ما يلي :

يقول الطماوى : العلاقات الانسانية هي عبارة عن النظام الوظيفي منظور الى من زواياه الانسانية (١) .

ويعرفها محجوب بأنها تطبيق للنفس النفسية لسلوك الجماعة على الموظفين في محيط العمل ، ولها أهمية كبرى لأنها تؤدي الى التكامل والتناسق بين الموظفين وبعضهم من جهة ، وبينهم وبين المنظمة أو الهيئة التي يعملون بها من جهة أخرى ، بحيث يتم العمل على أحسن وجه ويزيد

* استاذ الادارة العلمية بالجامعة الاردنية .

الانتاج وترتفع الروح المعنوية للعاملين (٢) .

أما ديفز (Davis) فيؤكد بأن العلاقات الإنسانية تعنى تحفيز الأفراد في التنظيمات لتلبية عمل الفريق بما يشبع حاجاتهم النفسية ويحقق أهداف التنظيم الانتاجية في نفس الوقت (٣) .
ويقدم لنا عليش تعريفا شاملا حين يقول بأن العلاقات الإنسانية يقصد بها كافة الروابط والصلات التي تقوم بين ادارة المنشأة الصناعية وعيالتها وبين هؤلاء العمال بعضهم البعض وكذا بينهم وبين عملهم على أساس ان المنشأة لم تعد منظمة اقتصادية هدفها الربح المادي فحسب ، بل أصبحت في الوقت ذاته منظمة اجتماعية يعمل فيها العمال كما بينت لهم مواطنهم ومشاعرهم واحساساتهم ومشكلاتهم الخاصة (٤) .

وأخيرا . نورد تعريف الدكتورين عبد الكريم درويش وليلى ت كلا وهو : العلاقات الإنسانية هي ذلك النوع من علاقات العمل الذي يهتم بالنظر الى المنظمة كمجتمع بشري يؤثر فيه ويحفزه كل ما يمكن أن يستجيب له الفرد - باعتباره إنسانا - نتيجة اشباع حاجاته الاجتماعية والنفسية (٥) .
من هذه التعاريف يتضح ان العلاقات الإنسانية تهتم بشكل رئيسي بالتفاعلات التي تتم بين العاملين في المؤسسات باعتبارهم يشرا لهم مشاعر وعواطف وقيم وحاجات نفسية واجتماعية وكذلك تهتم بتحسين هذه التفاعلات بحيث ترتفع الروح المعنوية للعاملين في المؤسسة وفي الوقت نفسه تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها أيضا . فالعلاقات الإنسانية تستهدف الوصول للعاملين الى أفضل انتاج في ظل حالات التكيف والرضى الاجتماعي والنفسى والمادى ، مع التسليم بكل ما يمكن أن يؤثر على هذا العامل من عوامل غير رشيدة وجوانب غير منطقية ، باعتباره كائنا آدميا وجدانيا وانفعاليا أكثر منه رشيدا ومنطقيا (٦) .

ومن الضروري أن نشير هنا الى أن العلاقات الإنسانية تختلف عن العلاقات العامة في أن الأولى (العلاقات الإنسانية) تهتم بما يجرى داخل المؤسسة من تفاعلات بين العاملين بعضهم بعضا وبين رؤسائهم . أما الثانية (العلاقات العامة) فهي تهتم بشكل رئيسي بعلاقات المؤسسة مع بيئتها الخارجية أي مع غيرها من المؤسسات ومع أفراد الجمهور الذين يتعاونون معها . فالعلاقات الإنسانية تقوى المؤسسة من الداخل لأنها تساعد في رفع الروح المعنوية للعاملين فيها بينما تساعد العلاقات العامة في تحسين المؤسسة من الخارج وذلك بتحسين صورتها في أذهان الجمهور وبتقوية روابطها بالبيئة الخارجية وتدعيم موقفها . ولا شك أن نجاح المؤسسة يعتمد الى حد كبير على وجود مناخ مناسب للعلاقات الإنسانية وكذلك وجود علاقات عامة طيبة بين المؤسسة وبين الجمهور .

أهمية العلاقات الإنسانية

تنبثق أهمية العلاقات الإنسانية عن أهمية الدور الذي يلعبه العنصر البشري في الإدارة . فالأفراد هم دعامة المؤسسات التي يعملون فيها وهم معيار نجاحها لأنه مهما كان التنظيم سليما والتخطيط حكيما ومهما كانت الأموال متوفرة فإن هذه العناصر وغيرها تمثل الجوانب الصامتة

للمؤسسة ، والأفراد هم الذين يعمتون فيها الحركة والدينامية وهم السّخّين يواجهونها نحو تحقيق أهدافها . ويعتمد نمو المؤسسة وازدهارها على نشاط الأفراد العاملين فيها وعلى درجة شعورهم بالانتماء لها والحساس لدفعها الى الأمام .

ولا يمكن لاية منظمة كبيرة كانت أم صغيرة تعمل في المجال الحكومي أم في مجال الأعمال الحرة أن تقوم وتواصل عملها دون توافر الدعائم الأربع التالية :

١ - **الدعامة البشرية :** وهى مجموعة الأفراد العاملين في المنظمة ، وتعتبر على درجة كبيرة من الاهمية نظرا لديناميكية وحرية العنصر البشرى دائرة في عمليات الإنجاز وتحقيق التعاون الذى على أساسه تقوم المنظمة بعملها . والدعامة البشرية هى بمثابة الشرارة التى توقد النار وتبعث الحياة في جسد المنظمة .

٢ - **الدعامة التنظيمية :** أى الشكل التنظيمى الذى تتخذه المنظمة والذى على أساسه تسوزع السلطات والمسؤوليات وتحدد الأعمال المسندة الى كل وحدة من الوحدات . والدعامة التنظيمية تلعب دورا كبيرا في مجال الإدارة . اذ بدونها تشتت الجهود التى يبذلها العاملون ويحدث اسراف في استخدام الموارد المادية والبشرية المحددة المتاحة للمنظمة .

٣ - **الدعامة القانونية :** هى الأطار والسند القانونى الذى تقوم عليه المنظمة وعلى أساسه تمارس نشاطها ومنه تستمد اختصاصاتها علاوة على انه يحدد هدفها وعلاقاتها بغيرها من المنظمات ومواردها المالية . وعلى ذلك لا يمكن لاية منظمة من المنظمات أن تبشر أى نشاط لا يدخل ضمن اختصاصاتها التى حددها القانون والا تعرضت لمنازعات وأشكالات قانونية وتعثرت أعمالها وأخيرا يمكن القول أن الدعامة القانونية هى التى تاتى بالمنظمة الى عالم الوجود ، اذ بدونها لن يكون هناك وجود شرعى للمنظمة .

٤ - **الدعامة المالية :** أن التمويل الذى يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها . فالدعامة المالية تلعب دورا هاما في حياة المنظمات اذ لن تتحقق سبل النجاح للمنظمة الا اذا تهيأت لها الميزانية اللازمة التى تتيح لها الفرصة لتعبير مايلزم من معدات واستخدام الخبرات والمهارات البشرية . فمال هو فى الواقع عصب المنظمة الذى يبعث فيها الحياة (٧) .

ويبدو ما تقدم أن الدعامة البشرية هى اهم الدعائم كافة ، فهى التى تضى الحياة على باقى الدعائم ، اذ تتولى الدعامة البشرية عملية التنظيم وهى التى تتولى استخدام الموارد المالية المتاحة وبالتالي تتولى تطبيق النصوص القانونية وتفسيرها وسد ثغراتها .

ولم تظهر اهمية العنصر البشرى بشكل واضح في الإدارة الا في القرن العشرين بعد التحول الواضح في علم الإدارة الحديثة وبعد ظهور حركة العلاقات الإنسانية . فقبل ظهور هذه الحركة كانت المدرسة التقليدية في الإدارة ومدرسة الإدارة العلمية بشكل خاص تنظر الى العامل نفسى المؤسسة على أنه أحد عناصر الإنتاج وانه يعمل كالآلة الصماء - دون مشاعر أو احساس . وبالتالي فانه اذا أعطى الوقتود اللازم ، أى اذا أعطى أجرا معقولا ، فانه سيبدل قصارى جهده

لتحقيق أهداف المؤسسة التي يعمل فيها . فقد كان فريدريك تايلور (Taylor) رائد حركة الإدارة العلمية ، ينظر إلى العامل على أنه مساهم في آلة ، وأنه لا يحركه سوى العامل الاقتصادي (الأجور المادية) وأنه رشيد ، بمعنى أنه يحسب حساب مصلحته الشخصية على أساس اقتصادية بحثة ويفتار الأفضل بشكل عقلاني رشيد . من هنا جاء اهتمام هذه المدرسة بدراسات الوقت* والحركة (Time and Motion Studies) لمعرفة الحركات اللازم أدائها والوقت المطلوب لإنجاز عمل معين ، من أجل الوصول إلى الطريقة الوحيدة المثلى لأداء العمل (One Best Way) ومن ثم تحديد معايير علمية ثابتة للقيام بأية مهمة .

ويؤخذ على حركة الإدارة العلمية أنها أهملت الجوانب الإنسانية في العمل واهتمت اهتمامها على النواحي البيولوجية كالتعب والراحة والحركات الجسدية دون أن تتطرق حتى إلى ذكر الحاجات النفسية والقيم والمشاعر وغيرها من الجوانب المعنوية . وكذلك لم تأخذ في الاعتبار الاقتصادي على أنه وحده يكفي لتحفيز الموظفين وتحشد همهم في أداء واجباتهم ، ونسيت أو تناست أن الإنسان لا يعمل كآلة وأنه لا يعيش على الخبز وحده .

حركة العلاقات الإنسانية

جاءت حركة العلاقات الإنسانية كرد فعل للانكار التي نادى بها مدرسة الإدارة العلمية . وقد اعتبرت حركة العلاقات الإنسانية على نتائج التجارب العلمية التي أجريت على بعض موظفي مصنع هوثورن (Hawthorne) في شيكاغو الذي كان يتبع شركة وسترن اليكتريك (Western Electric) وعلى راسهم التون مايو (Mayo)

بدأت تجارب هوثورن في العام ١٩٢٢ عندما قام عدد من المهندسين بإجراء دراسات لمحاولة الوصول إلى إيجاد علاقة بين العوامل البيئية (مثل الإضاءة ، والرطوبة ، والتهوية) وبين الكفاءة الانتاجية لبعض العاملين في مصنع هوثورن . وقد جاءت نتائج التجربة الأولية مطابقة لتوقعات الباحثين وفرضياتهم - وهي أن انتاجية العامل تزداد عند تحسين ظروف العمل كالإضاءة ولكن في المراحل التالية للتجربة جسات النتائج على عكس ما توقع الباحثون وهي أنه عند تخفيض كثافة الإضاءة في المصنع لم تنخفض الانتاجية بل على العكس فقد ارتفعت . وقد أدت هذه النتائج « غير المنطقية » من وجهة نظر المهندسين الصناعيين إلى استدعاء علماء نفس وعلماء اجتماع من أمثال « مايو » لإعادة التجربة وتفسير نتائجها الفريدة .

وقد استمرت التجارب معلا على أيدي هؤلاء العلماء لبضع سنين واكتشفوا أهمية أثر العوامل غير المادية والعناصر الإنسانية على الروح المعنوية للعاملين وبالتالي على مستوى انتاجيتهم (٨) .

ويمكن تلخيص الأفكار الرئيسية لمدرسة العلاقات الانسانية بما يلى :

(١) ان العوامل النفسية والاجتماعية المحيطة بالعاملين فى المؤسسة تؤثر على الروح المعنوية للعاملين وتزيد من حماسهم للعمل بشكل كبير ، وهى لا تقل اهمية عن الجوانب المادية كالأجور والتهوية والجوانب الفسيولوجية كالتهب والراحة .

(٢) انه بالإضافة للرواتب والأجور ، اى الحوافز الاقتصادية، فان سلوك العاملين فى المؤسسة يتأثر بشكل كبير بالعديد من العوامل غير الاقتصادية كالقدير والاحترام والمشاركة فى اتخاذ القرارات وغيرها من الأمور التى تساعد على اشباع حاجات الإنراد النفسية والاجتماعية .

(٣) انه بالإضافة للتنظيم الرسمى فى المؤسسة يتولد تنظيم غير رسمى ينبثق تلقائيا بين العاملين فيها ويساعد على اشباع حاجاتهم النفسية ويعتمد على العلاقات الشخصية خارج نطاق السلطة والاتصال الرسمية . وهذا التنظيم غير الرسمى له اهمية كبيرة فى التأثير على اتجاهات الاعضاء وفى تحديد مستوى انتاجيتهم وسلوكهم فى المؤسسة .

تختلف نظرة مدرسة العلاقات الانسانية الى العامل عن نظرة حركة الادارة العلمية ، فهى ترى العامل انسانا له مشاعر واحاسيس وقيم ومعتقدات وآراء شخصية وحاجات نفسية واجتماعية متشعبة تحدد سلوكه وتؤثر على انتاجيته وبالتالي فانها تنعكس على المؤسسة التى يعمل فيها ايضا فبينما يعتقد تايلور وزملاءه من حركة الادارة العلمية ان كفاية التنظيم مرتبطة بعناصره المادية والبدنية ، نجد ان كتاب العلاقات الانسانية يركزون على اهمية العناصر النفسية والاجتماعية غير الملموسة فى الادارة .

فالعلاقات الانسانية اذن لا تنظر الى الانسان العامل كآلة او اداة من ادوات الانتاج بل تعتبره عضوا يشارك عن رغبة واقتناع فى تنظيم اجتماعى لتحقيق اهداف شخصية من خلال اسهامه فى تحقيق الاهداف العامة للتنظيم . وبالتالي فان المحدد الاساسى للكفاءة الانتاجية للعامل فى منطق العلاقات الانسانية ليس هو الطاقة البدنية او المهارة الفنية بقدر ما هى طبيعة الجو الاجتماعى الذى يحيط به . كذلك نجد ان منطق العلاقات الانسانية يرى ان العامل لا يهتم بالعمل من أجل المائد المادى فحسب ، بل لانه يستمد منه اشباعا لرغبات نفسية واجتماعية (٩) .

الاسس النفسية لفهم العلاقات الانسانية

ان الهدف الرئيسى للعلاقات الانسانية هو محاولة اشباع حاجات الفرد حتى ترتفع روحه المعنوية وتصبح لديه دوافع لزيادة الانتاج فى المؤسسة التى يعمل فيها . من هنا تاتى اهمية دراسة سلوك الفرد وحاجاته ودوافعه للتصرف بشكل او بآخر .

السلوك :

يمكن تقسيم العوامل التى تؤثر على سلوك الفرد الى ثلاث مجموعات :

(١) **عوامل بيئية خارجية :** وهي تشمل البيئة الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية وحتى البيئة المناخية أحيانا . فالمعادات والتقاليد السائدة والنظام السياسي والاقتصادي وكذلك المناخ - كل هذه العوامل تؤثر على سلوك الفرد إما بشكل مباشر أو غير مباشر .
ويجب التنويه في هذا الصدد بأنه ليس في وسع المؤسسة أن تعمل شيئا يؤدي الى تغيير هذه البيئة بشكل ملحوظ .

(٢) **عوامل تنظيمية ادارية :** وهي تشمل نوع التنظيم الذي يعمل فيه الموظف ، سياسته التوظيفية ، طريقة ممارسة السلطة ، أسلوب الإشراف ، نوع الرقابة ، طرق الاتصال ، مدى مشاركة الرؤوسين في اتخاذ القرارات ، ظروف العمل ، وغيرها من العوامل التي ستتطرق اليها ثانية عند مناقشة موضوع دور الإدارة في خلق جو العلاقات الانسانية .

(٣) **عوامل شخصية داخلية :** وتشمل حاجات الإنسان ودوافعه . لحاجات الإنسان تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على سلوكه ، ويمكن تصنيفها - حسب رأي مازلو - (Maslow) الى الفئات التالية : (١) .

١ - الحاجات الفسيولوجية :

وتشمل الحاجة الى الماء والهواء والطعام والنوم والجنس وغيرها .

ب - حاجات الامن والطمانية :

وتشمل الحاجة الى الشعور بالامن وتجنب المخاطر والابتعاد عن التهديدات والمحافظة على الذات . فالإنسان بحاجة الى مأوى وملابس وتدفئة وغيرها من وسائل الدفاع عن النفس . وفي مجال العمل الصناعي ، فانه يتكون لدى العامل حاجات لضمان استقراره في الوظيفة ، وضمان الحصول على معاملة عادلة من رؤسائه ، وعدم الخوف من الفصل التمسلي وما شابه ذلك .

ج - حاجات الانتماء والتقدير الاجتماعي :

كالحاجة الى الانضمام الى جماعات صغيرة أو اندية رياضية أو تكوين صداقات أو انشاء علاقات ود ومجة من أجل أن يحقق الإنسان حاجاته في أن يحب ويحب من قبل الآخرين لأن الإنسان اجتماعي بالطبع .

د - حاجات المركز والشهرة :

وهي الحاجة الى احترام الفرد لذاته والى تقدير الآخرين له واحترام الذات يأتي عن طريق شعور المرء بكمالاته وبقدرته على تحقيق ما يريد . وأما تقدير الآخرين فيأتي عن طريق اعترافهم بقدرات الفرد والمركز والشهرة اللتين يستطيع التوصل اليهما .

هـ - حاجة تحقيق الذات :

وهى الحاجة الى استغلال المواهب التى اتصت حد ممكن والى الوصول الى أعلى مستوى يعتقد المرء أن بإمكانه الوصول اليه .

هذه الحاجات مرتبة من سلم هرمى حسب أولويتها وشدّة تأثيرها على سلوك الفرد .
فالحاجة الى الطعام (المستوى الأول) تسبق الحاجة الى الانتشاء أو الشهرة (المستويين الثالث والرابع) لأن العامل لا يستطيع أن يفكر بحاجاته الإجتماعية ويطنه خاو .

أما الدوافع فهى تمير لحاجات الإنسان ، وتنبع من داخل الفرد ذاته والدافع (Motive) يختلف عن الحافز (Incentive) فى انه ينبع من الداخل . أما الحافز فان تنبيهه يأتى من الخارج فالطموح هو دافع من داخل الفرد يدفعه الى العمل الجدى والمثابرة والكفاح . أما الجوائز التشجيعية فهى عبارة عن حوافز لم تات من داخل الفرد ولكنها منبهات اتت من الخارج وحركته نحو العمل والتنافس وتعمل الحوافز كمحرك للدوافع (١٢) .

وقد بين الأستاذ بارتارد (Bernard) أن العامل الهام فى التأثير على اتجاهات الفرد وسلوكه هو الدوافع التى تنبع من داخله وليس الحوافز الخارجية . وعلى سبيل المثال فإنه اذا أعطيت مكافأة تشجيعية لعدد من الموظفين فسيأتى احدى المؤسسات (حافز خارجي) فان وقمها عليهم وتصورهم لاهبيتها ورضاهم عنها هو الذى سيحدد ما اذا كانت تلك المكافأة مقبولة أم لا - أى اذا كانت ستصبح دافعا داخليا يحرك الروح المعنوية للموظف ويقويها (١٢) .

ومن النظريات المفيدة فى تفهم حوافز العمل التى تؤثر بشكل كبير على جو العلاقات الانسانية فى المؤسسة النظرية التى وضعها فريدريك هيرزبيرغ (Herzberg) ، والتى قسم فيها العوامل التى تؤثر على سلوك العامل الى مجموعتين (١٣) .

الاولى : عوامل يقيسة :

وتشمل البيئة المادية كالانارة والتهوية ونوع الاثاث وكذلك ظروف العمل بشكل عام كالرواتب والاجازات ، وما شابه ذلك .

الثانية : الدوافع :

وتشمل انجاز العمل (ليرضى الموظف عن ذاته) ، الاعتراف والتقدير من قبل الزملاء والرؤساء ، طيبة العمل نفسه واهميته ، المسؤولية للمقا على عاتق الموظف وغيرها .

فالعوامل الاولى معوقات واترها على السلوك سلبي فقط . فاذا كانت الاثارة سيئة أو الاثاث قديم جدا فان الموظف يتضايق وينزعج ولكن اذا كانت الاثارة حسنة والاثاث جيد فان الموظف لا يتضايق ولا ينزعج ، وبعبارة أخرى فان الموظف لا يجد دافعا للشكوى أو الشعور بالانزعاج (هذه هى الناحية السلبية) ، ولكنه لا يكون متحمسا للعمل بشكل ايجابى ، أى ان وجود هذه العوامل

على أفضل حال يكفى لنزع الشكوى ولكنه لا يحقق رفعا للروح المعنوية أو شعورا بالانتماء من قبل الموظفين .

أما العوامل الثانية فهي دوافع وأثرها إيجابى على السلوك ، فإذا كان عمل الموظف هيبا ويشعر بتقدير واحترام رؤسائه له فإنه عندها سيصبح موظفا منتجيا وسترتفع روحه المعنوية ويتأثر سلوكه إيجابيا ، هذا إذا كانت ظروف العمل والبيئة ملائمة طبيعا .

مسؤولية الإدارة فى خلق مناخ مناسب للعلاقات الانسانية

يمكن تلخيص دور الإدارة فى خلق المناخ المناسب للعلاقات الانسانية بالنقاط التالية :

١ - تأمين بيئة ملائمة للعمل ويشمل ذلك البناء ودرجة التهوية فيه وكثافة الإنارة ووجود جميع وسائل الراحة من أثاث ومعدات حديثة وغيرها من ظروف العمل .

٢ - تأمين مستوى لائق من الرواتب والأجور والزيادات السنوية بحيث تتماشى بشكل تلقائى مع الزيادة المضطردة فى تكاليف المعيشة . وكذلك اتباع سياسة مقبولة فى منح الإجازات والمكافآت التشجيعية والترقية وساعات الدوام والعمل الإضافى ووسائل الترفيه وغيرها .

٣ - التوفيق بين الوظيفة والفرد أى وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب فى التنظيم . فإذا وضع أحد الموظفين غير المؤهلين فى منصب حساس فإنه يؤثر بشكل سلبي على الروح المعنوية للموظفين فى القسم وبالتالي على إنتاجهم .

٤ - إشراك الموظفين فى اتخاذ القرارات خاصة تلك التى تمس عملهم وتؤثر عليهم . فالمشاركة ترفع الروح المعنوية للموظف وتجعله يشعر بالانتماء للمؤسسة ، فالناس يميلون إلى دعم ما يشاركون فى وضعه عادة .

٥ - ديمقراطية القيادة والإشراف : تتأثر الروح المعنوية للموظفين بأسلوب القيادة الذى يمارس عليهم إلى حد كبير ، فقد أثبتت التجارب أن القيادة الديمقراطية المبنية على أساس التعاون والمشاركة بين الرئيس والمؤوسمين تؤدي إلى خلق روح الفريق والتعاون البناء أكثر من غيرها من أساليب القيادة كالقيادة السلطوية التصفية أو القيادة غير الموجهة اللامبالية .

٦ - تفويض السلطة يؤدي إلى رفع الروح المعنوية لأن المؤوس عنفما تفوض له بعض واجبات وسلطات الرئيس يزداد اعتدادا بنفسه وثقة بها مما يدفعه إلى الحساس والابتكار . مضاعفة النشاط كى يبدو أهلا لتحمل المزيد من الأعباء والواجبات .

٧ - الاتصال الفعال الذى يساعد على خلق مناخ جيد للعلاقات الانسانية فى المؤسسة

هو الذى يتم بواسطته نقل المعلومات بشكل دقيق وواضح وسهل بحيث يتمكن العاملون من استيعابها . وكذلك يجب مراعاة الاختلافات الفردية وضرورة التأكد من أن الكلمات تحمل نفس المعنى للمرسل والمستقبل والإبتعاد عن النبرة القوية فى الكلام واللهجة الشديدة فى الكتابة .

٨ — الاستماع الى شكاوى العاملين ومعالجتها بشكل فعال . أن مجرد الاستماع الى ما يقول فى صدر العامل من شكاوى قد يكون كافيا فى بعض الاحيان لازالة أسباب التذمر . وفى كل الظروف ، فإنه يجدر بالإدارة أن تستمع الى شكاوى العاملين فى المؤسسة وأن تعمل على علاجها بشكل فعال . وهذا من شأنه أن يعمل كصمام أمان يجنب الإدارة الكثير من المشاكل فى المستقبل ويساعد على رفع الروح المعنوية فى المؤسسة ، ويخلق جوا مناسباً من العلاقات الإنسانية الوطيدة التى تدعم المؤسسة وتقويها ، وترفع مستوى انتاجية العاملين فيها .

٩ — الرقابة تلعب دوراً هاماً فى التأثير على الروح المعنوية للموظف . ويمكن أن يتحول دور الرقابة السلبي الى دور ايجابي اذا تغير مفهومها من الرقابة الضيقة المحككة التى تهدف الى اكتشاف الخطأ وانزال العقوبة بالموظف الى رقابة واسعة ايجابية يكون هدفها اكتشاف الخطأ لتصحيحه وتجنبه فى المستقبل ، وكذلك تكون رقابة على تحقيق الاهداف وليس على الاجراءات واساليب العمل .

١٠ — وأخيراً فإن على الإدارة أن تخلق جواً مشجعاً للعمل فى المؤسسة وأن تولى جبيع الموظفين الثقة والاحترام وأن تعاملهم بالمعدل والمساواة . فهذه الأمور تعتبر من الدعائم فى العلاقات الإنسانية .

وقد أورد أحد الكتاب (١٤) نقلاً عن أحد المراجع اصطلاحاً هو (Human Touch) ومعناه « اللمسة الإنسانية » . وقد جمعت حروف هذا الاصطلاح الاجنبية دعائم العلاقات الإنسانية ، نكل حرف من حروفه يدل على دعامة منها ، وهي على الوجه التالى :

H — Hear him out	استمع الى العامل
U — Understand his feelings	تفهم مشاعره
M — Motivate his desires	شجع ميوله
A — Acknowledge his efforts	قدر مجهوداته
N — News	زوده بالمعلومات والأخبار
T — Train him	درسه
O — Open his eyes	أرشده
U — Uniqueness	عابه كمد له خصائصه ومميزاته
C — Contact him	اتصل به دائماً
H — Honor him	احترم

نماذج نظرية لدراسة العلاقات الإنسانية

سنتكلم فى القسم المتبقى من هذا البحث عن بعض النماذج النظرية التى تساعد فى فهم موضوع العلاقات الإنسانية فى الصناعة . وسنقصر مناقشتنا على النماذج الأربعة التالية :

- ١ - الأنظمة الاجتماعية الفنية للعالمين إيميرى وترست
Socio-Technical Systems by Emery and Trist
- ٢ - النظرية س والنظرية ص للعالم ماكريغور
Theory X and Theory Y by McGregor
- ٣ - الكفاءة الشخصية للعالم لينر
Personal Competence by Lehner
- ٤ - الشبكة الإدارية للعالمين بليك وميوتون
The Managerial Grid by Blake and Mouton

الأنظمة الاجتماعية الفنية

قام بوضع نموذج النظام الاجتماعى الفنى العالمان إيميرى وتريست (Emery & Trist) وغيرهم من علماء معهد تافستوك (Tavistock Institute) فى لندن فى الخمسينات من هذا القرن ، وشاع استخدامها فى الإدارة العامة فى الستينات (١٥) . والفكرة الرئيسية لهذه المدرسة هى انه يمكن دراسة المؤسسات ، عامة كانت أم خاصة ، باعتبارها نظاما اجتماعية فنية . أى انه يمكن تقسيم عناصر المؤسسة الى مجموعتين عريضتين تتناول أحدهما الجوانب الاجتماعية والانسانية غير المحسوسة ، وتتناول الأخرى جوانبها الفنية والمادية الملموسة . والجانب الاجتماعى الإنسانى يشمل ما يلى:

- حاجات الأفراد النفسية وتطلعاتهم واتجاهاتهم ومشاعرهم .
 - العلاقات بين الأشخاص من مودة وكره وجذب ونفور وعداوة ومداينة .
 - دينامية الجماعات الصغيرة وروحها المعنوية .
 - التنظيم غير الرسمى والذى يشمل العلاقات والاتصالات التى تتبع تلقائيا بين الأفراد والجماعات خارج نطاق السلطة الرسمى .
 - التفاعلات بين المؤسسة وبين عملاتها والمؤسسات الأخرى والبيئة الاجتماعية الواسعة .
 - وغيرها من النواحي الانسانية المعنوية غير الملموسة .
- أما الجانب الفنى المادى فيشمل :
- الأجهزة والمعدات والآلات المستخدمة فى المؤسسة .
 - المساحة الجغرافية .
 - التقنية .
 - تصميم المكان أو البناء المقام عليه .

- عمليات الإنتاج .
- تدفق العمل .
- الهيكل التنظيمي الرسمي .
- تصنيف الوظائف .
- توزيع المهام .
- تحديد مواعيد الدوام والمناسبات .
- وغيرها من متطلبات العمل المادية والفنية .

فإذا كان من الممكن تقوية الجانب المادي الفني وتحسينه من طريق زيادة موارد المؤسسة وشراء آلات ومعدات حديثة وتنظيم العلاقات الرسمية بشكل أحسن ، فإن تحسين الجانب الإنساني المعنوي ليس بهذه السهولة . وعلى سبيل المثال فإنه إذا تعطلت إحدى الآلات الكاتبة من العمل فإنه يمكن إصلاحها بسهولة إذا عرف سبب الخراب وهذا عادة يسهل اكتشافه على أيدي الفنيين . أما إذا انخفضت الروح المعنوية للعاملين لدى المؤسسة فإنه ليس من السهل « إصلاحها » لسببين : الأول أنه ليس من السهل معرفة سبب انخفاض الروح المعنوية لأن لها أبعاداً معنوية غير ملموسة وغير مرئية وثانياً لأنه لا يوجد لدى علم الاجتماع مهندسون اجتماعيون أو آلات يمكن استخدامها لإصلاح الخلل الاجتماعي بنفس الطريقة التي يصلح بها الفني الآلة الكاتبة .

٢ - النظرية س والنظرية ص

Theory X and Theory Y

قام بوضع هذا الإطار النظري العالم الأمريكي دوجلاس ماكريغور (McGregor) (١٦) ويعتقد هذا العالم أنه من الممكن دراسة سلوك القادة الإداريين وطريقة معاملتهم لمؤسسيهم عن طريق معرفة الافتراضات التي يحملونها عن الأشخاص ومن العمل . وقد أطلق على المجموعة الأولى من الافتراضات اسم « النظرية س » أو « Theory X » وأهم افتراضاتها ما يلي :

- ١) الإنسان العادي يكره العمل بطبيعته ويحاول تجنبه إذا استطاع أي أنه كسول .
- ٢) يجب كره الناس للعمل وكسلكهم فإنه من الضروري إجبارهم على العمل وبمعرض رقابة مشددة عليهم وتوجيههم بشكل دقيق وتهديدهم بالعقاب لكي يقوموا ببذل الجهد الكافي لتحقيق أهداف المؤسسة .

٣) الإنسان العادي يفضل أن يوجه ، وهو يتجنب تحمل المسؤولية ، وطموحه قليل ، وجعل غايته هو تحقيق الأمن والاستقرار .

أما النظرية « ص » أو « Theory Y » فإن أهم افتراضاتها هي :

١ - أن بذل الجهد البدني والعقلي لدى العمل من الأمور الطبيعية التي يحبها الإنسان كما يحب اللعب أو الراحة .

٢ - ليست الرقابة والتعزير والتهديد باستخدام العقوبات هي الوسائل الوحيدة لتحقيق أهداف

المؤسسة . فالإنسان يمارس انضباطا ذاتيا وتوجيها داخليا اذا شعر بالانتماء للمؤسسة التي يعمل فيها .

٣ - ان درجة التزام العامل بتحقيق الاهداف تعتمد على نوع المكافآت والتقدير الذي سيحصل عليه عند تحقيق الاهداف .

٤ - في الظروف المناسبة يتعلم الانسان العادي كيف يتحمل المسؤولية بل وكيف يبحث عنها

٥ - ان القدرة على اظهار سعة الخيال والخلق ، والابداع في مواجهة مشاكل المؤسسة ليست تقصرا على انسان دون سواء بل هي موزعة بين جميع الناس .

٦ - تحت ظروف الحياة الصناعية الحديثة فان الطاقات الذهنية للإنسان العادي مستغلة بشكل جزئي فقط .

وبدعي ان العلاقات الانسانية الجيدة قريبة جدا من الافتراضات التي تقوم عليها النظرية من (Theory Y) من حيث تفتحها في الموظف العادي ورغبته في العمل وقدرته على تحمل المسؤولية وحل المشاكل . وهي بعيدة كل البعد عن افتراضات النظرية س (Theory X) والتي تعتبر الموظف كسولا ولا يقوم بعمله الا اذا اجبر وروغب ووجه بشكل مباشر .

وجدير بالذكر ان الفرضيات التي تقوم عليها حركة الادارة العلمية شبيهة بفرضيات « النظرية س » الى حد كبير ، وكذلك فان الفرضيات التي تقوم عليها حركة العلاقات الانسانية شبيهة بفرضيات « النظرية س » الى حد كبير ايضا .

Personal Competence

٣ - الكفاءة الشخصية :

قام جورج لينر (George Lehner) وهو طبيب نفسي ورئيس كلية علم النفس في جامعة كاليفورنيا في لوس انجلوس ، هام بوضع هذا الاطار النظري لدراسة ظاهرة الفهم عند الافراد خاصة في ميدان الادارة (١٨) . ويقول هذا العالم ان كفاءة المرء هي في الواقع محصلة لعاملين اساسيين هما :

- (١) مهاراته الفنية وهي مهاراته الهندسية اذا كان مهندسا والطبية اذا كان طبيا .
- (٢) مهاراته الانسانية وهي قدراته على التعامل مع الناس بشكل حسن يقربه منهم ويجذبهم له وعلى سبيل المثال فان نجاح المهندس يعتمد على عاملين : اولهما مهاراته الهندسية وهذا هو الجانب الفني الذي لولاه لما كان مهندسا وثانيهما هو مهاراته الانسانية اي حنكته في التعامل مع الناس . وهذا الجانب بعيد جدا عن الجانب الفني لانه يتعلق بعلاقات المهندس كإنسان مع غيره من الناس . فقد يكون المهندس ناجحا كمهندس وفاشلا كإنسان ، وبالتالي فانه لن ينجح في عمله لانه لا يعمل في فراغ ولا يتعامل مع مسجعات الآلات والمواد الطبيعية فقط . بل هناك جانب انساني لوظيفته هو البشر الذين يتعامل معهم والذين لا يستطيع ان يطبق عليهم نظريته الهندسية وآلاته وأجهزته الميكانيكية الدقيقة . فالذنبات الانسانية والمشاعر والمواظف لا تخضع للقياس الهندسي الا الى . من هنا نأسي أهمية العلاقات الانسانية الجيدة .

قام كل من بليك (Blake) وميتون (Mouton) بوضع هذا النموذج النظرى لدراسة سلوك القادة الإداريين وفقا للمعيارين التاليين : (١٨) .
الاول : اهتمام القائد بالانتاج .
الثانى : اهتمام القائد بالناس .

وقد وضع الكاتبان نماذج لاساليب القيادة الادارية كما يلى :
(١٩) : النمط الذى يكون فيه اهتمام الادارى بالانتاج وبالناس فى ادىنى المستويات . فالجهد المبذول فى انجاز العمل هو اقل جهد ممكن والاهتمام بالجانب الانسانى منخفض جدا بحيث يكاد يكفى للحفاظ على ديمومة المعنوية فى المؤسسة وبالتالي فان الانتاج يكون منخفضا وكذلك الروح المعنوية تكون متدنية ، وهذا اسوأ أنماط القيادة .

(١٩ر) : النمط الذى يصل فيه الاهتمام بالانتاج اشدّه بينما يبقى فيه الاهتمام بالجانب الانسانى قليل جدا ولا يحدى تذليل العقبات التى تقف فى سبيل زيادة الانتاج . وبالتالي فان الروح المعنوية للعاملين تكون منخفضة على الرغم من أن مستوى الانتاج يكون مرتفعا . وهذا النمط الدكتاتورى التسلى غير مرغوب فيه .

(٢٠) : اهتمام قليل بانجاز عمل المؤسسة واهتمام كبير جدا بالعلاقات الانسانية حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة العمل . وبالتالي فان الجو الانسانى يكون متساهلا والموظفون يكونون سعداء ولكن الانتاج منخفض جدا . وهذا النمط غير مرغوب فيه أيضا .

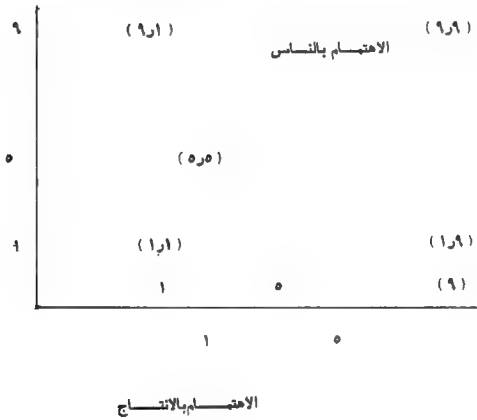
(٢٠ر) : وهذا النمط الذى يكون فيه الاهتمام موزعا بين تحقيق معدل الانتاج الضرورى والحفاظ على المستوى المقبول للروح المعنوية . وفيه يحاول القائد الادارى أن يوازى بين متطلبات العمل والعلاقات الانسانية الطيبة ، فالانتاج متوسط والروح المعنوية متوسطة أيضا .

(٢١) : وهذا الاسلوب الادارى يوجه اهتماما بالغا الى الانتاج وإلى النواحي الانسانية فى نفس الوقت . وفى هذه الحالة يتم تحقيق افضل مستوى ممكن من الانتاج وفى نفس الوقت تكون الروح المعنوية للعاملين على افضل حالاتها ، فالموظفون يعاملون على أساس الثقة والاحترام مما يجعلهم يشعرون بالانتماء للمؤسسة . وهذا افضل أنماط القيادة .

هذه الأنماط الادارية مفيدة جدا فى دراسة العلاقات الانسانية فى الادارة . فالادارى الناجح هو بلا شك الذى يستطيع أن ينجز أعلى مستويات الانتاج ويحافظ على افضل وضع للملاقات الانسانية فى نفس الوقت ، أى هو الذى يتمتع باسلوب ادارى (٢١ر) .

من الضرورى أن نؤكد هنا أن الاهتمام بالعلاقات الانسانية والتركيز على حاجات الموظفين ومشاعرهم وروحهم المعنوية يجب أن لا يتم على حساب مصلحة العمل والا فان المؤسسة لا تتبكن من تحقيق اهدافها وبالتالي فانها لا تتبكن من البقاء ناهيك عن الازدهار والتقدم .

الشكل رقم (١)
(الشبكة الادارية)



الخلاصة

إذا كان العنصر البشرى هو الدعامة الأساسية لى كل التنظيمات الادارية مهما اختلفت احبابها وتنوعت اهدافها ، فانه من الخطأ الكبير أن تقوم العلاقات بين الموظفين بعضهم بعضا وبين الموظفين ورؤسائهم ومروسيهم على أساس السلطة الرسمية والقوانين الصارمة والأوامر الجافة . فالقيادة الادارية الناجحة هى التى تستطيع أن تبعث الحياة فى كافة أرجاء التنظيم وهى التى تستطيع أن تحول الهيكل الجامدة الى تفاعلات ديناميكية ، وهى التى تستطيع أن تقضى على مظاهر التلق والسكري وتستبدلها بمشاعر انتماء وحماس للمؤسسة . ولا يتم ذلك الا اذا نظرت القيادة الادارية للموظف على أنه انسان له مشاعر وقيم وحاجات انسانية لا يجوز اغفالها أو التغاضى عنها أو حتى التقليل من شأنها .

من الضرورى أن نشير الى بعض المفاهيم الخاطئة للعلاقات الانسانية فى الصناعة . ومن هذه المفاهيم ما يلى :

- أن العلاقات الانسانية تعنى ملاطفة العمال ومجايلتهم كالإبتسام لهم ومصاحبتهم .
- أن العلاقات الانسانية تعنى تلبية جميع حاجات العمال .
- أن العلاقات الانسانية تعنى ارضاء جميع العمال ولو كان ذلك على حساب مصلحة العمل .
- أن العلاقات الانسانية تعنى تخفيف عبء العمل عن العمال والتغاضى من القصور .
- أن العلاقات الانسانية تعنى عدم التدخل فى شؤون العمال .
- أن العلاقات الانسانية تعنى النية الحسنة وطيبة القلب من جانب المسؤولين .
- أن العلاقات الانسانية عملية بسيطة لا تحتاج الى تدريب ودراسة (١٩) .

وغير ذلك من العبارات البسيطة المضللة التى تسمى أهم العلاقات الانسانية على حقيقتها . والصحيح هو ان العلاقات الانسانية تهتم بالجوانب الانسانية من العمل ، ولكن ليس بالشكل المبسط الوارد ذكره فى أعلاه . فموضوع العلاقات الانسانية متشعب ويشمل العديد من الجوانب المعنوية التى تؤثر على الروح المعنوية للعامل بالإضافة الى الجوانب المادية والاقتصادية . والعلاقات الانسانية الناجحة لا تقوم الا اذا طبقت قواعد العدالة والمساواة فى كافة شؤون التوظيف من تعيين وترقية وتوزيع مهام ومكافآت واستماع الى الشكاوى ومعالجة المنازعات . فالتحدث من روح الفريق ورفع الروح المعنوية للعاملين يصبح من قبيل الخرافات اذ لسم يصاحبه احترام للعامل وثقة فى قدراته ومشاركة فعلية له فى اتخاذ القرارات . وبشكل خاص القرارات التى تؤثر على عمله . فالعامل انسان ، والإنسان هو الدعامة الأساسية لى كل المؤسسات ولا شك فى انه سر عظمتها أو سبب فشلها .

المصادر

- ١ - سليمان الطماوى ، **مبادئ علم الإدارة المالية** (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٠) ، ص ٢٠ .
- ٢ - على عبد العليم محجوب ، **الإدارة العلمية ونظمية المجتمع** (القاهرة : مرسى اللبان ، ١٩٦٢) ، ص ٦٥ .
- ٣ - **راجع :**
Keith Davis, *Human Relations at Work* (New York: McGraw-Hill Book Company, 1967), P. 5.
- ٤ - محمد باهر علقش ، **العلاقات الإنسانية فى الصناعة** (القاهرة : مكتبة عين شمس) ، ص ٤ .
- ٥ - عبد الكريم درويش وليلى تولا ، **أسسول الإدارة المالية** ، الطبعة الثانية (القاهرة : مكتبة التجارو المصرية ، ١٩٧٢) ، ص ٨٢ .
- ٦ - **أفرجج نفسه .**
- ٧ - ناجى البصام ، « **العلاقات الإنسانية ودورها فى التجار الحبل الإدارى** » ، مجلة **المصطرم الإدارية** ، (نيسان ١٩٧١) ، ص ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .
- ٨ - عبد الكريم درويش وليلى تولا ، **مرجج سابل** ، ص ٧٢ - ٨٨ .
- ٩ - حبا تانىش : **العلاقات الإنسانية فى العمل** (بيان : محمد الإدارة المالية ، بحث أمد لخبايت التفرس فى دورات الإدارة المالية فى المحمد ، آذار ١٩٧٢) ، ص ١٢ .
- ١٠ - **راجع :**
Abraham Maslow, *Motivation and Personality* (New York: Harper and Brothers, 1954).
- ١١ - **راجع :**
Chester I. Bernard, *The Functions of Executive* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1965).
- ١٢ - **راجع :**
Frederick Herzberg, *Work and the Nature of Man* (Cleveland, Ohio: The World Publishing Company, 1966).
- ١٣ - سلاية الشواب ، « **محاضرات من التنظيم والإدارة** » ، (مذكرات محمد الخدمة الاجتماعية الثانوية ببارناى ، ١٩٦٥) ، ص ص ٩٥ - ٩٦ .
- ١٤ - **راجع :**
Fred E. Emery and Eric L. Trist, "Socio-Technical Systems," *Management Sciences: Models and Techniques*, ed. by C. West Churchman and Michel Verhulst, Vol. 2 (Elmsford, New York: Pergamon Press, 1960) Pp. 53-67.
- ١٥ - **راجع :**
Douglas McGregor, *The Human Side of Enterprise* (New York: McGraw-Hill Book Company, 1960), Pp. 33-45.
- ١٦ - **راجع :**
George Lehner, "Human Relations Laboratory," Los Angeles, California, March 5-7, 1978.
- ١٧ - **راجع :**
Robert R. Blake and Jane S. Mouton, *The Managerial Grid* (Houston, Texas: Gulf Publishing Company, 1964), P. 10.
- ١٨ - **انتظر بعض الجبارات المشابهة التى وردت فى المرجع التالى :**
على السلى ، **العلاقات الإنسانية ، النظرية والتطبيق** ، (القاهرة : المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، رقم ٢٠ أيار ١٩٧٠) ، ص ص ١٤ - ١٥ .

الانقسام التحديثي التقليدي في لبنان والكويت

د. توفيق فرح ود. فيصل السالم

تعتبر التقليدية والعصرية في أدبيات التحديث عموماً مسالتين منفصلتين كل واحدة منهما قائمة بحد ذاتها . ويقترح نقاد هذا المعتقد أن الحالة ليست هكذا بالضرورة . وسببرهن هذه الدراسة أن اللبنانيين وكويتيين محدثين (Modernized) لا زالوا يحتفظون بقيم تقليدية . ونحن نشك في أن التحديث ليس مسألة أم/أو ، وأن نظرية التحديث المتعارف عليها نظرية مضللة .

أثر التحديث على الفرد :

تكشف معاينة أدبيات التحديث عن اتجاه عام بين عدد من العلماء يفترض أن لعملية التحديث أثراً مؤذياً على الفرد في مجتمع متغير ، كما تكشف عن معتقد مؤداه أن عملية التحديث تنفرد الفرد من محيطه الرموي. التقليدي (١) . وحجة أنصار ذلك أن « الطبيعة المتغيرة للروابط الاجتماعية والثقافية تشير إلى تعديلات موكبة لما يحدده الناس كجماعة لهم ، وما يستهدفونه في مطالبهم ، وما يتطلعون إليه لاتخاذ قرارات نافذة . »

ولقد وصف علماء السياسة بأسهاب عملية هجر الوسائل القديمة إلى وسائل حديثة . كما استخدمت نماذج متعددة منها نظرية الاتصالات ، ونظرية المعلومات ، ونظرية الشخصية ، ومفاهيم أخرى لتبيان عملية التغير الجارية في « تحديث الأفراد » . ويعرض لوشيان باي (Lucian Pye) ربما أفضل صورة معروفة لهذه الحجة ، كمايلي : —

« يكاد الناس في المجتمعات الانتقالية أن لا يقبلوا شيئاً مسلماً به ، إذ ينتشر بينهم في كل جانب وباء الشك وانسحاب من السلوك غير المتوقعة . »

وترتكز كل علاقة في عالمهم المتغير وغريب الأطوار على أسس غامضة تبدو وكأنها تشتعل على وضعية لا محدودة للخير والشر . انهم غير متأكدين مما يريدونه من أية علاقة ، لذا تراهم غير واثقين قط فيما إذا كان ما يحصلون عليه هو ما يجب أم لا . وتصبح مفاهيم الصداقة والعداوة ضبابية. وقبل ذلك كله ، فإن الفرد الذي لا يستطيع الثقة بنفسه لا يستطيع الثقة بالآخرين (٢) . « ومن ثم يوضح « باي » الطبيعة « الشظوية » (Fragmentary) لعملية التطبع

(Socialization Process) في تحديث المجتمعات . حيث يقترح أنه يمكن لمقومات التطبع الأساسية أن تفرس قيباً مناقضة لمقومات التطبع الثانوية مما يؤدي إلى حصيلة غير متوافقة

* درسنا العلوم السياسية بجامعة الكويت .

تقود بالتالى الى انبساط من السلوك غير متناسقة وروابط مجتمعية ضعيفة . هذا وتجعل مثل هذه الروابط المجتمعية الجتمع يشهد صراعات بارزة ولكن دون تدمير أساس استقرارية النظام . وفيما يتعلق بالنتائج السياسية لميلية التحديث فان دافيد ابتر (David Apter) يبحث فى ذلك على أساس مماثلة لما أورده (باى) حيث يحدد التأثيرات التالية :

١ - « تبدأ المعايير الاندماجية للنظام السابق بالضعف ، وبذلك يتسع نطاق الدلول الاجتماعى ويضيق نطاق القيم المألوفة » .

٢ - كما تنشأ هناك « أدوار أكثر تعقيدا يلزم تدبر أمرها » .

٣ - وأخيرا ، « هنالك حالة من الطموح الأكثر والتبيل الأقل فى النشاط الاجتماعى ، مما يتسبب فى زيادة شك الأفراد بأنفسهم وفى الاستجابات المتوقعة للآخرين » (٥) .

والسبب فى المشكلات والصراعات السياسية المترافقة مع التحديث هو تنافر الأدوار الثلاثة الموصوفة بـ : (١) التقليدية ، (٢) التكنية (أدوار جديدة جزئيا) ، (٣) الصناعية (جديدة) . ويوضح ابتر ذلك بما يلى :

« فى الممارسة تتكون مادة السياسة التحديثية لدرجة كبيرة نتيجة التنافر بين هذه الأدوار الثلاثة . ويظل الجهد لتسويتها وتطينتها صعبا بشكل خاص فى غياب آلية ديناميكية موضوعية كتلك الموجودة فى البلدان الصناعية . أما تعديل وإعادة ترتيب هذه الأدوار ، واختيار الأولوية بينها ، وإعادة المطابقة لتوفير حلول ممكنة لمشاكل التنافر بينها فاتها تشكل جوانب ذات أهمية استراتيجية فى صياغة السياسة المتبعة . وتشكل المطالب المرفوعة من الجماعات السياسية المتنافسة بما تبثله كل منها لقطاع معين من مجموع النظام الطبقي ، الوسائل التى يتحول بسببها سوء اندماج الأدوار الى صراع سياسى » (٦) .

وتجدر الملاحظة بأنه تم الافتراض بأن التعرض لنفاى التحديث ، التى يسميها جويل ميجدال Joel Migdal « الناس التفاضى » ، سيقود الناس حتما الى هجر أو الرغبة فى هجر ما هو تقليدى لصالح ما هو جديد . وبعبارة أخرى فان الناس بين الانماط القديمة والانماط الجديدة سيؤدى الى انتصار الجديد منها : « أنه حقا كيف يمكنك ان تحافظ على مواصلة بقائهم فى المزرعة بعد أن شاهدوا باريس » .

ان الناس الحضارى لا يحدث التغيير وحسب بل يؤطره فى اتجاه محدد وذلك لصالح التحديث . ويتكون الافتراض (The Postulate) الذى يؤكد على أن التعرض الى أو الناس مع الانماط الجديدة هى أسباب التغيير ، من ثلاثة عناصر هى :

- (١) فوائد التحديث تفوق كثيرا فوائد التقليدية .
 - (٢) تحرير الفرد من القيود المؤسساتية الصارمة ، التى يمكن أن تمنعه من اتخاذ قرار حر .
 - (٣) أن الأفراد الذين يختارون الجديد عقلانيون ومتفائلون ، بينما أولئك الأفراد الذين لا يتقبلون الجديد انما يفتشون على ذلك بفعل قيم « خاطئة » أو لا عقلانية .
- ويوضح « دانيال ليرنر » (Daniel Lerner) أبرز نماذج الناس الثلاثى كما لا

وتمقيدا ، وذلك فى كتابه **The Passing of Traditional Society** من خلال عرض « شخصية متحركة » ، تقبل التغيير وتصبح متحركة (٨) . ان صاحب هذه « الشخصية المتحركة » له قدرة على التعرف على مظاهر جديدة فى بيئته (٩) . ويرى « ليرنر » امكانية انتاج الشخصيات المتحركة من خلال التوسع فى الاتصالات الانسانية (١٠) . ورغم أن هذا التوسع قد حدث فى البداية من طريق السفر المتزايد ، فان وسائل الاتصال الحديثة لا تشترط ضرورة الانتقال الجسدى . بل ان وسائل الاتصال تتميز « الانتقال ذهنى للتجارب المنجزة وهى فى الحقيقة افضل من السفر ، لان التعرض لها يعطى الشخص حسا اكثر تنظيمياتجاه الكل . » (١١) وبعد أن يصل المجتمع الى حد معين من التقدم ، بما فى ذلك التعليم ووسائل الاعلام الجماهيرية ، ومؤسسات المشاركة ، فانه يصبح قادرا على تعريض عدد كبير من افراد القطاع التقليدى الى التماس المباشر مع الجديد ومن ثم يتيح لهم الفرصة للتحويل لشخصيات متحركة (١٢) .

هنا يجب ملاحظة واضع « نظرية انتشار الجديد » الذين شددوا على اهمية الاتصالات فى تحديد نوعية الشخص الذى يتغير . وتحدد « ايفريت روجرز » (Everett Rogers) ، وهى من قادة انصار نظرية انتشار الجديد ، الظروف التى يرجع أن الفرد فى ظلها سيهجر ما هو تقليدى لصالح الحديث (١٣) . ويشار لهذا فى ادبيات التحديث بتعبير التناول . وعلى الرغم من ان هذه الخصائص لا تبدو مختلفة عن تلك التى حددها « ليرنر » فان ما يثير الانتباه كون الاخير وروجرز يشعران أن عملية التغيير أساسا واحدة دون عجوات صارمة ، ويشاركهما فى السراى نفسه أبتروباى . ومن هنا جاء استعمال مصطلح « الانتشار » .

باختصار ، يمنع التماس الثقافى ، سواء كان شخصا او بالتعرض نتيجة وسائل الاتصال ، الشخص القدرة والشفف والطاقة على معالجة المعلومات اللازمة للارتباط شخصا بأشكال للحياة بديلة (١٤) . ولما يشك الباحثون فى التحديث أن الشخص ، بوازنة انماطه والتزاماته الحالية بتلك المصرية ، سيتقبل ما هو مصرى . ومع ذلك ، يوجد بحث يركز الانتباه على بعض حالات لا ينتهى فيها التماس بين القديم والحديث لصالح الجديد . وعلاوة على ذلك ، فان « الظروف الموضوعية للتماس الثقافى العالى لم تستبهما التغييرات المسلكية الواسعة الانتشار المترافعة مع عملية التحديث » (١٥) . ومن أمثلة هذه الحالات ما يلى :

فى قرية هوالكان البيروفية (Peruvian Village of Hualcan) نسبة كبيرة من الرجال يتركون تلك القرية الاندية (Andean) للعمل سنويا فى المستوطنات الزراعية - الصناعية الحديثة على ساحل البيرو . هذه المستوطنات قدمت لأولئك الرجال مائتا ثقافيا غربيا ، ومع ذلك ، وحسب قول « وليام ستاين » (William Stein) ، فان هذا التماس كان « لاعلتيا ثقافيا » (Acculturally Irrelevant) . وبالتأكيد حصلت تغييرات فى حياة القرية ، ولكن الرجال لم يتبنوا بالكامل النمط الذى صانفوه (١٨) . وفى دراسة عن القرية اللبانية « بوارج » (Buarj) كشفت « آن فولر » (Ann Fuller) عن نتائج مشابهة اذ أنه على الرغم من الرحيل السنوى من القرية للعمل فى مكان آخر فى لبنان ، فان ثبات المواقف والمؤسسات والسلوك لم يتغير (١٩) . وتشمل أمثلة أخرى حالة الابناء ذوى التعليم الجامعى فى مقاطعة جوانبوت فى اوتار برادش (The Jaunput District of Uttar Pradesh)

في الهند حيث ما زال آباؤهم يرتبون لهم زواجهم . وكثير منهم يعود للعيش في منازل مشتركة (٢٠) . كذلك ، لاحظ العلماء الاجتماعيون انه في امريكا اللاتينية ايضا ثمة ديومة لانماط السلوك القروي ، اجتماعيا وسياسيا ، بين الناس الذين تركوا القرية ليعيشوا في الاحياء الشعبية المحيطة بالمدينة (٢١) . هذه الحالات تدعنا لافتراض ان المتحدثين اللبنانيين والكويتيين احتفظوا بقيم تقليدية . ان شخصا محدثا يمكنه فك حزمة التخصيد (Modernization Package) واكتساب نمط ما يختاره من تلك المواقف الحديثة . لذلك فقد استنتجنا وباختصار ان نظريسة التحديث الانتقاسي التقليدية خاطئة .

المعطيات والنتائج :

تم اختبار الفرضية المسجلة اعلاه في منطقة الحمراء في بيروت في خريف ١٩٧٤ ، وفي الكويت في العام اللاحق ، في عينتين من المتحدثين في لبنان والكويت . وقد عرف الفرد المتحدث بال شخص الذي يحصل على ٧٠ بالمائة او اكثر حسب نظام « انكليز للمصرية » . وقبل ذلك ، جرت مراجعة للدراسات السابقة التي تمت في لبنان والكويت بحثا عن دراسة او اكثر منها يمكن ان تعطى الخطوط الدالة (طريقة اختيار العينات ، نوعية الأسئلة ، الخ) لزيادة موثوقية (Reliability) البحث . ومن هذه الدراسات دراسة (تيموثي هنيسي) (Timothy Hennessy) وزملائه الذين قاموا بدراسة عينة محدثة بمستلمين طريقتي (دافيد ماكلياند) (David McClelland) و (دانيال ليرنر) على التوالي . (٢٢) وتكونت عينتهم « الهادفة » من اربعة قرى قرب بيروت . ولكن بما انهم لم يسعوا تلك القرى التي درسوها ، كان من المستحيل تكرار طرقهم لاختيار العينات وانجاز الدراسة في المواقع ذاتها .

وقد قام الاستاذ جبرا ، وبركات ، ومليكان ، ودياب ، وجيمس بروثرو (James Prothro) بأبحاث تجريبية في لبنان (٢٣) . ولقد أجرت (برجيت راهبيك بيدرسين) (Brigitte Rahbeck) مقابلات مع ٨٠ شخصا من مجال المصانع اللبنانيين (٢٤) . وتركز بحث الاستاذ (Pedersen) مقابلات مع ٨٠ شخصا من مجال المصانع اللبنانيين (٢٤) . وتركز بحث الاستاذ حريق على النخبة البرلمانية (٢٥) . وكان الاستاذ فيكتور ايوب معنيا بالتمثلة كوحدة اجتماعية (٢٦) . وكذلك كان الاستاذ سميح مرسون معنيا بالمظاهر السياسية والاقتصادية للملاقات العشائرية الحميمة (٢٧) .

بالاضافة لذلك تمت مراجعة كافة أبحاث الاستاذ سبير خلف : البقاء في مجتمع متغير (٢٨) ، « التصنيع والصراع الصناعي في لبنان » (٢٩) « الاتحادات العمالية اللبنانية : بعض المقومات التركيبية المقارنة » (٣٠) و « التحديث التكني في لبنان » (٣١) . وربما كان أهم مرجع من وجهة نظر هذه الدراسة هو جبرا وبيروت : هالة تمدين متسارعة (٣٢) الذي شارك في تأليفه (بيركونغستاد) (Perkongstad) .

^{٢٤} acculturation = التآلف : تبادل لغوي بين شعوب مختلفة ، وبخاصة تعديلات تطرا على لغة بدائية نتيجة لاحتكاكها بجموع أكثر تقدما — المراجع .

بالإضافة نقد راجعنا ما كتبه الدكتوران محمد عبدالقادر ومحمد الرميحي في مواضع تشابه موضوع هذا البحث (٣٣) .

تركيب الاستفتاء واختيار المعينات :

كانت الاسئلة ثلاث فئات :

- ١ - الاسئلة من ١ - ١٠ كانت نظام انكليز (Inkeles Associate's short Form 5)
 - ٢ - الاسئلة ١١ - ١٧ ، مصاغة لاستدراج اجوبة حول الحالة الاجتماعية والدين ، مقتبسة من : (G. Bingham Powell Jr, Gabriel Almond and Sedney Verba —
 - ٣ - الاسئلة ١٨ - ٢٢ ، مصممة لاجتذاب اجابات تعنى بالولاء للوطن ، والمثالة ، والحزب السياسي ، مقتبسة عن مليكيان ودياب ، وبروثرو ومليكيان ، وكنتفهام .
- ولقد تم معظم العمل الميداني التمهيدى والاختبار الاولى للاستفتاء في صيف ١٩٧٤ في لبنان وتكونت المعينة من مائة شخص . وتمت المقابلة الاولى على مرحلتين .
- كان يحدد أولا موعد مع من ستجرى مقابلاته ، ويقدم حينها امتحان « انكليز » فاذا احرز علامة (٧٠) بالمتة ، يجرى تحديد مقابلة اضافية لطرح باقى الاستفتاء . ولما اتضح ان هذا النهج يستهلك الوقت واحيانا يثير من تجرى مقابلاته ، تم دمج المقابلتين في جلسة واحدة لمدة ١٥ - ٢٠ دقيقة . وتكونت المعينة في الكويت من مائة طالب في جامعة الكويت كلية التجارة . وقد تم الاستفتاء في خريف ١٩٧٥ .

وبناء عليه ، شغرت (Coded) كائنة الاستفتاءات المنجزة ، ونظمت الاجوبة الى بطاقات تلقيب ، ومولجت المعطيات بواسطة المعمل الالكتروني .

نتائج البحث :

في عينة من المتحدثين اللبنانيين والكويتيين كالتى لدينا (حيث على كل فرد تسجيل درجة ٧٠٪ أو أكثر حسب نظام « انكليز للمصرية ») ، تظهر رمورا ديمومة اكيدة لقيم تقليدية . وكما يبين (الجدول ١) فان ٦٨٪ من محدثينا اللبنانيين ما زالوا ينشدون النصيحة الابوية عندما يواجهون مشكلة ، و ٨٤٪ يوافقون ان ليس هناك احط من الشخص الذي لا يشعر بالحب العميق والاحترام والاهتمام تجاه ابويه (الجدول ٢) ، و ٦٦٪ من ميئتنا على استعداد للتخلي عن دينهم قبل التخلي عن مائلاتهم اذا فرض عليهم الاختيار (الجدول ٣) . ويظهر (الجدول ٤) ان ٦٨٪ من ميئتنا مستعدون للتخلي عن بلدهم قبل التخلي عن دينهم . والولاء للدولة القومية ضعيف جدا بالمقارنة مع الولاء للدين أو العائلة . وتتسلسل الولادات ضمن القطساع المتحدث في لبنان على النحو التالى : العائلة ، الدين ، الوطن . وهذه النتائج تتفق مع نتائج مثالة عرضها مليكيان ودياب قبل ١٨ سنة . اما في الكويت فتتسلسل الولادات ضمن القطساع المتحدث على هذا النحو : الدين ، العائلة ، والوطن .

الجدول ١
موقف الجيب تجاه والديه :
(نصيحة الوالدين)

السؤال : « عندما تواجهني مشكلة ، أبحث عن النصيحة من أمي وأبي » .

يسوّاف	يسوّاف	لبنانيون كويتيون
%٣٢ %٣٩	%٦٨ %٦١	

الجدول ٢
موقف الجيب تجاه والديه :
(استمرارية المواقف التقليدية)

السؤال : « لا يوجد أحط من الشخص الذي لا يشعر بالحب العميق والاحترام والاهتمام تجاه والديه » .

يسوّاف	يسوّاف	لبنانيون كويتيون
%١٦ %١٠	%٨٤ %٩٠	

الجدول ٣
موقف الجيب تجاه الدين والملاحة :
(استمرارية المواقف التقليدية)

السؤال : « لتأكيد الولاء لوطنك ، اذا (١) أرغمت على التخلي عن دينك بشكل دائم او (ب) أرغمت على التخلي عن عائلتك وعدم رؤيتهم ثانية ، ايهاا تختار ؟ » .

يسوافق	يفتالف	لبنانيون كويتيون
٦٦٪	٣٤٪	
٣٠٪	٧٠٪	

الجدول ٤
موقف الجيب تجاه الدين والنفي :
(استمرارية المواقف التقليدية)

السؤال : « للانضمام الى حزب سياسيين ، اذا (١) أرغمت على التخلي عن دينك بشكل دائم ، او (ب) أرغمت على النفي من بلادك ، ايهاا تختار ؟ » .

يسوافق	يفتالف	لبنانيون كويتيون
٣٢٪	٦٨٪	
٢٢٪	٨٨٪	

وهكذا تبدو نتائجنا المبينة في الجداول (١، ٢، ٣، ٤) وكأنها متفارقة (ناس محدثون يظهرون قيما تقليدية) . ويمكن إيجاد تفسير جزئي بهرجاسة أدبيات علم السياسة :

من الواضح أن هناك تشوشا كبيرا حول المفهومين المتمايزين للتحريك الاجتماعي (Social Mobilization) والتحديث (Modernization) . « التحريك الاجتماعي هو تفكك الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية القديمة . بينما التحديث هو التبنى الفعلي للالتزامات وأنماط جديدة مؤدية إلى استعمال مستويات جديدة من التقنية والتمايز البنوي. » (٢٣) ويسهل بهذا التفسير فهم سبب الخلط القائم بين المفهومين — لماذا هجر القديم (التحريك الاجتماعي) إذا لم يكن لتبني الجديد في وقت واحد ؟ وهكذا ، من الصعب فهم حالات كهذه ، حيث يحتفظ اللبناني والكويتي المحدث بطرق تقليدية .

وتتشابه نتائجنا من المحدثين اللبنانيين ، مثلا ، مع نتائج جون جوليک (John Gulick) الذي وجد في دراسته من اللبنانيين أن « النتائج الانتروبولوجية تشير إلى أن التدين بذاته ليس بالضرورة محمرا للثقافات التقليدية » (٣٤) . ووصل سبير خلف وبيركنوفستاد إلى نتائج مشابهة في دراستهم من تدين بيروت :

« .. أذا كان التصود بالسكان المتمدنين تماما شعبا لم يعد خاضعا لجاذبية المناطق النائية من المدينة ، أو حيث تطلعت العلاقات الريفية-المهاجرة المتمدنين إلى نسبة لا تذكر ، فيصبح واضحا عدم وجود مثل هــــــــ البرولينتاريا أوالبورجوازية المتدنة بالكامل في بيروت . المهاجر المتمدن لا تنفصم علاقته « القبليّة » حقا . بهذا المعنى ، يجب عدم تعريف عملية التمدن بأنها ثوبان العلاقات والأدوار الريفية والامتلاك التدريجي لأنماط الحياة المدنية . كما أشير سابقا ، فإن الانقسام الريفي — الحضرى — حتى عندما ينظر إليه كمتصل — يتضمن مواصلة خالطة . ومثل « القروي — المتمدن » ، سكان الحضراء يمكن أن يكونوا في المدينة ولكنهم ليسوا من المدينة ، بينما آخرون — خاصة جامعات الفواهي من الطبقة الوسطى والعليا المتبرعة — يمكن أن يكونوا من المدينة ولكنهم ليسوا فيها » (٣٥) (التشديد لنا) .

وتنقسم استنتاجات جبرا مع استنتاجاتنا . كذلك لا تختلف استنتاجاتنا مع استنتاج مايكل هدسون (Michael Hudson) الذي يصرح :

« ولا يبدو معقولا النقاش أنه لكون لبنان ينقل ، بخط مستقيم ، من مجتمع تقليدي إلى آخر حديث ، فإن شعبه في محنة نفسية وهوبالتالى متفجر سياسيا . على العكس ، فإن اللبنانيين يظهرون طاقة — مدهشة لدارس التطور السياسى — لاعتناق التقاليد والمصرية بما بنتائج نفسية ذات أهمية دنيا سياسيا . في لبنان التحديث لا يعنى تدمير القديم ولكن ببساطة إضافة الجديد » (التشديد لنا) .

أما بالنسبة لنتائجنا بما يخص القطاع المحدث من الكويتيين فإنه من المؤسف عدم توفر دراسات من القطاع المحدث في الكويت تمكننا من مقارنة نتائجنا بها .

الاستنتاجات :

أجرى بحثنا في الحمراء ، وهي جزء خاص جداً من بيروت يسوده التعليم العالي وتقلّبه
تمة الطبقة الوسطى . أما في الكويت فقد مرزنا كويتيين محدثين من بين طلبة جامعة الكويت .
وبالإضافة لذلك ، تكونت مهننا من أولئك الذين حصلوا درجة ٧٠٪ أو أكثر حسب نظام « انكليز »
للحديث . مع ذلك ، فقد وجدنا بوضوح استمرار القيم التقليدية في عينة مختارة من اللبنانيين
والكويتيين المحدثين جداً . على هذا الأساس نستنتج أن فرضيتنا قد ثبتت ، وأن نظرية التحديث
الانقشامي التقليدية خاطئة في حالة لبنان والكويت .
وعليه فإن خواص المعاصرة ليست بالضرورة رزمة ، وهي بالأحرى خواص فردية يتم
امتصاصها انتقائياً .

المسئول : « ف »
القلم : الأني لصيغة الفرد
النمط : المختصر (Shortform 5)

(الأسئلة ١ - ١٠)

للذي يجري : القابات :

- ١ - يوضع تحت الأجابة « الصحيحة » خط .
ب - البنود المائلة تحت مصطلحات عربية موازية لتعابير انكليزية .
ج - كما تعلم ، الأسئلة ١ - ١٠ هي نظام « انكليز » المختصر . والجواب « الصحيح » لكل سؤال هو أول بدائل
الأجابة في الاستفتاء . يرجى التقليل من الإيحاءات والإرشادات فيما يتعلق بالأجابة التي نريدها . هذا من تأنيك كينابل .

القسمة :

- ١ - هل أصبحت مرة (فكرت كثيرا بذلك) كثير الاهتمام (متورطا) بأية موضوعات عامة (مثل ...) الى الحد الذي
أردت فعلا أن تفعل شيئا بهذا الصدد ؟
دائما بعض مرات أبدا
- ٢ - إذا كانت الدراسة بصعوبة (لا توجد عقبات لكم من الدراسة (قراءة وكتابة) تعدد أن اطفال (أبناء)
الناس أمثلك يجب أن يحصلوا ؟
سنوات دنيا الى سنوات عكسا .
- ٣ - أخذ صبيان في الثانية عشرة من العمر بعض الوقت من معلم في حقول الذرة (يساتين البرتقال أو الزيتون)
في محاولة لتصور طريقة لزراعة الكمية نفسها من الذرة (البرتقال/الزيتون) بساتين عمل أقل .
- ٤ - قال والد أدهما : « هذا أمر جدير بالتفكير . أخبروني بالتفكير من كيف يجب أن نغير طرقنا لزراعة الذرة
(البرتقال/الزيتون) » .
- ٥ - قال والد الآخر : « طريقة لزراعة الذرة (البرتقال/الزيتون) هي كما نطأها دائما . والحديث من التغيير
سيضيع الوقت ولا يساعد . » .
- ٦ - أي الوالدين تطلق أكثر حكمة ؟
يرافق على التصريح لا يوافق على التصريح (بالاشتراك) .
- ٧ - ماذا يجب أن يؤهل الرجل لنهوض مركز ربيع ؟
١ - الانحدار من خلفية عائلية (صحيحة ، مميزة أو ممتلئة) .
ب - الاخلاص للطرق التقليدية في (الموفرة) المقدسة مع الزمن .
ج - أن يكون الأكثر شعبية بين الناس .
- ٨ - التعليم المالي والمعرفة الخاصة .
- | | | |
|----------------------------------------|---------|---------|
| القائمة | الشعبية | العائلة |
| ٩ - ما هو الامم مستبدل (هذه البلد) ؟ | | |
| ١ - العمل المطلوب للشعب . | | |
| ب - التخطيط الجيد من قبل الحكومة . | | |
| ج - عيون الله . | | |

د - الحظ المسميد .

العمل تطبيق الحكومة الله الحظ

٦ - الرجال المتعلمون (البحاة ، العلماء) في الجامعات يدرسون أشياء مثل ماذا يقرر كون الطفل مرياً أم بنتاً وكيف تصبح البقرة نبتة ، هل تعتقد أن هذه التحقيقات (الدراسات) هي :

أ - كلها جيدة جداً (مفيدة)

ب - كلها جيدة نوعاً ما (مفيدة)

ج - كلها بخرة نوساً بها

د - كلها بخرة جيداً

جيدة سيئة

٧ - ؟ - بعض الناس يقولون أن من الضروري للرجل وزوجته أن يحددوا النسل لينتجوا من العناية أفضل بما هو

لديهم الآن .

ب - آخرون يقولون أن من الخطأ أن يقتصد (أرادوا) الرجل وزوجته الحد من عدد الأطفال المولودين ، مع أي

الرأيين تتفق أكثر ؟

خطأ ضروري

٨ - أي التالي (حسب نوع الأخبار) يهمك أكثر ؟

أ - أحداث المصالحم .

ب - الوطن (لبنان/المصالحم العربي)

ج - مدينتك أو قريتك .

د - الرياضة .

٩ - الأحداث الدينية (الثقافية) أو المهرجانات (المصارف) .

المصالحم الوطن القرية الرياضة الدين

٩ - إذا كنت سلتقى شخصاً يعيش في بلد آخر بعيد (آلاف الكيلو مترات) ، هل يمكنك فهم طريقته في التفكير ؟

نعم لا

١٠ - هل تظن أن الرجل يمكن أن يكون جيداً حقاً بدون أن يكون له أي دين ؟

نعم لا

ملاحظة : إذا أجاب المختبر ٧ من ١٠ أسئلة « صحيحة » (٧٠٪ أو أكثر) تلعب المباراة .

١١ - . - سؤالك من دهانتك ؟

مسيحي غير مسيحي

١٢ - مستوى التعليم ؟

لا شيء ابتدائي ثانوي جامعي .

خريج/بحرسة مهنية

١٢ - هل أنت متزوج ؟

نعم نعم لا

١١ - المصالحم

٢٠ - ٢٤ ٢٥ - ٢٩ ٣٠ - ٣٩ ٤٠ - ٤٩

١٥ - المهنة ؟

تاجر كبير مهني بائع صغير

حرفي تاجر كبير بائع كبير موظف أو أداري

١٦ - الدخول الشهري :

١٠٠ - ٤٩٩ ٥٠٠ - ٩٩٩ ١٠٠٠ - ١٢٩٩

١٢٠٠ - ١٥٩٩

١٧ - الجنس ٥٠ :

ذكور أنثى

١٨ - منها تواجدها مشكلة ، أبحت من النصيحة من أمي وأبي : موافق

١٩ - لا يوجد أحد من الشخص الذي لا يشعر بالحب الميق والاحترام والاهتمام تجاه والديه .

مساوئ

٢٠ - لتأكيد الولاد لوطنك ، إذا (أ) أرغبت على التخلي عن دينك بشكل دائم في السر والعلن أو (ب) أرغبت على التخلي

من مائلك وعدم رؤيتهم ثانية ، أيها تفتار ؟

(أ) (ب)

٢١ - للانضمام إلى حزب سياسي معين ، إذا

(أ) أرغبت على التخلي عن دينك بشكل دائم ، في السروالعلن ، أو (ب) أرغبت على النفي من بلادك ، أيها تفتار ؟

المصادر

Walker Conner, "Nation Building or Nation Destroying" *World Politics*, XXVI (April 1972): 319-55.

والذي يورد قائمة بمسئولة العلماء السياسيين الذين يربطون التغيير الاجتماعي بالتكامل ، وينتقد عدم وجود أبحاث من ثلاثة التغيير بالتفصيل . وهو يحق في نقد هذا النقص ، ولكنه لا يورد بعض الأمثلة ، فالتفصيل مثلا ،

Robert Melson and Howard Wolpe, "Modernization and the Politics of Communalism: A theoretical Perspective," *American Political Science Review*, LXIV (December 1970): 112-30.

Clifford Geertz, "The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States," *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa*, ed. Clifford Geertz (Glencoe, Ill.: N.P., 1963, PP. 106-57.

Joel S. Migdal, "Why Change? Toward a New Theory of Change Among Individuals in the Process of Modernization," *World Politics*, Vol. XXVI, No. 2 (January 1974), 189.

المصدر ذاته . (٦)
Lucian W. Pye, *Politics, Personality and Nation Building: Burma's Search for Identity* (New Haven: N.P., 1963), PP. 54-55.

David Apter, "Political Systems and Developmental Change," *The Methodology of Comparative Research*, eds. Robert T. Holt and John E. Turner (New York: The Free Press, 1972), PP. 158-59.

David Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago: The University of Chicago Press, 1965), PP. 123, 124.

Migdal
المصدر ذاته ، ص ١٩٠ (٧)
Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (New York: The Free Press, 1965), P. 49.

Lee Sigelman, "Lerner's Model of Modernization, A Re-analysis," *Journal of Developing Areas*, Vol. 8 (July 1974), PP. 325-35.
انظر Lerner

Lerner المصدر السابق ، ص ٥٠ . (٩)

Lerner المصدر السابق ، ص ٥٣ . (١٠)

Migdal ، المصدر ذاته ، ص ١٩٢ (١١)

المصدر السابق ذاته . (١٢)
Everett Rogers, *Modernization Among Peasants: The Impact of Communication* (New York: n.p. 1960), P. 292.

Migdal ، المصدر السابق ص ١٢ . (١٣)

المصدر ذاته . (١٤)

المصدر ذاته ، ص ١٩٥ . (١٥)

William W. Stein, *Hualcan: Life in the Highlands of Peru* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1961).

Migdal ، المصدر ذاته ، ص ١٩٥ . (١٦)

Anne H. Fuller, *Buarif: Portrait of a Lebanese Mualim Village* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), P. 97.

Wayne Cornelius, "Urbanization as an Agent of Latin American Instability: The Case of Mexico," *American Political Science Review*, LXII (September 1969): 845-54; also, Joan Nelson, "The Urban Poor: Disruption or Political Integration in Third World Cities?" *World Politics*, XXII (April 1970): 393-414.

Timothy M. Hennessey, et al, "Lebanese Consociational Democracy: Sources of Transformation."

بحث يقدم الى الاجتماع السنوي لجمعية دراسات الشرق الأوسط ، كولومبس ، لوميو ، ٥ تشرين ثنى ١٩٧٠ ، ص ١ - ٢٧ .

Joseph Jabbara, "Political Orientations of Lebanese College Freshman: A Survey." رسالة مذكورة ، الجامعة الكاثوليكية ، ١٩٧٠ .

كذلك انظر : حليم بركات ، « الموائد الاجتماعية المؤثرة على مواقف الطلبة الجامعيين في لبنان تجاه حركة المقاومة الفلسطينية » ، مجلة « دراسات فلسطينية »

الجزء الاول ، المجلد الاول (خريف ١٩٧١) ، ص ٨٧ - ١١٢ .

E. Terry Prothro and Levan Melikian, "Social Distance and Social Change in the Near East," *Sociology and Social Research*, Vol. 37, No. 1 (September, October 1952) PP. 3-11.

Levan Melikian and Lutfy Diab, "Group Affiliations of University Students in the Arab Middle East," *The Journal of Social Psychology*, 49 (1956): 145-59.

Brigitte Rahbek Pederson, "The Political Consciousness of Lebanese Workers: An Analysis Based 56 Interviews from Two Lebanese Factories in May, 1972, Copenhagen University, Institute of Cultural Sociology (Mimeographed).

(٢٥) ايديا حريق ، « لان ينحصر في لبنان » (بيروت : النهار ، ١٩٧٢) .

Victor Ayoub, "Conflict Resolution and Social Reorganization in a Lebanese Village," *Peoples and Cultures of the Middle East*, Vol. 1, Louise Sweet (New York: The Natural History Press, 1970).

Samih Farsoun, "Family Structure and Society in Modern Lebanon," *Peoples and Cultures of the Middle East*, Vol. 2 ed. Louise Sweet (New York: The Natural History Library, 1970).

Samir Khalaf, *Prostitution in a Changing Society: A Sociological Survey of Legal Prostitution in Lebanon* (Beirut: Khayats, 1965).

Samir Khalaf, "Industrialization and Industrial Conflict in Lebanon," *International Journal of Comparative Sociology*, Vol. VIII, No. 1967), PP. 89-88.

Samir Khalaf, "Lebanese Labour Unions: Some Comparative Structural Features," *Middle East Economic Papers* (Beirut: American University, 1968).

Samir Khalaf, "Adaptive Modernization: The Case for Lebanon," (Beirut: American University, Department of Sociology and Anthropology, 1968). (Mimeographed).

Samir Khalaf and Per Kongstad, *Hamra of Beirut: A Case of Rapid Modernization*. Leiden : E. J. Brill, 1973).

(٢٢) الدراسة متوفرة من خلال مكتبة الكونغرس ، ورقة رقم ٩١٢٢ ، في واشنطن ، وهي متوفرة على شكل ميكروفيلم ، وهو الشكل الذي استعمل في مراجعتها . وحدثنا نشرت دراسة انكليز . انظر :

Alex Inkeles and David H. Smith, *Becoming Modern: Individual Changes in Six Developing Countries* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974).

يقارب عدد الباحثين الذين اعتمدوا نظام انكيز لقياس المصرية نمو الخمسون . ومن أكثر الدراسات الثرة للاهتمام : Ineke Cunningham, *Modernity and Academic Performance: A Study of Students in a Puerto Rican High School*. Puerto Rico: University of Puerto Rico Press), formerly a Ph.D. dissertation, 1972.

استعمل القياس المختصر للمصرية لقياس ملاقة المصرية بالإداء الأكاديمي للطلبة وآبائهم . واستعمل Wayne A. Cornelius, Jr. مواد من الأسفناء في دراسة الهجرة في المكسيك (١٩٧١) . واستعمل Stephen K. Klineberg

الإداة نفسها لدراسة التونسيين الباكثين وآبائهم والوالدين تحت تأثير التحديث (١٩٧١) . وكذلك Herbert Leiderman

في دراسة الطعيع الاجتماعي للأطفال في كينيا (١٩٦٩) ، و Donald B. Hoisinger لقياس المواقف المصرية بين طلبة المدارس الابتدائية في البرازيل (١٩٧٢) . وفي دراسة أقل أكاديمية ، استعمل Alfred Bennett, Jr.

الطريقة نفسها لقياس مصرية مواقف مديري الشركات في الفلبين (١٩٦٩) . وأخيرا استعملها David McClelland و Gary Bergthold في قياسهم أثر

بدرسي وحداثات السلام على الطلبة في إثيوبيا (١٩٦٨) . كل هؤلاء مؤلفين في كتاب :

Alex Inkeles and David Smith, *Becoming Modern*, P. 364.

Karl W. Deutsch, "Social Mobilization and Political Development," *American Political Science Review*, LV (September 1961): 493-514.

John Gulick, *Social Structure and Culture Change in a Lebanese Village* (New York: Wenner-Gren, 1955), P. 93.

Samir Khalaf and Per Kougstad, *Hamra of Beirut: A Case of Rapid Urbanization* (Leiden: E. J. Brill, 1973), P. 135.

الشركات متعددة الجنسيات ودورها في التنمية الاقتصادية

د. اسكندر النجار *

لقد شهد الربع المنصرم من القرن الحالي تطورات عديدة على الصعيدين السياسى والاقتصادى . فعلى الصعيد السياسى ظهرت نتيجة الصراع بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى كتلة ثالثة تتمثل فى دول عدم الانحياز . كما أصبحت مقاومة الاستعمار وتحرير الدول المستعمرة هدفا ومطلباً تنادى به هيئة الأمم المتحدة ؛ وبذا انحصر الاستعمار عن العديد من الدول . كما لجأت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى الى الوفاق كسياسة بدلا من المواجهة**. أما على الصعيد الاقتصادى فقد ظهرت فتحة رابطة ، اذ قسمت مجموعة الدول النامية الى دول نفطية ودول غير نفطية . واهمية ذلك لا تكمن فى التقسيم فقط بل فى الهمية الاقتصادية — بالذات — لهذا التقسيم . فالوزن الاقتصادى الذى كانت تتمتع به الولايات فى المجال العالمى قد تقلص نسبيا بعد استعادة الدول الأوروبية الصناعية واليابان لكياناتها الاقتصادية . كما ان الدول النامية التى كانت شبه مهملة دوليا أصبحت تحتل مكانا ملموسا فى الضيق العالمى من حيث ازدياد الوعي بمشاكلها الاقتصادية . كما احتلت الدول النفطية منها مكانا خاصا فى الاقتصاد الدولى (١) . وقد واكب هذه التطورات وتخللها بخط مواز — ان جاز التعبير — نمو متسارع للشركات متعددة الجنسية أو الدولية (***). ، التى انتشرت فى جسم الاقتصاد العالمى وفى كياناته المختلفة بحيث أصبحت عنصرا أساسيا فى العلاقات الاقتصادية الدولية لا يقل وزنا من حيث ابعاده عن التبادل الاقتصادى التقليدى بين الدول .

وقد تباينت الآراء حول دور هذه الشركات واهميتها فى المجتمع الدولى . فالبعض يرى فيها وسيلة فعالة لتنمية الموارد الاقتصادية وتوثيق العلاقات الاقتصادية ومن ثم العلاقات السياسية دوليا ، بينما آراء معارضة تعتقد بأنها وسيلة وان كان ظاهرها اقتصاديا إنما تهدف

* الاستاذ بقسم الاقتصاد — جامعة الكويت .

** لقد حصلت أيضا أبحاث أخرى منها على سبيل المثال أزمة مصفوق وتأميم شركات النفط فى إيران ، انتهاء الحرب الكورية ، والحرب الفيتنامية ، والأزمة الكوبية ، الهروب العربية — الإسرائيلية وملازماتها السياسية والاقتصادية .

*** (الشركات متعددة الجنسية أو الشركات الدولية اسمان مخططان لشيء واحد . وهناك العديد من التعاريف لهذا النوع من الشركات. والتعريف الذى يمكن أن يتفق عليه مع بعض التفتت وسلكه به هنا هو « الشركة أو المؤسسة أو المشروع الذى يملك أو يسيطر على أصول ، أو مصنع ، أو مناجم ، أو مكاتب بيهيمات الخ . فى دولتين أو أكثر من طريق فروق أو مؤسسات تابعة أو مشاريع مشتركة » .

راجع : مجموعة التعاريف التى أوردتها هيئة الأمم فى دراستها :

Multinational Corporation in World Development, New York, 1973.

لاخضاع اقتصاد الدول النامية بالذوات ، وريطه وزيادة تبعيته ليس فقط اقتصاديا بل ايضا سياسيا بالدول الصناعية ،الراسمالية (٢) .والحقيقة لا يمكننا القول جازمين بان الشركة متعددة الجنسية تقوم بهذا الدور فقط أو ذاك ،اذ أن ذلك يعتمد على هوامل عديدة . فالشركات متعددة الجنسية تختلف من حيث حجمها وطبيعة نشاطها ، ومن حيث انتشارها ومن حيث استراتيجيتها ، ومن حيث هامليتها السياسية ، وان كانت تتفق من حيث كون الربح هدفا أساسيا لها ، كما أن أثرها يختلف من دولة لأخرى حسب مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعى الذى تجتازها تلك الدول .

ان كل هذه الامور يجب أخذها بعين الاعتبار لدى الحكم على هذه الشركات . ونحن هنا فى هذا البحث لسنا بصدد الحكم على الشركات متعددة الجنسية بقدر ما نحن بصدد معسرة الدور الذى يمكن أن تقوم به لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية . وسعيا لتحقيق ذلك فقد قسمنا البحث الى ثلاث أجزاء متصلة ، متكاملة تعرض وتناقش فى الجزء الاول منها الشركات متعددة الجنسية من حيث خصائصها ، صفاتها ، تطورها وملكيها ، اجمالى استثماراتها المباشرة وتوزيع هذه الاستثمارات بين النشاطات الاقتصادية المختلفة فى الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية ثم نمط ملكيتها .

ويناقش الجزء الثانى دور هذه الشركات فى عملية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية والاثار المختلفة التى يمكن أن تنجم عن الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات فى الدول النامية . ونختتم بمحاولة لاختصار الشقة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن لدور الشركات الدولية فى الدول النامية من خلال مرآة عالم متطور .

ان أى عمل أو سياسة تجاه الشركات متعددة الجنسية لن تؤدي الفائدة المرجوة منها الا اذا تعمقنا فى فهم طبيعة هذه الشركات .

تتجه الشركات للاستثمار فى الخارج لاسباب وأهداف عدة منها وأهمها الربح بالإضافة الى الرغبة فى توسيع رقعة السوق والسيطرة على نصيب أكبر من السوق العالمى وذلك لضمان استمرار النمو والاستفادة من وفورات الانتاج الكبير وتقليل المخاطر . وعامل آخر كان أساس نشأة الشركات متعددة الجنسية الا وهو تأمين مصادر المواد الخام والاولية .

فقد وضع رجال الأعمال الورييون والأمريكيون فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر أساس الكثير من الشركات الدولية الكبرى فى حقل استخراج وتصنيع المواد الأولية . أما فى حقل الصناعات التحويلية فكان المحرك للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى البداية هو حماية أسواق صادراتها التى هددتها شركات دولية أخرى أو المنافسة المحلية فى الدول الأم . وقد تطورت الاسباب فى المراحل اللاحقة فأصبحت الرغبة فى الاستفادة من تكاليف الانتاج المنخفضة فى الدول الأخرى ، أو الاستفادة من القوة الشرائية المرتفعة فى أسواق الدول المتقدمة اقتصاديا على الأخص ، أو الاستفادة من الموقع كمنطلق للتصدير ، أو الرغبة فى الحصول أو الاستفادة من توفر التكنولوجيا المتقدمة كما هو الحال بالنسبة للشركات الأوروبية فى الولايات المتحدة . تغلب على الشركات متعددة الجنسية العديد من الصفات والخصائص التى تميزها عادة عن

غيرها من الشركات . اذ تتميز بكون الحجم وضخامة اجمالي المبيعات السنوية (*) . كما تغلب عليها الصبغة الاحتكارية حيث يسيطر القليل من هذه الشركات على عمليات الانتاج والتوزيع والشراء ، كما في قطاع النفط على سبيل المثال . وتملك هذه الشركات أو تسيطر على العديد من الفروع في كل من الدول النامية والمتقدمة اقتصاديا . حيث تتركز في الاخير منها ، ممثلا ثمانى من أكبر الشركات متعددة الجنسية في العالم امريكية ، كما أن الولايات المتحدة وحدها كانت تلك أو تسيطر سنة ١٩٦٩ على ثلث اجمالي الفروع الاجنبية في العالم البالغ عددها ٢٧٣٠ فرما ، وهذا يقارب اجمالي عدد الفروع الذي كانت تملكه أو تسيطر عليه بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا مجتمعة (**). وهذا ويتفاوت حجم هذه الفروع حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وأيضا حسب موقع هذا النشاط أي في دولة نامية أو متقدمة اقتصاديا . فالجدول التالي (١) يبين أن حجم الفروع في قطاع المواد الطبيعية يبلغ ثلاثة أو أربعة أمثاله في الصناعات التحويلية .

* لقد تجاوز اجمالي المبيعات السنوية لكل من الشركات الدولية الأربع الكبرى عشرة بلايين دولار . وهذا الرقم يدور الناتج الاجمالي القومي للعديد من الدول .

** تلك أو تسيطر هذه الدول على حوالي ٤٥٪ من اجمالي الفروع الاجنبية في العالم ، وبدا تبلغ النسبة الاجمالية لنصيب هذه الدول من الفروع بالانتماء للولايات المتحدة ٧٥٪ من اجمالي الفروع الاجنبية في العالم يقرب على ذلك بالطبع تركيز الاستثمارات الدولية في ايدى هذه الدول ، وخاصة الولايات المتحدة اذ يبلغ نصيب الولايات المتحدة من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة (٥٠٪) ، بينما يبلغ اجمالي نصيب بريطانيا والمها الغربية وفرنسا (٣٠٪) .

جدول رقم - ١ -

الشركات الدولية الامريكية : متوسط حجم الفروع
الاجنبية حسب النشاط الاقتصادي والمقطعة ١٩٦٦ (بالآلاف دولار)

النشاط	اجمالي العالم	الدول النامية	الدول المتقدمة
المناجم والتمدين	٨٢٣٠	٧٩٦٨	٨٩٠٩
النفط	٨٧٤٦	٨٩٨١	٨٤٨٦
الصناعة التحويلية	٢٣٦١	١٣٩٩	٢٧٦١
المرافق العامة	٢١٦٥	٢٦٤٦	١٣٩٧
التجارة	١١٤	١٢١٩	١٠٧٠
أخرى	٠٨١٨	٠٤٧٧	١٠٤٠

المصدر :
United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/100 New York, 1973, P. 141.

أما في قطاعي النفط والتجارة فيزيد حجم الفروع في المتوسط بعض الشيء في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة بينما يبلغ حجم الفروع في قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية ، نصفها في الدول المتقدمة وذلك بعكس حجم الفروع في المرافق العامة التي تبلغ في الدول النامية ضعفها في الدول المتقدمة .

لقد كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فترة نمو متسارع للشركات متعددة الجنسية فقد ارتفع عدد الفروع الأمريكية خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٦ من ٧٠٠٠ فرع إلى ٢٣٠٠٠ فرعا ، وكذلك بالنسبة لبريطانيا انما بمعدل أقل فقد تضاعف عدد فروعها بحيث أصبح حوالي ١٩٢٠ فرعا . وبالمثل بالنسبة لليابان وفرنسا وألمانيا الغربية ، إذ تضاعف عدد فروع الأخيرتين ببلغ ٢٠٢٣ فرعا و ٢٩١٦ فرعا لكل منهما على التوالي . وقد واكب هذا النمو نمو في تدفق رأس المال للاستثمار المباشر ، إذ ارتفع المبلغ الإجمالي السنوي للاستثمارات المباشرة الأجنبية لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، من حوالي ثلاثة بلايين دولار إلى ما يقارب ثمانية بلايين دولار خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧١ . وقد انعكس ذلك على القيمة الدفترية لأجمالي الاستثمار المباشر خلال الفترة ذاتها ، فقد ارتفع إجمالي الاستثمار المباشر للولايات المتحدة من ٣٣ بليون دولار إلى ٨٦ بليون دولار ، ومن ١٢ بليون دولار بالنسبة لبريطانيا . أما بالنسبة لليابان فقد ارتفع من أقل من ٣٠٠ مليون دولار إلى ٥٤٠ بليون دولار ، ومن ٧٣٠ مليون دولار إلى ٧٣٠ بليون دولار بالنسبة لألمانيا الغربية . وقد ارتفع إجمالي الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسية مجتمعة من ١٠٨ بليون دولار سنة ١٩٦٧ إلى ١٦٥ بليون دولار سنة ١٩٧١ (٤) .

هذا ويلاحظ أنه على الرغم من انتشار فروع الشركات الدولية عالميا إلا أن هناك تباينا في مناطق تركيزها . فالدول المتقدمة تستأثر بحوالي ٧٤٪ من إجمالي الفروع أما الباقي فموزع بين المناطق النامية كالتالي : ٧٪ أفريقيا ، ١٢٪ نصف الكرة الغربي و ٦٪ آسيا . ويلاحظ من الجدول رقم (٢) أيضا أن هذه النسبة تتراوح بين ١٤٪ لدولة كسويسرا إلى ٥٠٪ للبرتغال . كما ترتفع بالنسبة لفرنسا عنها بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية التي تملك فيها بينها أكبر عدد من الفروع . وهذا الانتشار أو التوزيع بين المناطق المختلفة في الدول النامية يعكس لحد كبير العلاقات التاريخية والاستعمارية لدول بريطانيا وفرنسا والبرتغال وإسبانيا وبلجيكا وهولندا على سبيل المثال . وينعكس هذا التوزيع على نصيب كل من الدول المتقدمة والدول النامية من إجمالي الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات ، إذ يبين لنا الجدول رقم (٣) أن ثلثي إجمالي هذه الاستثمارات يتركز في الدول المتقدمة . ويرجع ذلك لموامل عدة منها ارتفاع المستوى الاقتصادي والقدرة الاستيعابية بالإضافة إلى تشابه الهياكل المؤسسية والاجتماعية فيها .

جدول رقم ٢ -
الشركات الدولية لبعض الدول المتقدمة اقتصاديا
عدد الفروع وتوزيعها حسب المناطق ١٩٦٨ أو ١٩٦٩
التوزيع النسبي للفروع حسب المناطق (%)

الدولة الأم *	الحد الأدنى للفروع (**)	الدول المتقدمة اقتصاديا	الدول النامية	افريقيا	أمريكا الوسطى والجنوبية	آسيا
		%	%	%	%	%
الولايات المتحدة	٩٦٩١	٧٤٨٧	٢٥٣	٨٤	٧٢٨	١٨٨
بريطانيا	٧١١٦	٦٨٢٦	٣١٨	٢٨٥	٢١٥	٢١٥
ألمانيا الغربية	٢٩١٦	٨٢٢	١٧٨	٤٠٠	٤٩٩	٢٨٣
فرنسا	٢٢٣	٥٩٧	٤٠٣	٢١٨	٢٤٩	٩٢
سويسرا	١٤٥٦	٨٥٧	١٤٤	٦٦٦	٦٠٢	٢٢٩
السويد	١١٥٩	٨٣٤	١٦٦	١٥٨	٦٦٧	٢٢٩
هولندا	١١١٨	٧٢٦	٢٧٤	١٠٤	٤٧٤	٢٤٨
بلجيكا	٥٩٤	٦٩٧	٣٠٣	٢٧٨	٢١٧	٨٩
إيطاليا	٤٥٩	٦٧٢	٣٢٧	٦٩٤	٥٦٠	١٤٠
الدنمارك	٣٥٤	٨٤٨	١٥٢	٣٠٠	٢٥٢	٢٧٠
النرويج	٢٢٠	٨٤٦	١٥٥	٢٧٨	٢٦٥	٢٦٥
النمسا	١٠٥	٨١٠	١٩٠	٤٧٨	٥٠٠	٤٠٥
لوكسمبرج	٥٥	٨٥٥	٥٤٥	١٠٥	٦٢٥	—
أستراليا	٢٦	٧٣١	٢٦٩	٣٧٥	٨٥٧	—
البرتغال	٨	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٢٥٠	—
المجموع	٢٧٣٠٠	٧٣٦	٢٦٤	٢٩٣	٤٧٩	٢٢٨

المصدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/EC/A/190, P. 147.

* رتبت الدول ترتيبا هازليا حسب عدد الحد الأدنى للشروع .

** حسب الحد الأدنى على أساس أن للشركة الدولية فرعا واحدا فقط في الدولة المقيمة ، على الرغم من أنه قد يكون لها أكثر من فرع في تلك الدولة .

جدول رقم ٣ -
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حسب دول المصدر
ومناطق الاستثمار ١٩٦٧ - مليون دولار والنسبة المئوية
السدول الثابتة

دول المصدر (*)	الإجمالي العالمي للقبضة الدفترية(**)	إجمالي القبضة الدفترية	أفريقيا %	أمريكا الوسطى %	أمريكا الجنوبية %	الشرق الوسط %	آسيا %	الإجمالي %
الولايات المتحدة	٥٩٤٨٦	١٦٧٠٣	٢٣	٧٤	١٢٤	٣٠	٣٠	٢٨١
بريطانيا	١٧٥٢١	٦٥٨٢	١١٣	٤٧	٥٠	٤٨	١١٨	٢٧٦
فرنسا	٦٠٠٠	٢٦٨٩	٢٨٨	١٠	٦٨	٢٧	٥٥	٤٤٨
هولندا	٢٢٥٠	١٤٦٤	١٤٤	٨٢	٣٣٦	٧٧	١١٤	٧٥٣
كندا	٣٧٢٨	١٤٥٣	٥١	١٢٣	٢٢٧	٠٢	١٣	٣٩٠
ألمانيا الغربية	٢٠١٥	١٠١٨	٤٦	٢٤	٢٢٨	٠٨	٢٢	٣٢٨
اليابان	١٤٥٨	٧٠	٩	٦٩	٢٠٩	٥٨	١٣٥	٤٨٠
إيطاليا	٢١١٠	٦٩٦	١١٧	١٠	١٧٦	١٢	٤١	٣٣٠
بلجيكا	٢٠٤٠	٦١٣	٢٣٦	—	٥٥	٠١	٠٨	٣٠٠
سويسرا	٤٢٥٠	٥٦٥	١٤	٢٤	٦٧	٠١	١٧	١٢٣
السويد	١٥١٤	١٨٠	٥٣	٠٨	٤٦	—	١٢	١١٩
استراليا	٣٨٠	١٠٠	—	—	—	—	٢٦٣	٢٦٣
البرتغال	٢٠٠	٩٩	غ م	غ م	٢٠	غ م	م	٤٩٥
الدنمارك	١٩٠	٢٩	٨٧	٥١	١٢	١٠	٢٧	١٥٣
النرويج	٦٠	٩	٥٠	—	١٠٠	—	—	١٥٠
النمسا	٣٠	٥	—	—	١٦٧	—	—	١٦٧
المجموع	١٠٤١٢٢	٣٢١٢٥	١٢	١٢	١١٢	٣٠	٤٨	٢١٨

المصدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development,

* رعت الدول ثانياً حسب قيمة إجمالي الاستثمار في الدول التالية . ST/ECA/ 190, P. 148.

** لا تشمل دول المصدر الأخرى .

جدول رقم - ٤ -

إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر موزعاً حسب المناطق
 حسب القطاعات سنة ١٩٦٦ (مليون دولار ونسب مئوية) منطقة الاستثمار

القطاع	إجمالي المالك (*)		الدول المتقدمة اقتصادياً		الدول النامية		الدول النامية التي تملك أجالي الملك
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
النفط	٢٥٦٤٢	٢٨.٩	١٤.٥٥	٢٣.٦	١١.٨٩٢	٣٩.٧	٤٥.٨
المناجم والتعدين	٥٦٤٣	٦.٦	٣.١٢٢	٥.٢	٢.٨٠١	٩.٣	٤٧.٣
الصناعة التحويلية	٣٦٢٤٦	٤٠.٥	٢٨.١٩٩	٤٧.٣	٨.٥٤٧	٢٦.٩	٢٢.٢
أخرى	٢١٤٧٢	٢٤.٠	١٤.٢٤٢	٢٣.٩	٧.٢٢٠	٢٤.١	٣٣.٧
المجموع	٨٩.٥٨٣	١٠٠	٥٩.٦١٣	١٠٠	٢٩.٩٧٠	١٠٠	٣٣.٥

المصدر: United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/190, P. 149.

* لا تشمل دول المسكر الاشتراكي .

أما الثلث المتبقى فتستحوذ عليه الدول النامية . وقد حصلت الدول النامية على نصف الكرة الغربي على ١٨ ٪ من اجمالي هذه الاستثمارات ، بينما استحوذت أفريقيا على ٦ ٪ وآسيا ٥ ٪ وقد كان نصيب الشرق الاوسط ٣ ٪ فقط . هذا ويلاحظ احتلال الشركات الدولية الامريكية مكان الصدارة فيما يتعلق بالاستثمار المباشر سواء كان ذلك في الدول النامية او المتقدمة اذ يباع اكثر من ثلاثة امثاله بالنسبة للدولة الثانية بريطانيا ، واكثر من تسعة امثال الاستثمار المباشر للشركات الدولية الفرنسية التي تحتل المرتبة الثالثة .

أما من حيث توزيع الاستثمار المباشر بين القطاعات الاقتصادية فنجد ان الصناعة التحويلية تحتل مكان الصدارة في الدول المتقدمة اذ تستحوذ كما يوضح الجدول رقم (٤) على ٤٧ ٪ من الاجمالي يليها قطاع النفط ٢٤ ٪ والتعدين ٥ ٪ ثم نشاطات اخرى ٢٤ ٪ وهذا التوزيع مغاير للتوزيع في الدول النامية اذ يستوعب قطاع النفط ٤٠ ٪ من اجمالي الاستثمارات الدولية المباشرة ، ويستحوذ التعدين والمناجم على ٢٧ ٪ . اما الصناعة التحويلية فتحتل مكانا اقل اهمية في الدول النامية منه في الدول المتقدمة اذ تبلغ نسبتها حوالي ١٠ ٪ فقط وتتوزع الرصيد نشاطات اخرى . هذا ويتركز الاستثمار المباشر في ايدي القليل من الدول المتقدمة ، فمثلا ٨٠ ٪ من اجمالي الاستثمارات المباشرة في قطاعي النفط والصناعة التحويلية تستحوذ عليها شركات امريكية وبريطانية . كما يلاحظ في الجدول رقم (٥) التباين الواضح في توزيع الاستثمارات المباشرة بين القطاعات المختلفة . فحين نجد تشابها بين توزيع الاستثمارات الامريكية والبريطانية الدولية ، ٣٣ ٪ في النشاطات الاستخراجية و ٤٠ ٪ في الصناعة التحويلية ، نجد اختلافا في التوزيع بين اليابان والمانيا الغربية ، فبينما تتركز استثمارات الاولى في التجارة والصناعة الاستخراجية ، تتركز استثمارات الثانية في الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة كالكيمويات والمنتجات الكهربائية ووسائل النقل . ولدى مقارنتها باستثمارات الولايات المتحدة او بريطانيا

في حقل النفط نجد انها تكاد لا تذكر اذ تبلغ حوالي ٣ ٪ في النفط و ٥ ٪ في التعدين وتتميز الاستثمارات الصناعية الامريكية وبدرجة اقل البريطانية بالتكنولوجيا المتقدمة اذ تبلغ نسبة الاستثمارات المباشرة للشركات الامريكية والبريطانية في الصناعات الكيماوية والمكانن والمعدات والمنتجات الكهربائية ٥٠ ٪ و ٦٠ ٪ من اجمالي استثمارات كل منهما على التوالي . وقد اكتسبت القدرة التكنولوجية للشركات الامريكية في صناعتي الكيماويات والسيارات مركزا مهيما في هذين الحقلين . وقد ازداد نشاط الشركات متعددة الجنسية مؤخرا في قطاع الخدمات خصوصا الاعمال المصرفية والسياحة والاستثمارات الدولية . وقد نمى قطاع المصارف بالذات نموا ملحوظا اذ ارتفع اجمالي عدد الفروع الاجنبية للمصارف الامريكية من ٣٠٣ الى ١٠٠٩ فرعا خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٢ ، بينما انشأت المصارف اليابانية سنة ١٩٧٢ فقط ٢٥ فرعا وبلغ عدد الفروع البريطانية ١٩٢ فرعا والامانية ١٠٣ فرعا وفرنسا ٩١ فرعا . هذا وتمثل الودائع الاجنبية نسبة متزايدة من اجمالي ودائع المصارف الامريكية الدولية .

فمثلا بالنسبة للمصارف الامريكية الدولية المقيمة في نيويورك ارتفعت نسبة الودائع الاجنبية

مرفوع رقم - ٥ -

أجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول
موزعا حسب القطاعات والصناعة ١٩٦٥ و ١٩٧٠ (مليون دولار ونسب مئوية)

الولايات المتحدة		بريطانيا		ألمانيا		البحرين		القطر	
سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٦٥
%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
١٠٠	٧٨٠٩٠	١٠٠	١٦٧٩٧	١٠٠	٣٥٩٩	١٠٠	٥٧٧٥	١٠٠	٥٧٧٥
٧٩	٦١٢٧	٤٥	٧٦٠	٣١٣	١٢٧	٤٥	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠
٢٧٩	٢١٧٩٠	٢٢٩	٣٨٥٣	٤١٩	١٥٠٦	٢٨	١٦٤	١٦٤	١٦٤
٢٢٠	١٧٩٢٢	٣٧٤	٦٢٩٠	٤١٩	١٥٠٦	١٥٧	٩٠٨	٩٠٨	٩٠٨
٤١٣	٣٢٢٢١	٣٥٨	٥٨٩٤	٢٦٨	٩٦٣	٧٦٩	٤٤٤٣	٤٤٤٣	٤٤٤٣
أجمالي									
١٠٠	٣٢٢٢١	١٠٠	٥٨٩٤	١٠٠	٩٦٣	١٠٠	٤٤٤٣	١٠٠	٤٤٤٣
٨٣	٢٦٨٠	٩٩	٥٨٣	٦٣	٦١	٥٣	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤
—	—	١٧	٩٨	١٩٧	١٩٠	٢٥	١١٠	١١٠	١١٠
—	—	٢٢	١٢٩	٢٢٠	٢١٢	٤١	٦٣	٦٣	٦٣
١٩٥	٦٢٧٢	١٠١	٥٩٤	٦٢	٦٠	٣٥٨	١٥٨٩	١٥٨٩	١٥٨٩
١١١	٣٥٧٦	٦٤	٢٧٧	١٤٣	٣٨٠	٩٨	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦
١٤٤	٤٠١٢	١٦	٩٤٣٠	٧٠	٦٧	٩٦	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨
٨١	٢٦٠٦	٨٨	٥١٩	٤٣	٧١	١٥٢	٦٧٧	٦٧٧	٦٧٧
١٨٢	٥٨٧١	١٤٤	٨٥٠	١٠٧	١٠٣	١٢٧	٥٦٣	٥٦٣	٥٦٣
٢٢٤	٧٢١٤	٣٠٥	١٨٠١	٦٣	٦١	٧٧	٣٤٣	٣٤٣	٣٤٣

المصدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/ 190, P. 151.

الى المحلية من ٨٠٪ الى ٣٣٪ الى ٦٥٪ في السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ على التوالي . (٥) .

أما من حيث الملكية فتمتلك الشركات الدولية عموما بسيطرة ممتلئة على مروعها وذلك من خلال ملكيتها الكاملة لتلك الفروع أو ملكية أغلب الاسهم أو من مركز اقلية . فمثلا تسيطر الشركات الدولية والأمريكية والبريطانية سيطرة كاملة أو غالبية على ٨٠٪ و ٧٥٪ من إجمالي مروع كل منهما على التوالي ، وبالمثل فإن ٩٠٪ من إجمالي الاستثمار المباشر لتلك الشركات كانت في مروع تملك على الأقل غالبية أسهمها . وهذه الرغبة في السيطرة تبدو وكأنها ظاهرة عامة للشركات الدولية فيها عدا اليابان حيث نسبة كبيرة من الاستثمارات المباشرة الأجنبية لشركاتها الدولية تتمثل في شركات أو مروع أجنبية تحتل فيها مركز الاقلية . ويرجع ذلك في الغالب الى اختلاف طبيعة أسلوب السيطرة بالإضافة الى التوزيع الجغرافي للاستثمارات . فمثلا تركز نشاط الشركات اليابانية الدولية في التجارة والصناعة الخفيفة يوحى بأن مروعها تنقسم بصغر الحجم وبلغ الاستثمار قد يفسى بالفرض ، أضف الى ذلك أن معظم هذه الفروع تقع في دول نامية ، الأمر الذي يجب معه تفادي إثارة المشاعر الوطنية وحساسية تلك الدول ضد الاستثمار الأجنبي (٦) .

لقد كان للثورة العلمية في ميادين التكنولوجيا والإدارة والتسويق والتوزيع الدور الأساسي - لحد بعيد - في النمو الاقتصادي الذي يشاهده هذا العصر . ولا تكون مغالين إذا اعتبرنا الشركات الدولية عنصرا أساسيا في هذه الثورة إذ تعمل دائية على تنمية طاقاتها وقدراتها في العلوم التكنولوجية والإدارية والتسويقية والتوزيعية عالميا ، وبالتالي لها دور كبير في النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي* . ولذا فمن الطبيعي أن تكون هذه الشركات مصدرا تلجأ اليه الدول النامية في محاولة الحصول على ما تحتاجه في عملية التنمية سواء كان خبرات إدارية ، أو تكنولوجية أو مهارات فنية أو رأسمال أو خدمات تسويقية أو استثمار مباشر .

ينبغي علينا قبل أن نحكم على دور هذه الشركات في عملية التنمية أن نوضح أن هدفها الأساسي ومحور استراتيجيتها هو الربح وليس من سياستها أو أهدافها الأصلية التنمية الاقتصادية . ولذا فعلى الرغم من حاجة الدول النامية للقرارات والابتكارات المختلفة لهذه الشركات فإننا نلاحظ أنه باستثناء تلك الشركات التي تعمل في النشاطات الاستخراجية فإن الشركات متعددة الجنسية لا تنجذب الى جميع الدول النامية بدون تمييز ، إذ لا بد من توافر مواصفات معينة لها القبلية على الانتعاش حيث مقوس على الفرد مرتفع وحيث تتوفر المهارات العمالية العالمية وحيث الأوضاع السياسية مستقرة بالإضافة الى وجود الهياكل الأساسية والمرافق الأخرى التي يتطلبها قيام المشاريع الدولية . وهذا يوضح لحد كبير ، كما لا حظنا في الجزء الأول ، اتجاه معظم هذه الشركات الى الدول المتقدمة اقتصاديا . ولذا نجد الكثير من الدول النامية في محاولتها لجذب الشركات الدولية تقدم لها العديد من التسهيلات كالاغفاء من الضرائب لحد

* بلغ إجمالي التبعة المالية للشركات الدولية سنة ١٩٧١ (٥٠٠) بليون دولار أي ما يعادل ٢٠٪ من الناتج الإجمالي القومي للمسلم .
راجع :

مختلفة ، والحماية الجبركية ، واعاقات التصدير والحد من المنافسة الداخلية وغيرها من التسهيلات ** .

ونقطة أخرى نود أن نؤكدها قبل مناقشة آثار الشركات الدولية على عملية التنمية وهي أنه نظرا لاختلاف وتعدد أنواع هذه الشركات فإن المهارات والقدرات التي توفرها الشركات التي تعمل في حقل الصناعات الاستخراجية تختلف عن تلك التي تقدمها الشركات التي تعمل في الصناعات التحويلية . كما أن أسلوب معالجة مروع هذه الشركات مختلف . فالبعض يخفض مروعهم إلى استراتيجيات دولية شاملة ، من حيث ربط سائر الفروع من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل بينما يعامل البعض الآخر من الشركات مروعهم كوحدات مستقلة تماما (٧) . ومن جهة أخرى فإن ردود فعل الدول المضيفة تجاه هذه الشركات متفاوتة . فالدول النامية المتقدمة نسبيا والتي تملك صناعة وطنية قوية يختلف موقفها من الاستثمار الأجنبي عن دولة مثيرة نسبيا ، وعلى الرغم من أنشأت في طيعة وحجم الشركات ، فإن هناك جوانب للنشاط الدولي يمكن تمييزها على الشركات الدولية بها كانت طبيعة هذا النشاط . وهذه الجوانب هامة وعادة لمظم الدول المضيفة ولعظم الشركات الدولية بحيث تستحق الاهتمام ، ولذا سنتناقشها فيما يلي . وسيكون التركيز على الشركات الدولية كمبتجين صناعيين في القطاعات الاستخراجية والتحويلية في الدول النامية .

إن الشركات الدولية ، بصفة عامة ، تقدم للدول المضيفة رزمة أو مجموعة موارد وقدرات دون أن تخلو من ملكيتها أو السيطرة عليها . ومن ثم فإن أثر أو آثار الشركات الدولية يتوقف على طبيعة محتوياتها أو مكونات الرزمة أو المجموعة الاستراتيجية للشركات الدولية من ناحية ، وعلى المناخ التي تمارس فيه الشركات الدولية عملياتها من ناحية أخرى . فمثلا يؤدي رأس المال الأجنبي إلى تنمية موارد الدولة المضيفة وإزالة العجز في الصرف الأجنبي . لكنه يترتب على ذلك خروج رأس مال من الدولة المضيفة على شكل أرباح ورسوم ، أو قد يؤدي إلى انخفاض الصادرات نتيجة زيادة الدخل بحيث يزيد من استهلاك سلعة الصادرات أو قد يؤدي إلى زيادة إجمالي الواردات . وكل ذلك من شأنه زيادة الجائز المدين من ميزان المدفوعات مما قد يترتب عليه حدوث العجز فيه مرة أخرى . هذا وتشير إحدى دراسات هيئة الأمم إلى أن صفات حركة رأس المال بين الشركات الدولية والدول النامية في غير مسالحي الدول النامية . حيث أن عوائد الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تفوق إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة (٨) .

ومن ناحية أخرى فإن التكنولوجيا الحديثة التي قد تكون إحدى مكونات الرزمة ، قد تؤدي إلى تحسين استخدام الموارد وزيادة الانتاجية ، لكنها قد لا تكون من النوع المناسب لحاجة الدولة المضيفة التي تقتضي زيادة فرص التوظيف والتخفيف من حدة البطالة . كما أن المهارات الإدارية والتسويقية قد تؤدي إلى زيادة الانتاجية وتوزيع السلع لكنها قد تؤدي أيضا إلى تحويل الموارد من حيث الحاجة إليها ماسة إلى حيث يمكن أن تكون أكثر ربحا (٩) . هذا بالنسبة للعناصر الملموسة أو المحسوسة التي قد تحتوي عليها الرزمة . إلا أن الآثار التي تنطوي عليها العناصر

** أن مثل هذه التسهيلات التي تقدم في المراحل الأولى من تقدم الشركة الدولية تصبح بمصدر مشاكل عمادة في المراحل اللاحقة بين الشركة الدولية والدول المضيفة .

غير المحسوسة التي قد تحتوى عليها الرزمة ، أن جاز التعبير ، هي التي نتجت عنها الآثار بعيدة المدى . فالرزمة مثلا لا تستند أهميتها فقط من العناصر التي تشتمل عليها بل أيضا من كونها منفذا لرأس المال والتكنولوجيا والمهارات المتنوعة وشبكة الأسواق العالمية التي تسيطر عليها الشركات الدولية . كما أنه لا ينبغي اعتبار الزيادة في الدخل القومي فقط بل أيضا إمكانية التأثير على اتجاه عملية التنمية . هذا وقد تخدم الشركات الدولية كرسل حضارة وعملاء لربط الدول النامية بالاقتصاد العالمي ، إلا أنهم بذلك يضعون الدول النامية في موقف يزيد من تبعية هذه الدول واعتمادها على الاقتصاد العالمي (١٠) .

ومن ناحية أخرى فإن الدفعمات التي تسببها الشركات الدولية للقطاعات الانتاجية لا توفر دائما أساسا للنمو الاقتصادي مطرد واقتصاد قوى . ان القطاعات الأجنبية المعزولة - خصوصا في القطاعات الاستخراجية - تكون الصلة لحصد كبير متعمدة بينها وبين باقى القطاعات الاقتصادية في الدولة . فيكون بذلك دورها محدودا من حيث تنشيط أو إعاقة صناعات أخرى وبالتالي لا يكون لها أثر ظاهر في رفع مستوى الكفايات المحلية على الرغم من ضخامة استثمارات واستخدامها لمختلف المهارات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة في مراحل الإنتاج وتوزيع المختلفة (*) . كما أن تقييد المنافسة التي يستفيد منها المشروع الأجنبي لن تكون في مصلحة الدولة المضيفة في مراحل لاحقة . كما أن محاولة الدولة المضيفة زيادة الضرائب أو تقنين تحويل الصرف الأجنبي للخارج قد تقاومه الشركات الدولية وذلك برفع أسعار الواردات أو تخفيض أسعار المصادرات . هذا وقد تحاول الدولة المضيفة التغلب على هذه المشاكل وذلك بإصرارها على المشاركة في عملية تقرير سياسة وأهداف الفرع المحلي للشركة الدولية . إلا أن مثل هذا الإجراء لا يؤثر دائما على جهاز السيطرة للشركة الدولية . وإن فقدت الشركة السيطرة على أحد فروعها فإن الفرع قد يفقد بعض المزايا التي كانت تحصل عليها الدولة المضيفة والتي تتمثل في زيادة الدخل ، وتوفير الصرف الأجنبي ، وحصولية الضرائب على سبيل المثال (***) . ومن الآثار الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار توزيع الدخل في الدولة المضيفة .

زيادة الدخل المترتبة على نشاط الشركات الدولية وارتفاع معدل النمو الاقتصادي لا يعنى بالضرورة تحسنا في توزيع الدخل بل قد يؤدي إلى ازدياد التفاوت في الدخل . وبذا تستفيد فئة مميزة في الدولة من معظم زيادة الدخل . كما أن نشاطات التسويق التي تقوم بها الشركات الدولية قد تكون مركزة على سلع تستهلك عادة في الدولة المتقدمة وبالتالي تكون موجهة لذوى

* ترجع محدودية الأثر لعدة أسباب منها أسلوب الإنتاج الرأسمالي المكثف الذي يقرب عليه انخفاض نسبة العمل بالنسبة لرأس المال في العملية الانتاجية ثم استراتيجية الشركات الدولية التي تعمد في أغلب الحالات إلى الاكتفاء باستخراج المواد الأولية وتصديرها رأسا بدون تصنيع في الدولة المضيفة .

** لقد لجأت شركات النفط الدولية في العراق إلى مثل هذا الأسلوب نتيجة خلافها مع الحكومة العراقية . انما لا يجب اعتبار ذلك قاعدة عامة عن الشركات الدولية من يحاول التكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة للدولة المضيفة بحيث يتجاوز مع الوضع الجديد ويقتس على علاقته مع الدول المضيفة بصورة أو بأخرى .

الدخول المرتفعة في الدول النامية ومن ثم تشجع عادات استهلاكية فوق إمكانات الدول الفقيرة منها ولا تتوافق واستراتيجية التنمية في تلك الدول (١١) .

إن الآثار غير الاقتصادية لنشاط الشركات الدولية لا تقل وزنا عن الآثار الاقتصادية . فالمؤسسات الاجتماعية والتقاليد والقيم الحضارية تكون ممرضة ومفتوحة للآثار بتقاليد وقيم الشركات الوافدة خصوصا إذا كانت المرحلة الحضارية التي تيمسها الدولة المضيفة بدائية بالنسبة للمرحلة التي تيمسها للدولة الأم . فتقاليد الإدارة الحديثة ، على سبيل المثال التي تصر على الكفاية الإنتاجية قد تعتبر لا إنسانية في بعض المجتمعات التقليدية . كما أن الشخصية الحضارية ذاتها والهيكل الاجتماعي بأسره في الدولة النامية قد يكون في خطر خصوصا إذا حاولت الشركات الدولية أن تفرض أنظمتها وتقاليدها الاجتماعية على الدولة المضيفة . مما يترتب عليه غالبا مقاومة لوجود الشركات الدولية (١٢) . كما أن الآثار السياسية التي تترتب على وجود الشركات الدولية غالبا تكون على جانب كبير من الأهمية . فالشركة الدولية قد تسعى ليكون لها دور سياسي مباشر في الدول المضيفة لضمان استمرارية المصنع بالامتيازات المتاحة لها ، كما أنها قد تستغل كوسيلة للضغط على الدول المضيفة من قبل الدولة الأم وفي نفس الوقت قد تكون موضع تهديد من قبل الدولة المضيفة يراد به الدولة الأم ، أو قد تتسبب هي في مجابهة مباشرة بين الدولة المضيفة والدولة الأم (*) .

إن ما تقدم يمثل بعض العوامل الأساسية التي تساهم في تكوين وتشكيل آثار الشركات الدولية على عملية التنمية والتي تكون أيضا مصدرا للخلاف بين الشركات الدولية والدول المضيفة . وهذا بدوره يستدعي من الدول النامية ، نظرا لندرة مواردها الاقتصادية ، أن توزع هذه الموارد بكفاءة حسب الأولويات في الأجلين القصير والطويل . ولذا فمن الضروري وضع الخطط التي توضح هذه الأولويات وبالتالي أهداف التنمية . ومن ثم فإن السعي لاستقدام الشركات الدولية يكون للمساعدة على تحقيق هذه الأهداف وبذلك لن يكون هناك تعارض بين نشاط الشركة الدولية واستراتيجية وأهداف التنمية الوطنية . ومن شأن ذلك أيضا الحد من أسباب قيام الخلاف بين الطرفين .

إن الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في عملية التنمية في المرحلة الراهنة لا يزال محدودا جدا ، على الرغم من أهميته النسبية بالنسبة للدول النامية . فقد استوعبت الدول النامية ثلث إجمالي الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات البالغة ١٦٥ بليون دولار بينما لا يمثل إجمالي إنتاجها القومي سوى سدس إجمالي الناتج القومي العالمي — باستثناء الدول الاشتراكية . وهذا المعيار لا يمكن اعتباره مقياسا منطقيا أو موضوعيا إذا أخذنا بعين الاعتبار

* انبثقت على مثل هذه الحالات كثيرة في تاريخ الشركات الدولية ، أهمها من ناحية تنظيمية شركة الهند القومية ، وشركة الموانئ المتحدة في أمريكا الوسطى والجنوبية ، وشركة الفخار الأمريكية في شيلي ، بالإضافة إلى الإزمات الدولية التي نجمت من طهي شركات النفط في إيران وشركة قناة السويس .
راجسج :

الحجم السكاني لهذه الدول ومستوى الدخل ومتطلبات تحقيق أهداف التنمية المتوخاة ، اذ عندها يصبح مبلغ الخمسة وخمسين بليون دولار نسبيا رقما هامشيا . ومن ناحية أخرى اذا راجعنا توزيع الاستثمارات المباشرة الدولية في الدول النامية نجد انها تتركز في النشاطات الاستخراجية حيث تستوعب هذه النشاطات ٥٠ ٪ من اجمالي الاستثمارات ^(٩) . ويتيزر الانتاج في هذه النشاطات بكثافة رأس المسال وبالتالي انخفاض نسبة العمل فيها ، ومن ثم فان تأثيرها على التوظيف والمعمالة ولوائه ايجابى لكنه محدود جدا . وأيضا بسبب استراتيجيية الشركات الدولية فان النشاطات الاستخراجية لا يترتب على قيامها ، عادة ، نشاطات اقتصادية متصلة وذلك لانحصار النشاط فى استخراج الموارد وتصديرها ، وبذا تكون مساهمتها محصورة لحد كبير فى التأثير على الصادرات ومن ثم توفير الموارد المالية للدولة المضيفة . وحتى بالنسبة لصافي رأس المال بين الدول المضيفة والشركات الدولية فالارقام الواردة فى الجدول التالى تشير الى انه فى صالح الشركات الدولية وبالطبع فى غير صالح الدول المضيفة سواء كانت نفطية او غير نفطية . فقد ارتفع صافي ما استلمته الشركات الدولية من ١٨٤٢٧ مليون دولار سنة ١٩٦٥ الى ٣٧٢٩٦ مليون دولار سنة ١٩٧٠ . وكان مصدر معظم هذه الزيادة من الدول النامية النفطية اذ ارتفع صافي تسريبات رأس المال فيها من ١٨٠٩٦ مليون دولار الى ٣٢٤١ خلال الفترة ذاتها . أما الدول غير النفطية فمع ان الزيادة فى صافي التسريبات كانت اقل منها فى الدول النفطية الا أن نسبة الزيادة كانت أكبر بكثير منها فى الاولى اذ ارتفع صافي التسريبات بنسبة ١٠٠ ٪ ، من ٣٤٦ مليون دولار الى ٣٨٨ مليون دولار . الامر الذى من شأنه أن يضع الدول النامية فى عداد مصدري رأس المال . وهذا تناقض غريب اذا اعتبرنا ان من المشاكل الأساسية للدول النامية هو الافتقار الى رأس المال . ومن الطبعى أن يثير هذا الوضع ان عاجلا أو آجلا تأثيره على الدول النامية ومن ثم يستلزم الخلاف بين الطرفين .

ان الشركات متعددة الجنسية فى الآونة الأخيرة الراهنة ، فى موقف لا تحسد عليه ، اذ انها ليست موضع نقد الدول المضيفة فقط بل أيضا السدول الأم وبعض وكالات هيئة الأمم المتحدة ^(١٠) . فالجتماع يبدو انه قد احس فى هذه الفترة بمشاكل الدول النامية ، ولذا اتخذت التوصيات لبحث الدول المتقدمة على تغيير سياساتها الاقتصادية تجاه الدول النامية وتقديم العون لها ، كما حثت الدول النامية على التعاون فيما بينها ، وأكدت على حق هذه الدول فى السيطرة والسيادة على مواردها الاقتصادية والحد من نشاط الشركات الدولية بل وتأييدها اذا كان ذلك يخدم مصالحها الاقتصادية (١٣) .

* راجع الجداول الواردة فى الجزء الاول للتعرف على توزيع الاستثمار الدولى المباشر بين النشاطات المختلفة وبموجب حجم المؤسسات التى تعمل فى تلك النشاطات ومعارفها بتركيبها فى الدول المتقدمة .

** لقد كانت الشركات الدولية الأمريكية موضع تحقيق خصوصاً فيما يتعلق بالاسعار والفراب ومؤخراً بمسدد المعونات أو المساعدات المالية التى كانت تنفخ للمصالح الإقليمى أو بعض المسؤولين الأمريكين .

جدول رقم - ٦ -

الاستثمارات الدولية المباشرة والموائد الناجمة عن إجمالي الاستثمارات
المترابكة في بعض الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠
(بمسلايين الدولارات)

١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	الدول النامية (المجموع)
١٦١٢ر٧	١٥١٢ر٦	١٣٧٢	١٠٧٤	١٢١٥ر٤	١٣٤٢ر٤	الاستثمار الأجنبي المباشر
٥٣٤١ر٨	٥١٥٥ر٨	٤٩٨٢ر٦	٤٢٤٦ر٢	٤٠٦٣ر٩	٣١٨٦ر١	عوائد الاستثمار
٣٧٢٩ر١ -	٣٦٤٢ر٢ -	٣٦١٠ر١ -	٣١٧٢ر٢ -	٢٨٤٨ر٥ -	١٨٤٣ر٧ -	الأجنبي
						الرصيد
						الدول النامية (بـمـسـلـاـيـن)
١٢٩٠ر٧	١١٢٧ر٦	٩٧٥	٨٦٩	٨٤١ر٤	٩٠٦ر٨	الاستثمار الأجنبي المباشر
١٦٧٨ر٨	١٧٢٠ر٨	١٥٨٨ر٦	١٣٨٠ر٢	١٢٤٧ر٩	٩٤٠ر٩	عوائد الاستثمار
٣٨٨ر١ -	٥٩٤ر٢ -	٦١٤ر٦ -	٩٩١ر٢ -	٤٠٦ر٥ -	٣٤ر١ -	الأجنبي
						الرصيد
						الدول النامية (بـمـسـلـاـيـن)
٣٢٢	٣٨٦	٣٩٧	٣٨٥	٣٧٤	٤٣٥ر٦	الاستثمار الأجنبي المباشر
٣٦٦٣	٣٣٤٥	٣٣٩٤	٢٨٦٦	٢٨١٦	٢٢٤٥ر٢	عوائد الاستثمار
٣٣٤١ -	٣٠٤٩ -	٢٩٩٧ -	٢٤٨١ -	٢٤٤٢ -	١٨٠٩ر٦ -	الأجنبي
						الرصيد

المصدر - من الجدول رقم ٤٢ في تقرير هيئة الأمم .

United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/190

لكن لم هذا الانقلاب على الشركات الدولية وبأى حق ؟ ان الشركات الدولية تسيطر على طاقات وإمكانات مملوكة لو وجهت لمساعدة الدول النامية لكان لها شأن لا يستهان به فى هذا المجال . ويبدو ان الحكم على الشركات الدولية قد استند على هذا المنطق لحد ما . والواقع بالطبع غير هذا . فـ دور الشركات الدولية محدود جدا فى مجال تنمية الدول النامية ، بسبب ان استجابتها للمطالب التجارية فى الدول المتقدمة أكثر من تجاوبها مع مطالب وأهداف التنمية فى الدول النامية . وهذا الوضع - من وجهة نظر موضوعية - له ما يبرره اذا أخذنا بعين الاعتبار ان تنمية الدول النامية لم تكن أبدا هدفا من أهداف هذه الشركات اذا كان ولا يزال الربح هدفا ومحركها الاساسى . لا اعتقد ان هذا الامر غير وارد بالنسبة للدول النامية . بل انه من الاسباب الاساسية التى تجعلها تعتقد بان الشركة الدولية مدينة لها وخصوصا تلك المستفلة للثروات الطبيعية كالنفط والمواد الأولية الأخرى . والسبب يكمن فى تاريخ هذه الشركات من جهة وفى خصائصها واستراتيجيتها من جهة أخرى . ان معظم هذه الشركات قد حصلت على امتيازات فى فترات كانت الكلمة الراجحة فى جانبها غالبا بسبب كون معظم تلك الدول المضيفة رازحة تحت نير الاستعمار او بدائية غير قادرة على استغلال مواردها الطبيعية بحيث كانت تشروط الامتياز فى صالح هذه الشركات . ومن ناحية أخرى الصيغة الاحتكارية التى تطفى على هذه الشركات وبالتالي الاساليب الاحتكارية التى تمارسها للتأثير على الانتاج والأسعار (*) . أضف الى ذلك ان هذه الشركات لم تحاول ان تتكيف مع الظروف والتطورات التى تعيشها الدول المضيفة . بل على العكس كانت مصدر تحد لها ، كما حدث مع الدول النفطية . الامر الذى هدى بالدول المنتجة والمصدرة للنفط الى تكوين منظمة الاوبك التى كان من أهدافها الأساسية الحيلولة دون تخفيض الشركات الدولية النفطية للأسعار دون التشاور مسبقا مع الدول المضيفة . وقد تلا ذلك حركات تأميم ومشاركة أو شراء لاصول الشركات النفطية الدولية فى الدول المضيفة . ويبدو ان المناخ العام فى غير مصلحة الشركات الدولية بسن حيث الاستثمار المباشر فى النشاطات الاستخراجية ، اذ انه نظرا لاهمية النفط والمواد الأولية الأخرى بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة فان الحكومات أصبحت اطرافا منظمة للعلاقات التجارية فيما يتعلق بهذه السلع على الاخص . ومن شأن ذلك تقليل دور الشركات الدولية فى هذا المجال . لكن هذا يجب الا يعنى ان دور الشركات الدولية قد انتهى بل على العكس يجب دعمها ، اذ انها مصدر غنى بطاقات وإمكانات هائلة ، لكن ضمن حدود وتقيود دولية اذا أمكن . وبالطبع لا يمكن أن نتوقع من مثل هذه المشاريع الا تقوم على الربح ، لكنه ربح مقترن بمسؤولية دولية ** . وبالطبع لا يتوقع ان يتحمل المشروع

* هناك اسباب عديدة أخرى ذكرناها فى الجزء السابق أهمها التنمية الاقتصادية والسياسية ، والتعارض مع السيادة الوطنية وعدم توافق الشركات الدولية وأهداف التنمية بالانغماس الى التدخل بالشؤون السياسية للدول المضيفة .

** ان هذا يتطلب بالطبع اتاحة هيئة دولية للرقابة على أعمال الشركات الدولية .

الدولى الصعب بأكمله ، اذ أن على الدول المضيفة أن تشارك أيضا وذلك بالقيام باعداد خطط تحدد بموجبها استراتيجية وأهداف التنمية حتى لا يكون هناك تعارض بين هذه الاهداف وأهداف الشركة الدولية . ولا أريد أن أبدا هنا وكأنى أقول بأن اعتماد هذه الدول فى التنمية يجب أن يكون على الشركات الدولية . ان الشركات الدولية عنصروهم هذا صحيح ، لكن على الدول النامية أن تحاول جهودها أن تعتمد على مصادرها الذاتية فى المقام الاول وان تحاول التعاون فيما بينها لتنمية مواردها الاقتصادية ، وبالطبع لا يمكن ان تعزل نفسها عن الدول المتقدمة اقتصاديا .

الحواسي

- (1) U.N. Declaration on the Establishment of a New International Economic Order. May 9, 1974. راجع :
- (2) Raymond Vernon, *Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of United States Enterprises* (New York, 1971). Johnson H. J.; "The Multinational Corporation as an Agency of Economic Development: Some exploratory observations," In B. Ward, L. d'Anjou and J. D. Runnals, eds. *The Widening Gap: Development in the 1970s* (New York, 1971). راجع :
- (3) Fredrick T. Knickerbocker, *Oligopolistic Reaction and Multinational Enterprise* (Boston, 1973). راجع :
- (4) United Nations, *Multinational Corporations in World Development*, ST/ECA/190, New York, 1973, PP. 138, 139, 143, 146. راجع :

حيث استقينا المعلومات الرقمية من الجداول الواردة في تلك الصفحات .
- (5) Frank Mastrapasqua, *U.S. Expansion Via Foreign Branching: Monetary Policy Implications* (New York) PP. 23-25. راجع :
- (6) I. M. Stopferd, and L. T. Wells, *Managing the Multinational Enterprises* (New York, Basic Books, 1973). راجع :
 United Nations; *Multinational Corporations in World Development*, ST/ECA/190, PP. 152-155.
- (7) M. E. Brooke and H. L. Remmers, *The Strategy of Multinational Enterprise* (London, Longman, 1970). راجع :
- (8) United Nations; *Multinational Corporations in World Development*, PP. 192-193 (Table 42). راجع :
- (9) UNCTAD, *Private Foreign Investment in Relation to Development* (New York, 1973). راجع :
- (10) R. Vernon; *The Economic and Political Consequences of Multinational Enterprise: An Anthology* (Boston, 1973). راجع :
- (11) R. Vernon; *The Economic and Political Consequences of Multinational Enterprise: An Anthology*, op. Cit. راجع :
- (12) Raul Perlin, *Toward a New Trade Policy for Development* (United Nations, 1984). راجع :
- (13) UNIDO; *Lima Declaration and Plan of Action on Industrial Development And Co-operation* (Lima, Peru, March 1975). راجع :

شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري

د . منذر عبد السلام *

تكون الشركات المتعددة الجنسيات شكلا بارزا من اشكال التعاون الاقتصادي الذي لعب دورا كبيرا في تجميع المدخرات من دول متعددة بغية تكوين راس المال الذي تتطلبه الاستثمارات الاقتصادية التي لم يعد يكفيها اليوم ما يستطيع بلد واحد ان يستقطمه من دخله اليومي لاغراض الاستثمار . وحتى في البلدان التي حبتها الطبيعة بموارد غزيرة ، فان البحث عن اسواق جديدة من ناحية وتوفر عوامل انتاج رخيصة من ناحية اخرى يكون حافزا كافيا لاندفاع هذه البلدان نحو تكوين شركات متعددة الجنسيات . غير ان هذه الشركات وان تماثلت في كثير من الاحيان انظمتها القانونية ، تختلف من حيث الاهداف والغايات . فالشركات المتعددة الجنسيات التي تكونت في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ساهمت الى حد بعيد في تطوير الانتاج وادخال الابتكارات العلمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة على نطاق لم يسبق له مثيل .

وقد شهد العديد من الصناعات كصناعة السيارات والاجهزة الالكترونية والكهربائية والصناعات الكيماوية وصناعات متعددة أخرى ، تطورا منقطع النظير بفضل الشركات المتعددة الجنسيات . الا اننا نعرف شكلا آخر من هذا النوع من الشركات تأسس بمساهمة عدد من الدول المتقدمة لا لغرض التعاون الاقتصادي فيما بينها بحسب وانما لاستغلال ثروات البلدان الاخرى . ونعتبر شركات النفط ، التي كانت الى تاريخ قريب تهيم على الموارد النفطية العربية ابرز مثال في هذا المجال .

ولم يبق قطاع النقل البحري بمعزل عن هذا التطور فقد عرف هو الآخر نهائج متعددة من الشركات المتعددة الجنسيات . ويمكن تعريف شركة الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات بأنها مشروع مشترك بين بلدين أو أكثر ويتولى نقل البضائع أو الأشخاص أو الاثنين معا عن طريق البحر .

وبما ان العالم يقسم اليوم الى عالم متقدم وآخر نامي ، فان شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات يمكن ان تقوم بين مجموعة من البلدان النامية او بين عدد من هذه الاخيرة ومجموعة من البلدان المتقدمة . والواقع ان تعريف هذا النوع من الشركات يرتكز على معيارين أساسيين هما : معيار الملكية والادارة (1) .

وفي شركات الملاحة البحرية الحديثة ، كما هو الحال في العديد من القطاعات الاقتصادية الاخرى ، لم يعد الجتمع بين هاتين الوظيفتين ممكنا . فالملكية تعود لعدد من المساهمين الذين يكونون افرادا او مؤسسات خاصة او قطاعا عاما لا يبتغون بالضرورة الى صفة المالكين وانما يكونون فئة مؤهلة بنعتها للاقتصاد الحديث بالتكنولوجيا .

* المفوض الفني بجامعة الكويت .

غير أنه ينبغي التركيز على معيار الملكية وذلك لأن كثيرا من البلدان النامية تمهد إدارة شركاتها الملاحية الى شركات اجنبية بسبب الافتقار الى الأطر الكفوءة .

ومما تجدر الإشارة اليه هنا هو أن انشاء شركة ملاحية بحرية متعددة الجنسيات تقوم بين بلدان نامية وأخرى متقدمة قد يتخض عن سيطرة هذه الأخيرة على المشروع . لذا ينبغي أن تضمن البلدان النامية حصصا تمكنها من توجيه الشركة نحو خدمة مصالحها وذلك عن طريق تملك القسم الأكبر من الاسهم أو ضمان حقوق خاصة فى التصويت .

إن أول قضية تطرح لدى دراسة موضوع معين هي التساؤل عن مزايا ومنافع هذا الموضوع . ولهذا سيتناول الجزء الأول من هذا البحث مزايا الشركة الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات ، بحيث نركز بالدرجة الأولى على منافع شركات الملاحة التى تقوم بين البلدان النامية ، ثم نعرض بعد ذلك الى ما يمكن أن يتحقق من مكاسب نتيجة التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فى حفل المشاريع الملاحية البحرية المشتركة . وقد وجدنا من المفيد أن يفتتح هذا الجزء بالتعرض لبعض النماذج لشركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات فى العالم .

وقد خصص الجزء الثانى من هذا البحث لدراسة أهم مشكلات الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات . وسوف يتضمن هذا الجزء بعض الملاحظات التى تساهم فى تذليل العقبات التى قد تعترض طريق التعاون فى مجال الملاحة البحرية .

أما الجزء الثالث فقد كرس لاستعراض مشاريع التعاون العربى فى مجال الملاحة البحرية وتقييم حصيلته الجهود التى بذلت الى الآن بهدف التوصل الى تكوين مشاريع ملاحية مشتركة .

أولا : - مزايا الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات (٢) :

إذا استطعنا أن نستبعد الثمرات القطرية وبعض الاعتبارات السياسية يمكننا أن نجد فى الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات مزايا لا يستطيع البلد النامى أن يحققها بإمكاناته الذاتية . غير أنه يجب التنويه من الآن بأن هذه المزايا تختلف باختلاف مجال نشاط الشركة الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات . فقد تبرز هذه المزايا فى الخطوط الملاحية المنظمة ولا تظهر بالوضوح ذاتها فى خدمات السفن الجواله ، وقد تختلف من حيث الأهمية بين الناقصات العادية والبواخر المتخصصة . ذلك ينبغى أن نقوم أولا بدراسة تحليلية للتكاليف والعوائد فى كل حفل من حقول الخدمات البحرية (٣) . ومن ناحية أخرى فإن تحقيق هذه المزايا يعتمد الى حد كبير على عاملين أساسيين : -

١ - رغبة البلدان المساهمة فى انجاح المشروع واستعدادها لتقديم التنازلات اللازمة لانجاح أى مشروع مشترك .

٢ - إيجاد إدارة كفوءة مملحة بالصلاحيات التى تمكنها من اتخاذ القرار اللازم فى الوقت المناسب .

بعد هذه الملاحظات يمكننا التعرض بشيء من التفصيل الى مزاي الشركات الملاحيسسة البحرية المتعددة الجنسيات :

١ - تيسير رأس المال وتوزيع اعباء الاستثمار على الدول المساهمة :

لعدادى التقدم التكنولوجى الذى يشهده عالمنا المعاصر الى تزايد الحاجة الى رؤوس الاموال بسبب ارتفاع تكاليف المعدات الحديثة من ناحية وسرعة اندثارها من ناحية أخرى . ولم يعد ممكنا أن نجد مجالاً للمقارنة بين المجالات التى يتطلبها الاستثمار اليوم وتلك التى كانت تحتاج اليها المشاريع حتى تاريخ قريب قد لا يتجاوز الخمس عشرة سنة . ذلك أنه بغض النظر عن اثر معدلات التضخم المتزايدة باستمرار ، أصبحت المعدات الحديثة باهظة التكاليف لاختلافها نوعياً عن تلك التى كانت تستخدم فيما مضى . وإذا كان لنظام الإنتاج الكبير من مزاي تتعلق بتكاليف الإنتاج وأسعار البيع فإن آفة التضخم المتفشى فى العالم الصناعى من ناحية وتدهور أسعار صادرات البلدان النامية لفترة طويلة من ناحية أخرى ، وضمت قضية الحصول على رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار على رأس مشكلات العالم الثالث .

والواقع ان أحد اهم مزاي الشركات المتعددة الجنسيات هى توسيع مجالات الحصول على رؤوس الاموال . فبدلاً من الاعتماد على الموارد الداخلية لقطر واحد يمكن الاستفادة من امكانيات عدة بلدان . ومما لا شك فيه ان المشروع المشترك يستطيع الحصول على اعانات أكبر ، ذلك ان هذه الاعانات سوف تتأني من عدة حكومات بدلاً من حكومة واحدة . والاعانات تلعب دوراً كبيراً فى تطوير النقل البحرى لانها تساعد الشركات الملاحية على شراء البواخر او بنائها . كما أن الشركات الملاحية البحرية المنعقدة الجنسيات تستطيع الاقدام على عقد قروض تنافس من حيث الحجم والمتطلبات الضخمة للاستثمار فى حقول النقل البحرى . ومما يسهل عملية الاقتراض هذه هو أن المؤسسات المالية الدولية تمنح القروض بشروط أفضل للمشارييع المشتركة نظراً لقوة مركز هذه الأخيرة وأهمية الضمانات التى تستطيع تقديمها .

ان لاعداد مصادر رأس المال نتيجة ذات أهمية خاصة تتمثل فى توزيع اعباء الاستثمار على البلدان المساهمة . والواقع أن لهذا الأيسر أهميته بسبب ضخامة الكلفة الرأسمالية للدخول فى صناعة النقل البحرى وبسبب متطلبات القطاعات الاقتصادية الأخرى . ويصح القول كذلك بالنسبة للبلدان التى أحرزت بعض التقدم فى ميدان النقل البحرى والتى ترغب فى تطوير وسائل نقلها عن طريق استخدام معدات النقل الحديثة كأوعية الشحن (Containers) والبواخر المتخصصة التى تبني لنقل أنواع معينة من البضائع (Purpose-built Vessels) ذلك أن هذه المجالات كثيفة الاستخدام لرأس المال والبلد الذى يمتلك خبرة عن النقل البحرى وأساليه ويفتقر الى رأس المال سيجد فى الشركة الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات السند الذى يخفف عن كاهله اعباء التمويل . ولا تقتصر هذه الزية على شراء أو بناء السفن الجديدة وإنما تمتد كذلك الى عملية شراء السفن المستعملة التى قد يفضل البلد شرائها بسبب انخفاض سعرها بالمقاييس الى الجديدة . ذلك أن الائتمان فى حالة شراء البواخر المستعملة أصعب منه بالنسبة لشراء

البواخر الجديدة . وتواجد الشركة المتعددة الجنسيات في البلد يسهل عليه الحصول على الائتمان اللازم بشروط تناسب ووضعه المالي .

٢ - المشاركة في تحمل آثار المخاطر التجارية :

تتولد المخاطر التجارية التي يتعرض لها قطاع النقل البحري عن سببين أساسيين هما :
أ - انخفاض الطلب على النقل البحري بسبب ماقد يصيب التجارة العالمية من ركود . والواقع ان المخاطر لا تقتصر هنا على مالك السفينة وانما تمتد الى مختلف العاملين في حقول الملاحة البحرية . ومن المعروف ان المناسبة بين البواخر تشهد في اوقات الركود في التجارة العالمية والبواخر الأقل فاعلية سوف تكون الأكثر عرضة لآثار الأزمة . وهكذا ، فان اشتراك البلد في شركات متعددة الجنسيات سوف يخفف عنه آثار هذه المخاطرة من حيث ان هذه الأخيرة سوف توزع على عدة بلدان بدلا من ان تنصب بأكملها على بلد واحد .
ب - أما السبب الثاني فيعود الى الاندثار الناتج عن التقدم التكنولوجي يتميز بممنق آثاره نظرا الى المدة الطويلة لاستخدام الباطرة . فالباطرة التي تصنع لكي تستخدم لسنوات طويلة ، والتي تعتبر قديمة بعد فترة وجيزة بسبب استحداثات التقدم الفني والتي لا يهود استعمالها بالتالي اقتصاديا ، تصبح عبئا على صاحبها بدلا من أن تكون مصدر ربح . ونظرا لسرعة تطبيق مبتكرات العلم الحديث فان هذا العبء يصبح مضنيا بالنسبة للبلد النامي . ومن هنا تبرز أهمية انخراط هذا البلد في شركة ملاحية متعددة الجنسيات يقتسم فيها هذا النوع من الاعباء بين الدول المساهمة .

٣ - تخفيف العبء على ميزان المدفوعات :

تعتبر شحة العملات الصعبة من الخصائص البارزة التي تتصف بها البلدان النامية وتظهر آثار هذه المشكلة بوضوح عندما يشرع البلد النامي بتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية حيث ينبغي ان ترتب أولويات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . وهكذا فان الدخول في صناعة النقل لأبحري سوف يستوعب قسما كبيرا من موجودات البلد من العملات الصعبة وسيكون بالتأكيد على حساب الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى . ان الحل السليم في مثل هذه الحالات هو ان يساهم البلد النامي في مشاريع ملاحية مشتركة مع بلدان أخرى تشاطره الاعباء خاصة وأن وقتا طويلا قد يمضي بين الاتفاق من أجل الحصول على البواخر وما يتوفر للبلد من عملات صعبة نتيجة الأرباح التي يحققها اسطولها التجاري .

٤ - زيادة حجم الحمولات :

تقتصر خطوط الملاحة المحلية عادة على تجارة البلد نفسه بينما يستطيع الخط الملاحى المتعدد الجنسيات ، الذي يقوم بين عدد من البلدان النامية المتجاورة ، خدمة بجموع تجارة هذه البلدان . والواقع ان الشركات الأخيرة هذه تكون بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة الوسيلة الوحيدة

التي تمكنها من المساهمة بطريقة اقتصادية في الخطوط الملاحية حيث أن حجم تجارة هذه البلدان صغير ولا يمكن تجزئة البواخر تبعاً لذلك . كذلك تظهر ميزة الشركة المتعددة الجنسيات بوضوح بالنسبة للبلدان التي ليست لها مرفأ بحرية (Land-Locked Countries) حيث قد تكون تجارتها البحرية محدودة أو أنها لا ترغب الاعتماد على بلد مجاور واحد وفي كلتا الحالتين تفضل المساهمة في مشروع ملاحى مشترك .

وهناك فائدة كبيرة للشركة المتعددة الجنسيات بالنسبة لعمليات النقل داخل منظمة واحدة . ففي هذه الحالة يستطيع هذا النوع من خطوط النقل تقديم الخدمات بطريقة احدى من شركات الملاحة القطرية التي تتنافس فيما بينها على حجم معين لأحمولة قد يكون صغيراً ولا يسمح بأن يتنافس عليه أكثر من خط ملاحى واحد . ويجزأ هذا الكلام الى ذكر ميزة أخرى هي أن الشركة المتعددة الجنسيات تمكن من تجنب فائض طاقسة الحمولة للباخرة (Excess Capacity) الذى ينتج عن اقدام عدد من البلدان المتجاورة لتشغيل خطوط خاصة بها . ان القيام بخدمات ملاحية يتطلب من كل بلد ، في هذه الحالة ، تشغيل حد ادنى من البواخر على خط معين حيث غالباً ما تكون الحمولة أقل مما يمكن أن تستوعبه الباخرة . اما إذا ساهمت هذه البلدان في خط ملاحى واحد فإن هذا الخط يمكن أن يعمل بفاعلية أكثر حيث ينعدم أو يقل الفائض في طاقسة الحمولة وبحيث يمكن تأدية الخدمات ذاتها بعدد أقل من البواخر .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ، ان زيادة حجم الحمولة وتعدد مصادرها يمكن ان تحقق ، بالإضافة الى مآذرك اعلاه ، ميزة بارزة هي أنه يمكن ان تضم الشركة الملاحية التى اسطولها التجارى باوخر متخصصة لنقل انواع معينة من البضائع ، الامر الذى يؤدي الى تحقيق تعاون وثيق قد يصل أحياناً الى مستوى الاندماج مع شركات قطرية أخرى كشركات المناجم المختلفة أو شركات النفط . ومما لا شك فيه ان هذا النوع من الشركات سوف يقبل على نقل بضائمه بواسطة شركة ملاحية لديها اسطول تجارى متكامل . وقد يبلغ التعاون بين شركة الملاحة البحرية والشركات الأخرى حد مساهمة هذا الأخيرة في رأس المال . وهكذا تتوسع أعمال الشركة البحرية المتعددة الجنسيات بالإضافة الى ايجاد مصدري جديد لرأس المال .

٥ - تخفيض التكاليف :

نظراً لما تتمتع به الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات من مزايا خاصة بتوفر رأس المال وضخامة وتعدد مصادر الحمولة ، يمكن استخدام باوخر ذات أحجام كبيرة إضافة الى إمكانية ادخال أحدث الوسائل في التفرغ والشحن . وهكذا يمكن ان يستفيد هذا النوع من الشركات من اقتصاديات الحجم الناتج عن توزيع التكاليف الثابتة على حمولة أكبر (٤) .

وبما أن عمليات الشركة البحرية المتعددة الجنسيات اوسع نطاقاً مما يمكن أن تقوم به الشركات القطرية ، فإن توفيراً كبيراً في التكاليف يمكن ان يتحقق وتخفيض بالتالى كلفة الوحدة للحمولة المنقولة . ولأن هذا الامر يعتمد الى حد كبير على نوع الحمولة ، فإنه يحتاج الى مزيد من التوضيح : فبالنسبة لتجارة بضائع الصب الجاف والسائلة (Bulk Trades) ، ليس

هناك أى مجال للشك فى أن الباقرة الافضل هى الباقرة الاكبر حجما . اما بالنسبة لبواخر البضائع العامة (General Cargo Ships) فالوضع يختلف الى حد كبير . لقد لوحظ بان زيادة حجم التجارة العالمية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية قد شجعت على استخدام ناقلات البضائع العامة ذات الحجم الكبير التى سرعان ما دخلت فى منافسة مع بواخر تجارة الصب . وبما ان اتجاه الشاخصين قد تحول نحو هذه الاخرة ، فان ناقلات البضائع العامة أخذت تتعرض الى الكثير من الصعوبات . وفى سبيل تفادى هذه الصعوبات تتوقف بواخر البضائع العامة فى عدد اكبر من الموانئ باحثة عن حمولة اكبر الامر الذى يؤدى الى ارتفاع التكاليف واطالة مدة نقل البضائع . الا ان تكوين شركة ملاحية بحرية متعددة الجنسيات يتفادى الكثير من هذه الصعوبات بسبب تعدد مصادر الحمولة الذى سبق الإشارة الىه فى النقطة السابقة .

ومن ناحية اخرى ، فان الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات يمكن ان تتفادى الارتباك الذى يحدث فى عمليات الخطوط الملاحية (Liners) حيث يلاحظ فى كثير من الاحيان نجس مدة بواخر فى ميناء واحد ونقل حمولات الى جهة واحدة ولا تتجاوز الفترة بين مفادرة باخرة واخرى يوما واحدا . وفى مثل هذه الحالات تتعرض كل هذه البواخر الى التأخير عن مواعيدها مما يزيد فى تكاليف النقل بسبب اطالة مدة مكوث البواخر فى الموانئ (o) . ان دور الشركة البحرية المتعددة الجنسيات يكمن هنا فى تنسيق وتنظيم العمليات التى تقوم بها البواخر فتجنب بهذه تسلا مهما من التكاليف .

وبالاضافة الى كل ما تقدم تستطيع الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات تحقيق توفير مهم فى الاتفاق فى مجال الادارة والوظائف التخصصية والكتابية والخدمات . فالمشروع المشترك لا يحتاج بطبيعة الحال ، الى العدد الذى تحتاجه الشركات القطرية من الموظفين وبذلك يمكن ان تضاف ايضا وطاة شحة القوة العاملة وخاصة المتخصصة منها . ومن جهة اخرى ، مسان توفير اكبرا فى التفتات يمكن ان يحقق عن طريق اقتصار الشركة المتعددة الجنسيات على ممثل واحد فى الخارج بدلا من انشاء وكالات متعددة تخدم الشركات القطرية . ولهذا التوفير اهمية خاصة لان الاتفاق على تمثيل الشركات يتم عادة بالعملات الصعبة .

٦ - تهيلة القوى العاملة بمختلف مستوياتها (١) :

ان دخول عدد من البلدان فى شركة بحرية متعددة الجنسيات يمكن هذه الاخرة من اختيار العاملين فى حفل النقل البحرى على اختلاف مستوياتهم من مجموع الموارد البشرية للدول المساهمة . وبما ان ندرة القوى العاملة الكثرة تشكل احد المعوائق امام رغبة الدول النامية فى انشاء اساطيل بحرية ، فان الحل الامثل لهذا البلدان هو ان تدخل فى مشروع بحرى مشترك يمكنها من جابهة احتياجاتها فى هذا المجال دون اللجوء الى الخبرات والكفاءات الاجنبية . ان سد النقص فى القوى العاملة الكثرة عن طريق المشاريع المشتركة يرتدى اهمية خاصة لمدة اسباب : —

(١) يدفع للاجانب اجورا ومرتبات اعلى مما يتقاضاه المواطنون . والمشروع يمكن البلدان النامية من تفادى هذا العبء الاضافى .

(ب) غالباً ما تدفع أو تحول مرتبات وأجور الأجانب بالعملة الصعبة الأمر الذي ينعكس على ميزان المدفوعات الذي يعتبر العجز فيه أصلاً من خصائص البلدان النامية .

(ج) كثيراً ما تلجأ البلدان النامية إلى التعاقد مع شركات أجنبية لإدارة عمليات أساطيلها التجارية . إما إذا دخلت هذه البلدان في مشروع مشترك فإن تعدد مصادر الموارد البشرية وتوهمها قد يساعداً إلى حد بعيد في تلافى هذا النقص والاعتماد على الكفاءات الإدارية في الداخل .

٧ - تعزيز المركز التنافسي :

يعتمد المركز التنافسي لأي مشروع على فاعلية العمليات التي يقوم بها . وبما أن الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات تتمتع بكافة المزايا التي سبق ذكرها ، فإن فاعلية العمليات التي تقوم بها ستكون بدون شك أعلى بكثير مما يمكن أن تؤديه الشركات القطرية الأمر الذي يضمنها في مركز تنافسي أفضل .

ويكون المركز التنافسي للشركة الملاحية المتعددة الجنسيات قوياً سواء في داخل المؤتمرات الملاحية أو خارجها . فإذا فضلت الشركة المتعددة الجنسيات البقاء خارج المؤتمرات فإن سوق الحمولة الواسعة التي تستطيع الاعتماد عليها ودعم حكومات البلدان المساهمة يمكنها من اتباع سياسة مستقلة . أما إذا فضلت الشركة المتعددة الجنسيات الانضمام إلى مؤتمر ملاحى أو أكثر فهي تستطيع تحقيق مكاسب كحصة أكبر للحمولة وخدمات أفضل في الموانئ يصعب على الشركات القطرية المنفردة الحصول عليها . كما تستطيع الشركة المتعددة الجنسيات أن تمارس تأثيراً على قرارات المؤتمرات فيما يتعلق بصورة خاصة بمواضيع معدلات أجور النقل .

لقد ركزنا في الصفحات السابقة على مزايا الشركات الملاحية البحرية التي تقوم بين البلدان النامية . غير أن هناك أمثلة متعددة لشركات ملاحية مشتركة نشأت بين عدد من البلدان النامية وآخر من البلدان المتقدمة . وقد يحدث أن تكون مساهمة البلدان المتقدمة مؤقتة حيث ينص اتفاق مسبق على إمكانية شراء البلد النامي حصة البلد المتقدم . وبما لا شك فيه أن لهذا النوع من المشاريع المشتركة مزاياه . فالبلد النامي يستطيع الحصول على رأس المال اللازم سواء من طريق استثمارات البلدان المتقدمة أو الحصول على قروض بشروط أبسط . كما أن مساهمة البلدان المتقدمة سوف توفر للمشروع المشترك ما يحتاجه من خبرات وكفاءات فنية وإدارية سواء لتسيير المشروع أو أمداد الأطر التي يحتاجها البلد النامي في المستقبل ، إضافة إلى توسيع نطاق عمليات النقل بفضل ما يتمتع به البلد المتقدم من إمكانيات وخبرات وشهرة تجارية . غير أن تحقيق هذه المزايا بالنسبة للبلدان النامية يعتمد أولاً وقبل كل شيء على أهمية الضمانات التي يستطيع البلد النامي الحصول عليها للمحافظة على مصالحه . وقد أشرنا في بداية بحثنا إلى أن أفضل الضمانات هي تلك التي تنص على تملك البلد النامي للقسم الأكبر من رأس مال المشروع المشترك أو الحصول على حقوق خاصة في التصويت بحيث يمكن توجيه القرارات نحو خدمة مصالحه .

لقد انصب كلنا حتى الآن ، على ما يمكن أن يتحقق من مزايا ومكاسب بفضل الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات في مجال النقل البحري . غير أن هذه المزايا والمكاسب يمكن أن تمتد إلى كافة المجالات المتصلة بالنقل البحري تقريبا . فوجود شركة ملاحية مشتركة سوف يحدث بالتأكيد على أحداث تغيير كبير في خدمات الموانئ حيث يمكن أن تتركز البلدان المساهمة على ميناء واحد بدلا من تعدد الموانئ . وهكذا يمكن تجنب ازدواجية التسهيلات وتبذير الموارد النادرة واستخدام وسائل حديثة في الشحن والتفريغ . يضاف إلى ذلك أن توفر الموارد المالية من جهة وزيادة حجم الحمولة من جهة أخرى قد يمكن البلدان المساهمة من إيجاد نوع من التخصص في الموانئ .

وثمة مجال آخر يمكن أن تمتد إليه منافس الشركة الملاحية المشتركة وهو تسهيلات اصلاح السفن . ان عددا كبيرا من البلدان النامية يملك اساطيل تجارية بدون أن يتمكن من توفير تسهيلات ملائمة لاصلاح السفن . لذا فهي تلجأ إلى تسهيلات البلدان الأخرى مع كل ما يترتب على ذلك من اتفاق في العملات الأجنبية . ونظرا إلى أن الشركة المتعددة الجنسيات تضم اسطولا تجاريا كبيرا فان انشاء تسهيلات لاصلاح السفن يعتبر في هذه الحالة عملا مريحا . وإذا توفرت الإمكانيات فيمكن أن يتجه التفكير في هذه الحالة إلى صناعة مشتركة لبناء السفن .

لقد أدى ادراك الكثير من بلدان العالم لهذه المزايا إلى التعاون فيما بينها عن طريق انشاء شركات ملاحية بحرية متعددة الجنسيات . ومن بين الأمثلة المتعددة في هذا المجال نكتفي هنا بذكر نموذجين : —

(١) الخط الملاحي لشرق أفريقيا :

تأسست في العام ١٩٦٦ شركة بحرية متعددة الجنسيات باسم الخط الملاحي لشرق أفريقيا تضم كلا من كينيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا ، كما ضمت الشركة عضوا آخر هو شركة ملاحية بحرية خاصة يملكها عدد من الأجانب تسمى بالخط الملاحي الجنوبي . وعليه فالشركة هي من نوع الشركات المختلطة التي تضم قطاعا خاصا إلى جانب القطاع العام . وقد نمس الاتفاق بين هذه الأطراف على أن يكون الهدف الأساسي لهذه الشركة هو انشاء خطوط ملاحية بحرية لنقل البضائع والأشخاص عن طريق تلك البواخر أو تاجيرها . وكما هو الحال في بقية الشركات المساهمة ، نص اتفاق انشاء الشركة على أن تكون هذه الأخيرة شركة ذات مسؤولية محدودة كما اتفق على أن تسجل الشركة في تنزانيا ويكون مقر إدارتها في كينيا . وما يسهل دور هذه الشركة هي أنها قامت بين أربع دول متجاورة تقع اثنتان منها على البحر (كينيا وتنزانيا) واثنان لا تملكان شواطئ بحرية إلا أنها باتضمامها لشركة متعددة الجنسيات تستطيعان تفادي الكثير من التكاليف .

ويتكون رأس مال هذه الشركة من نوعين من الأسهم : أسهم عادية ومقدارها خمسة آلاف سهم وزعت بالتساوي على الأعضاء وأسهم لا يحق لأصحابها التصويت بمقدارها ألف سهم اتفق على أن تكون ملكيتها للخط الجنوبي . ويسرى هذا التوزيع أيضا على الحصص الجديدة التي تصدر لزيادة رأس المال .

ويتكون هيكل الشركة من ثلاثة أجهزة :

(١) الجمعية العامة : هي السلطة العليا في الشركة . ومن أهم صلاحيات الجمعية العامة تقرير زيادة رأس المال وتوزيع الأرباح واتخاذ القرارات اللازمة بشأن تقارير مجلس الإدارة والمحاسبين القانونيين .

(ب) مجلس الإدارة : يتكون مجلس الإدارة من سبعة أشخاص تعين كل من الحكومات المساهمة واحدا في حين يعين الثلاثة الآخرين من قبل الخط الجنوبي . ويقوم مجلس الإدارة بتسيير أعمال الشركة ويمارس من أجل ذلك كافة الصلاحيات التي لا تدخل في اختصاصات الجمعية العامة . وتتخذ قرارات مجلس الإدارة بأكثرية الأصوات ويرأس الجلسات أحد ممثلي الحكومات الأربع ويقتصر حق التصويت على ممثلي الحكومات المساهمة وعضو واحد من الأعضاء الذين يمثلون الخط الجنوبي .

(ج) الإدارة التنفيذية : يقوم الخط الجنوبي حاليا بكافة أعمال الإدارة التنفيذية . وقد تم ذلك بموجب عقد مع هذه الشركة . وتقوم الإدارة التنفيذية بتوجيه الأعمال اليومية للشركة .

يتكون الاسطول التجاري للخط الملاحي لشرق أفريقيا من أربع بواخر تتراوح حولتها بين تسعة آلاف واحد عشر الف طن ساكن . وفي أرضاء كافة الأطراف ، اتفق على أن تسجل باخرة واحدة في كل بلد من البلدان المساهمة .

(٢) الاتحاد الملاحي لجزر الهند الغربية :

تأسست هذه الشركة في العام ١٩٦١ بين مجموعة من جزر الهند الغربية يبلغ عددها أربع عشرة جزيرة . والواقع أن الأعضاء لم يساهموا في تكوين رأس المال لأن هذا الأخير يتكون من باخترين فقط وهبتهما حكومة كندا للاتحاد . وتقوم الشركة بالعمليات الملاحية البحرية لنقل البضائع والأشخاص وتتكون مدخولاتها مما تحققه باختراتها من أرباح . أما إذا حدث عجز فإنه يسد من قبل الحكومات المساهمة ومما لنسب يتفق عليها .

ويتكون هيكل الشركة من ثلاثة أجهزة :

(١) المجلس الاتفيي البحري : الذي يكون السلطة العليا في الشركة ويتألف من الوزراء المختصين للدول المساهمة . ويتمتع المجلس بالصلاحيات نفسها التي تتمتع بها عادة الجمعية العامة في الشركة المساهمة .

(ب) مجلس الاتحاد : يتكون من رئيس ونائب الرئيس وخمسة أعضاء يعينون جميعا من قبل المجلس الاتفيي ، وتتخذ قراراته بالأغلبية . ولا تختلف كثيرا صلاحيات مجلس الاتحاد من الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الإدارة في الشركات المساهمة .

(ج) الإدارة التنفيذية : يعين مجلس الاتحاد ، بعد موافقة المجلس الاتفيي ، مديرا تنفيذيا . وبسبب شحة الكفاءات الإدارية في الجهة المساهمة في الشركة فقد عهدت الإدارة التنفيذية ولمدة عشر سنوات تقريبا إلى شركة أجنبية .

وهكذا يظهر من الصفحات السابقة بأن مزايا الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات كثيرة ومتنوعة ويبدو أنه لا يوجد حل بالنسبة للبلدان النامية غير المساهمة في مشاريع مشتركة . وقد تكون البلدان النامية التي ليست لها شواطئ بحرية أحوج من غيرها للدخول في شركات متعددة الجنسيات لأن هذه البلدان هي الأكثر فقرا في العالم ، كما أنها تعتمد إلى حد بعيد على تصدير عدد محدود من البضائع (٨) .

ثانيا : صعوبات الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات (٩)

طلبا أن الشركة المتعددة الجنسيات تضم مجموعة من البلدان فإن الصعوبات التي تعترضها تنتج أساسا عن اختلاف سياسات الحكومات تجاه الملاحة البحرية والتجارة الخارجية من جهة ، واختلاف الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية بين بلد وآخر من جهة أخرى . وعليه يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات بالنقاط التالية :

١ - تعارض الأهداف والمصالح : قد يختلف المساهمون على الهدف الأساسي لتكوين الشركة المتعددة الجنسيات حيث يرغب بعضهم بأن يحدد هدف الشركة وفقا للمعايير التجارية البحتة على أساس أنها مشروع يعمل من أجل الربح فقط . وقد يرى مساهمون آخرون في الشركة المتعددة الجنسيات خدمة مابة ترى إلى تحقيق أهداف اقتصادية أشمل . لذا ينبغي الاتفاق من البداية على الهدف الدقيق للمشروع الذي سوف يحدد مجال نشاطه . ومن ناحية أخرى قد تظهر مشكلة خاصة بإعادة استثمار الأرباح حيث قد يفضل بعض المساهمين استثمار الأرباح لدى توسيع تطوير الشركة نفسها بينما يرغب آخرون بأن توزع الأرباح على المساهمين . وهكذا يظهر تعارض في مصالح الدول المساهمة قد يهدد بالنتيجة ديمومة المشروع . غير أن اختلافات من هذا النوع يمكن تولمها أثناء الاتفاق على إنشاء الشركة ويمكن بالتالي تلافي وقوعها بإدراج بنود خاصة بها . فالإتفاق الصريح على هدف الشركة يمكن أن يجنب الوقوع في مشكلة التفضيل بين المعايير التجارية البحتة والمعايير الاقتصادية للعملية . كما أن الاتفاق على توزيع حد أدنى من الأرباح ، استثمار ما تبقى في مجالات محددة مثلًا كتطوير وتوسيع الشركة نفسها أو تحسين خدمات الميناء أو تسهيلات إصلاح السفن سيضع حدا لمشكلة تعارض مصالح المساهمين . والواقع أن هذه المشكلة تخف إلى حد بعيد إذا كان هناك تعاون اقتصادي وسياسي سابق بين الدول المساهمة .

٢ - اختلاف القوانين والأنظمة : قد تختلف القوانين والأنظمة من بلد إلى آخر وقد لا تتلائم التشريعات في بلد معين بوجود الشركة المتعددة الجنسيات كأن تقضى القوانين الداخلية بأن يمتلك المواطنون القسم الأكبر من رأس مال الشركة أو أن تشترط لتسجيل الباخرة بأن تكون ملكيتها للمواطنين . وقد تختلف التشريعات الوطنية فيما يتعلق باستخدام الأجانب وحقوق المعقارات والممتلكات الأخرى في داخل البلد وخارجه . والواقع أن هذا النوع من الصعوبات لا يظهر في كل الحالات ذلك أنه إذا كانت هناك اختلافات في القوانين والأنظمة بين عدد من الدول فهناك تشابه في هذه التشريعات بين دول أخرى مما يسهل كثيرا أمر إنشاء الشركة المتعددة الجنسيات . ومن

جهة أخرى ، يمكن تجنب الوقوع في هذه المشكلة عن طريق الاتفاق على تعديل القوانين والانتظمة الداخلية بما يتواءم ومتطلبات عمل الشركة المتعددة الجنسيات ، ويفضل في هذه الحالة أن تتم هذه التعديلات في بداية تكوين الشركة كي لا تتعطل عمليات هذه الأخيرة فيما بعد .

٣ - اختلاف التشريعات المالية : تختلف كذلك التشريعات المالية بين بلد وآخر فالضرائب وخاصة ضريبة الدخل تتباين من بلد لآخر . كما أن ضرائب رأس المال والملكية قد توجد في بلد معين ولا توجد في آخر . وهنا أيضا ينبغي الاتفاق منذ البداية على سياسة مالية متجانسة فيما يتعلق بالشركة المتعددة الجنسيات والعمليات التي تقوم بها .

٤ - الصعوبات الناتجة من إجراءات مراقبة الصرف : كثيرا ما تحتاج الشركة المتعددة الجنسيات إلى تحويل مبالغ نقدية من بلد إلى آخر داخل مجموعة الدول المساهمة أو إلى جهة ثالثة . كما أن المالكين في الشركة يحولون مبالغ السيولة منهم . بالإضافة إلى أن عددا من الأعضاء قد ينسحب من الشركة ويرغب في سحب رأس ماله واعادته إلى بلده . وبما أن العديد من البلدان النامية تضع قيودا على التحويل الخارجي فإن كل هذه الأمور سوف تصبح صعوبات تصطدم بها الشركة المتعددة الجنسيات . والواقع أن هذه الصعوبات لا توجد في كل الحالات . ماذا كانت البلدان المساهمة تابعة لمنطقة نقدية واحدة أو مرتبطة باتجاه نقدي معين فسيكون مسألة تحويل العملة الأجنبية تصبح سهلة ، كما ينبغي أن تكون القيود التي توضع على التحويل الخارجي من المرونة بحيث أنها تسمح بتحويل أسهل للأموال بين البلدان المساهمة .

٥ - الاختلاف على أماكن تسجيل الشركة والبواخر التابعة لها : يثير موضوع اختيار مقر للشركة في بعض الأحيان نزاعا ناتجا من رغبة كل دولة في أن تكون هي المقر الرئيسي لهذه الشركة خاصة وأن ضروريات العمل تقتضي بأن يكون مقر الشركة بكل ملحقاته في مكان واحد . ويمكن أن تعالج هذه المشكلة من طريق اختيار المكان الأوفق لأعمال الشركة (في الدولة التي لا توجد فيها قيود على التحويل الخارجي أو التي تتمتع بخدمات بحرية ملائمة) بغض النظر عن الاعتبارات السياسية أو حجم المساهمة في رأس المال . وهناك مشكلة مماثلة فيما يتعلق بتسجيل البواخر . غير أن وجود هذه المشكلة مرهون بالمعد الذي تملكه الشركة المتعددة الجنسيات من البواخر . فإذا كان للشركة عدد كاف من البواخر أمكن أرضاء رغبات كافة الدول المساهمة . أما إذا لم يتوفر مثل هذا العدد فيمكن اللجوء إلى الحلين التاليين :

(أ) تحديد عدد البواخر التي تسجل في كل بلد بنسبة مساهمة هذا الأخير في رأس المال .
أي أن كل بلد يستطيع الحصول على أعلى نسبة من الحصص المتناسبة وحجم مساهمته في رأس مال الشركة .

(ب) كما يمكن الاتفاق على أساس الحصص المتساوية إذا كانت بواخر الشركة تتشابه من حيث السعة .

٦ - تعيين الموظفين : تنتج هذه المشكلة أساسا عن رغبة كل بلد من البلدان المساهمة في أن يمين في الشركة أكبر عدد ممكن من مواطنيه . وقد اهتمت في هذا المجال حلول مقبولة . فقد

لجأت بعض الشركات الى نظام الحصص حيث تخصص لكل بلد حصة معينة من الموظفين . ويؤخذ على هذا الحل أن البلد الأمل تطورا سوف لا يجد العدد الكافي من الموظفين المؤهلين للمء الوظائف المخصصة له . ويمكن أن يقال الشيء نفسه اذا كان التعيين يتم على أساس الكفاءة الفردية . غير أن هذا النوع من الصعوبات قد يزول في الأمد البعيد عندما يستطيع البلد أن يوفر المهارات اللازمة التي يمكن أن تملأ بكفاءة في الشركة . وقد تلجأ بلدان أخرى الى اعتماد نسبة المساهمة في رأس المال كأساس للتعيين في الشركة . والواقع أن مراعاة قواعد الكفاءة أمر ضروري جدا لأن ماملة الشركة تعتمد الى حد بعيد على الكفاءات التي تعمل فيها . لذا ينبغي استبعاد كافة الحلول الأخرى عند التعيين حفاظا على حسن أداء الشركة للخدمات التي تقوم بها .

٧ - الروتين الناتج عن تعدد أجهزة الشركة : تضم الشركة المتعددة الجنسيات مجموعة من البلدان وتنشك من أجهزة متعددة . وإذا لم تتحدد صلاحيات كل جهاز بدقة وتراعى أهمية سرعة البت فيها يتعلق بتسيير أمور الشركة ، فإن ماملة المشروع المشترك سوف تنخفض الى حد لا يسمح لها بمنافسة الشركات الأخرى وتحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها . والحل الأمثل في هذا المجال هو أن تمنح الإدارة التنفيذية كافة الصلاحيات اللازمة التي تمكنها من القيام بدورها دون اللجوء في كل مرة الى السلطات العليا مع كل ما يترتب على ذلك من تأخير في اتخاذ القرارات .

يتضح مما تقدم بأن هناك صعوبات متعددة ومتنوعة تهدد كيان الشركات المتعددة الجنسيات سواء كانت في مجال النقل البحري أو في غيره . وبغض النظر عن الاعتبارات السياسية القطرية التي تحيل البلد على اتخاذ هذا الموقف أو ذاك فإن اختلاف الأوضاع الاقتصادية وضخامة مشكلات بلدان المسالم الثالث تكمن دائما وراء المواقف المتعنتة التي تتخذها بعض الدول بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب :

أن مشكلة البطالة التي يعاني منها العالم النامي على سبيل المثال ، تدفع في كثير من الأحيان الى التفارع حول عدد الموظفين والعمال الذين يرشحهم كل بلد من البلدان المساهمة للعمل في الشركة . ولم يستغرب أحد عندما كانت قضية الموظفين سببا لانسحاب الكاميرون في العام ١٩٧١ من شركة الملاحة الجوية الأفريقية (شركة متعددة الجنسيات) . كذلك لم يستغرب أحد عندما أمانت حكومتا ماليزيا وسنغافورة النظر في اتفاق مسبق لإنشاء شركة ملاحية جوية متعددة الجنسيات بسبب اختلافهما على الطرق الجديدة حيث أرادت إحدى الحكومتين أن تسلك الشركة الجديدة طرق معينة اعتبرتها حيوية بالنسبة لاقتصادها الوطني بينما اعتبرت الأخرى أن السير على مثل هذه الطرق سوف يخفض من الأرباح (١٠) .

ومهما يكن من أمر فإن أهمية المزايا التي تمنح بها الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية وافتقار البلدان النامية الى متطلبات الاساطيل التجارية الحديثة من ناحية أخرى ، يكونان سببا كافيا لحت هذه البلدان على التغلب على هذه الصعوبات عن طريق التنازلات المتبادلة أن لزم الأمر . وإذا شاعت الصدف بأن تكون هناك عوامل مساعدة صنعها التاريخ المشترك الطويل وبلورتها وحدة المصير كما هو الحال بالنسبة للوطن العربي ، فإن كثيرا من الصعوبات التي

سبقت الإشارة إليها يمكن التغلب عليها بأقل مما يتطلبه وضع بلدان لا ترتبط ببعضها بمثل هذه الروابط . فالاعتبارات القومية التي قد تشكل خطراً يهدد كيان الشركة المتعددة الجنسيات في بعض البلدان يمكن أن تكون في الوطن العربي حافزاً كبيراً لتجاوز الكثير من العقبات وأن تمثل ذلك في تضحيات جسيمة قد تتحملها بلدان معينة دون أخرى . ويمكن من جهة أخرى أن نلتفت إلى هذا التكامل في الموارد الاقتصادية الذي لا يوجد له مثيل حتى في أكثر البلدان اعتزازاً بوحدته الوطنية لكي ندرك أن أسباب النجاح متوفرة للشركات المتعددة الجنسيات في الوطن العربي .

ثالثاً : - مشاريع التعاون العربي في النقل البحري : -

يبدو أن عوامل التجزئة في الوطن العربي لا تزال أقوى من التاريخ المشترك والمصير الواحد وتكامل الموارد الاقتصادية إذ أنه لا وجود للمشاريع المشتركة بين الدول العربية إلا في نطاق محدود جداً . وفي مجال النقل البحري يمكننا أن نذكر نماذج للشركات المتعددة الجنسيات :

١ - الشركة العربية للملاحة البحرية (١) :

(١) تأسيس الشركة : تعود فكرة إنشاء شركة عربية للنقل البحري إلى العام ١٩٥٣ حيث قدمت اللجنة الدائمة للنقل التابعة للجامعة العربية اقتراحاً لتأسيس شركة عربية للنقل البحري . وبعد أن وافق مجلس الجامعة العربية على هذا الاقتراح (١٩ نيسان - أبريل ١٩٥٣) شكلت لجنة لأعداد لا ئحة تأسيس الشركة . وفي نهاية سنة ١٩٥٥ انتهت اللجنة من أعداد تقريرها ووافق المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية على مبدأ إقامة الشركة . وفي نهاية العام ١٩٦٣ ، أقر مجلس الجامعة العربية اتفاقية تأسيس الشركة . وقد وافقت عشر دول عربية على مشروع إنشاء الشركة بينما امتنعت كل من تونس والجزائر والمغرب عن المشاركة . وبعد أن اكتملت عمليات اكتتاب كل من مصر وسوريا والعراق والأردن بنسبة ٥٤٫٥ ٪ من رأس المال، تم تأسيس الشركة العربية للملاحة البحرية وذلك في بداية تهوز - يوليو ١٩٦٥ . غير أن الشركة لم تزاو ل أي نشاط حتى العام ١٩٧٢ . وقد حددت الاتفاقية وظائف الشركة بالقيام بعمليات نقل البضائع والأشخاص لحسابها أو لحساب الغير . وقد حولت الشركة حق شراء وتأجير وبيع كافة أنواع البواخر وما يرتبط بها من وسائل النقل، وتستطيع الشركة الانضمام إلى المؤتمرات الملاحية لكي تستفيد من كل الامتيازات التي يمكن أن تنتزعها الشركة المتعددة الجنسيات باعتبارها ممثلة لمجموعة من الدول .

ماذا يمكن أن يقال عن شركة ملاحية بحرية استغرق أنشائها كل هذه الفترة الطويلة ؟! انها لصورة غير مشرفة من مشاريع التعاون الاقتصادي العربي . ففي مدى عشر سنوات تقريباً كان للتقدم التكنولوجي آثار عميقة في النقل البحري خاصة فيما يتعلق بأنواع البواخر ووسائل الشحن والتفريغ .

(ب) أجهزة الشركة : نصت اتفاقية الشركة على نوعين من العضوية : أعضاء مؤسسون

وهم الانتطار العربية الاعضاء فى المجلس الاقتصادى أو الجمعية العربية ، وأعضاء منضمون وهم الدول العربية التى يوافق الاعضاء المؤسسون على مساهمتهم فى الشركة . ويبلغ مجموع الاعضاء حاليا سبعة أعضاء هم مصر والعراق والكويت والاردن والسودان وليبيا وسوريا . وقد بلغت نسبة اكتاب هذه الدول ٧٩ ٪ من رأس المال .

وكما هو الحال فى الشركات المساهمة هناك جمعية عامة تمثل المساهمين . وقد نصت الاتفاقية على أن القبول فى الجمعية العامة يتطلب ملكية حد ائنى من الاسهم مقداره خمسين سهما . وتكون اجتماعات الجمعية العامة سنوية وفى السنة اشهر الاولى التى تلى نهاية السنة المالية للشركة . وتلخص صلاحيات الجمعية العامة فى البت فى تقرير مجلس الادارة وتصديق بيانات الحسابات الختامية وتقرير حجم الأرباح التى يمكن للشركة توزيعها على المساهمين واختيار المحاسب القانونى وتحديد أجوره واختيار مجلس الادارة . ويكون مجلس الادارة هذا من يمثل لكل دولة عربية بلغت مساهمتها نسبة لا تقل عن ١ ٪ من رأس مال الشركة . وقد خول مجلس الادارة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة أعمال الشركة باستثناء تلك التى تدخل فى اختصاصات الجمعية العامة . والواقع أن أعضاء مجلس الادارة غير متفرغين ولكل منهم وظيفة فى بلده ، الأمر الذى يؤثر كثيرا على كفاءة إدارة المجلس لاختصاصاته . كما تقتضى الضرورة التفكير جديا فى تعيين مدير تنفيذى للشركة ومنحه كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة أعمال الشركة بالسرعة المطلوبة دون الرجوع فى كل مرة الى مجلس الادارة تفاديا للمشكلات التى تنجم من تأخير اتخاذ القرارات . لقد مهدت الادارة التنفيذية للشركة ، فى بداية الأمر ، الى شركة لبنانية خاصة بموجب عقد لمدة سنة قابلة للتجديد ، إلا أن الشركة الفت هذا العقد قبل انتهاء السنة الاولى لتولى اجهزتها مباشرة وتسيير أعمالها .

(ج) رأس مال الشركة (١٢) : اتفق ، فى بداية قيام الشركة ، على أن يحدد رأس مالها بـ ٣٠٠ مليون جنيه مصرى وزعت على ٥٣٠.٠٠٠ سهم . كما اتفق على أن يقوم الجنيه المصرى طبقا لقيمته الذهبية لدى صندوق النقد الدولى . وقد سبق وأن ذكرنا بأن الشركة تضم حاليا سبع دول عربية بلغ مجموع نسب اكتابها ٧٩ ٪ من رأس المال المصرى به . وقد كان لصر النصيب الأكبر من المساهمة فى رأس المال (٣٠ ٪) ، تليها الكويت (١٧ ٪) ، ثم العراق (١٤ ٪) وسوريا (١٠ ٪) ، والاردن (٢٥ ٪) ، وليبيا (١٥ ٪) ، وقد كان على الدول المساهمة دفع ٢٥ ٪ من المبلغ المكتتب به . وقد سددت كافة الدول النسبة الواجب دفعها باستثناء سوريا التى دفعت ١٦ ٪ بدلا من ٢٥ ٪ . وليبيا التى دفعت ٢٥ ٪ من المبلغ الذى اكتتبت به بطريق الخطأ الى الجامعة العربية ولم يحول هذا المبلغ الى الشركة حتى الآن . وبناء على طلب من ليبيا زيد رأس المال الى ٦ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ أيلول - سبتمبر ١٩٧٣ . وقد اعتبرت الزيادة ومقدارها ٧٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى من نصيب ليبيا . وفى آذار مارس ١٩٧٤ طلب مجلس إدارة الشركة من الدول الأعضاء دفع ٢٥ ٪ أخرى من رأس المال ، ولم يستجب لهذا الطلب إلا الكويت وليبيا اللتان دفعتا النسب الخاصتهما . وانطلاقا مما تقدم يمكن القول بأن أهم ما يتصف به رأس مال الشركة هو ضآلته . فليس من المعقول أن يتوقع لشركة لا يزيد رأس مالها عن ٣٠٠ مليون جنيه النجاش فى مجال النقل البحرى

الحديث . يضاف الى ذلك هذا التباطؤ في دفع الحصص المترتبة على الدول الاعضاء الذي يدل على عدم الجدية الكافية في مساعدة هذه الشركة على القيام بالدور الذي عهد اليها .

(د) مقر الشركة : سبق وان ذكرنا بأن أحد العقوبات التي تصطبم بها الشركات المتعددة الجنسيات تنتج من تنازع الدول الاعضاء على مقر الشركة بسبب رغبة كل دولة في ان يكون هذا المقر ضمن حدودها . وقد تقرر بالنسبة للشركة العربية للملاحة البحرية ان يكون مقرها في البلد الذي يساهم بالنصيب الاكبر في رأس المال . وبما ان لمصر ٣٠ ٪ من الاسهم فقد تم اختيار ميناء الاسكندرية مقرا للشركة . أي أنه اعتمد على معيار الحصة في رأس المال ولم تراعى اعتبارات أخرى كوجوب توفر الخدمات الملائمة في المكان الذي تم اختياره كمقر للشركة كالاتصالات البريدية والجوية والسلكية واللاسلكية . كذلك لم تراعى الكثير من المستلزمات الأخرى لنجاح الشركة المتعددة الجنسيات . فقد سبق وأن أشرنا الى أن القيود التي تضمنها بعض الدول على التمويل الخارجي تعتبر من بين الصعوبات التي تعرقل سير أعمال الشركة المتعددة الجنسيات . لذا فإن اختيار الاسكندرية قد لا يكون موفقا بسبب إجراءات مراقبة الصرف . والواقع ان تعديل التشريعات القطرية بما يتلائم ومتطلبات الشركة المتعددة الجنسيات قد يخفف السى حد كبير من هذه الصعوبات . غير أن اتفاقية الشركة قد نصت على أن تمارس الشركة نشاطاتها طبقا لقوانين البلد الذي يتفق على أن يكون مقرا لها مما زاد الأمور تعقيدا . فبدلا من أن يتفق على نص يحث الدولة التي يتواجد فيها مقر الشركة على تعديل تشريعاتها الوطنية فيما يخص أعمال الشركة أو على أقل تقدير ادخال نوع من المرونة في هذه التشريعات، ألزمت الشركة بمرامات التشريعات الداخلية التي تشكل أصلا عقبات تهدد نجاح المشروع المشترك . وعلى الرغم من قدم ميناء الاسكندرية وتوفير خبرة لا يستهان بها في الملاحة البحرية فقد أصبح ضروريا أن تنشأ الشركة فرعا مهما لها في دولة تسمح أوضاعها الاقتصادية بتوفير مستلزمات النجاح للشركة المتعددة الجنسيات .

(هـ) اذا تسألنا عن نشاطات الشركة فان الإجابة ستكون في بضعة سطور . أن أهم ما قامت به الشركة هو إثباتها وقعت في ٢٠ ايلول - سبتمبر ١٩٧٤ قرضا مع اتحاد البنوك العربية الفرنسية تبلغ قيمته ثلاثة ملايين دولار بهدف شراء خمس يواخر مستعملة لنقل البضائع قدرت قيمتها بحوالي ٧٠ مليون دولار . وتبلغ الحمولة الإجمالية للبواخر الخمسة ٩٨٠٠ طنا ساكنا . غير أن الشركة لم تستلم سوى أربع يواخر ورفضت الخليصة بسبب تأخر موعد التسليم . وبهذا انخفضت قيمة القرش الذي حصلت عليه الشركة الى ١٩٢ مليون دولار .

وعليه ، فإن تمرر الشركة العربية للملاحة البحرية لا يمكن أن يعود الى كونها شركة متعددة الجنسيات وإنما الى عدم مراعاة أبسط مستلزمات المشاريع المشتركة . فضالة رأس المال وعدم تفرغ أعضاء مجلس الإدارة وعدم وجود إدارة تنفيذية كفوءة اضافة الى مشكلة مقر الشركة تعتبر من أهم العوامل التي شلت نشاط هذه الشركة . ويبدو أنه لم تكن هناك ، منذ البداية ، أي جدية في أن تتوفر لهذه الشركة أسباب النجاح المطلوبة .

٢ - الشركة العربية البحرية لنقل البترول :

(١) انشاء الشركة : انشئت الشركة العربية لنقل البترول في كانون الثاني - يناير ١٩٧٣ بقرار

من مجلس وزراء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . وقد سبق انشاء هذه الشركة دراسات جدوى واسعة النطاق عهد بها الى شركات استشارية دولية متخصصة لمسى مجالات نقل البترول ومشتقاته . وتضم الشركة حاليا ثمانية اعضاء هم : الكويت والسعودية وليبيا والعراق والجزائر وابو ظبي وقطر والبحرين . وهكذا اقتصرت عضوية الشركة على الدول الاعضاء فى منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . وقد اتفق على ان تكون مدة الشركة خمسون عاما يمكن تمديدتها او تقليصها طبقا لمتغيرات الاهداف التى حددتها لها . وهى تختلف من حيث الشكل القانونى عن الشركات المساهمة اضافة الى مزايا عقود الشراكة . وهكذا فان عضو الشركة يستطيع ان يعمد الى مؤسسة خاصة او عامة لتبطله فى الشركة . كما ان للشركة شخصيتها القانونية فيها يتعلق بممارسة نشاطاتها وتملك العقارات والبيع والتأجير والتقاضى امام المحاكم .

ومما لا شك فيه ان انشاء هذه الشركة جاء استجابة لحاجات ملحة ابرزتها الاوضاع الاقتصادية فى هذا الجزء من الوطن العربى . فالدول الاعضاء تعتبر من بين اهم منتجى النفط الخام فى العالم وهى معنية اذن بنقل وتسويق هذه المادة الاساسية . ومن جهة اخرى فقد ازدادت مداخيل هذه الدول زيادة هائلة خلال السنوات الاخيرة الامر الذى هيا لها الامكانيات المادية لانشاء شركة ناقلات تخدم مصالحها مباشرة بدلا من الاعتماد على وسائل النقل البحرى الاجنبية .

(ب) اهداف الشركة : لقد حدد للشركة هدف مزدوج ، فهى شركة بحرية للنقل تعمل من اجل هدف اقتصادى ابدى وهو ادخال الاعضاء فى صناعة النقل البحرى . وهى تمارس فى الوقت ذاته نشاطاتها على اساس تجارى بحث اى انعام من اجل تحقيق اكبر مقدار من الربح . وقد خولت الشركة شراء واستئجار ناقلات البترول ومنتجاته ومشتقاته .

(ج) رسال الشركة : (١٣) حدد رأس المال المصرح به لهذه الشركة بمبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار أمريكى . كما اتفق على ان يكون رأس المال المكتتب به ١٠٠ مليون دولار أمريكى دفع كاملا ما بين العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . ورغبة من الدول الاعضاء فى حث خطى الشركة ، اتخذت الجمعية العامة قرارا فى العام ١٩٧٤ يقضى بدفع ما تبقى من رأس المال المصرح به على ثلاث دفعات يكون آخرها فى ١/١/١٩٧٧ (١٤) . ويجوز للمضو ان يتنازل لصالح مواطنيه عن مقدار من الاسهم لا يتجاوز ٤٩ ٪ من حصته وعلى ان لا تزيد ملكية الشخص الواحد عن ١٠ ٪ من مجموع الاسهم المتنازل عنها . ويتقسم رأس مال الشركة الى خمسة ملايين سهم قيمة كل سهم مائة دولار أمريكى وقد وزعت نسب المساهمة فى رأس المال بالتساوى على الدول الاعضاء (٦٨٥٧١ سهما لكل دولة) باستثناء البحرين (٣٠٠٠٠ سهما) .

(د) أجهزة الشركة : تتكون الشركة من جمعية عامة تتألف من عموم المساهمين الذين يتجمعون فى جماعات وطنية تضم كل واحدة منها الدولة ومواطنيها المساهمين . وتتخصص أهم صلاحيات الجمعية العامة بانتخاب مجلس الإدارة وسماع تقاريره وتعيين المحاسبين القانونيين والبت فى تقريرهم والنظر فى زيادة أو تخفيض رأس المال وتقرير الأرباح الواجب توزيعها وتوزيع السفن على الدول الاعضاء للنظر فى رفع الاعلام والنظر فى مسألة حل الشركة وتصفيتها . وللشركة مجلس ادارة يتمتع بكافة الصلاحيات التى لا تدخل ضمن اختصاصات الجمعية العامة . ولها ادارة تنفيذية مكونة من المدير العام للأجهزة التابعة لها .

ونى مجال نشاطات الشركة يمكننا الإشارة الى انجازين : الانجاز الاول هو البرنامج التوسعى الذى وضعته الشركة لنفسها حتى عام ١٩٨٠ وخصصت له ٢٠٠٠ مليون دولار أمريكى . وبموجب هذا البرنامج اوصت الشركة على ست ناقلات مملوكة تبلغ حمولتها الاجمالية حوالى مليونى طننا ساكناً ، اتفق على أن يتم تسليمها خلال عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . اما الانجاز الثانى فهو التركيز على التدريب المهنى والتطور الوظيفى . وقد اوقدت الشركة ٦٦ طالباً الى المملكة المتحدة و ٢٧ طالباً الى مصر لغرض الدراسة والتدريب فى المعاهد المتخصصة .

ان ما ذكر عن الشركة العربية البحرية لنقل البترول يحمل على الاعتقاد بان متطلبات نجاح المشروع المشترك متوفرة . فقد تهبأ رأس المال اللازم واتفق على مقرر مناسب بالإضافة الى الاعفاءات التى يتمتع بها الشركة من كافة الرسوم والضرائب سواء فيما يتعلق بنشاطاتها فى الداخل أو مستورداتها من الدول الأجنبية .

٢ - شركة الملاحة العربية المتحدة : (١٥)

يبدو ان الدول العربية فى الخليج اخذت تفكر جدياً باتجاه الاندماج الاقتصادى . وقد كانت الخطوة الاولى تأسيس بنك الخليج الدولى فى واسط تشرين الثانى - نوفمبر من العام ١٩٧٥ . اما الخطوة الثانية فهي تأسيس شركة ملاحية بحرية أطلق عليها اسم شركة الملاحة العربية المتحدة . (١) ، تأسيس الشركة : انشئت الشركة فى ٢٧ تشرين الثانى - نوفمبر من العام ١٩٧٥ ، وضممت دول عربية هي : العراق والكويت والسعودية ودولة الإمارات العربية والبحرين وقطر . وهى شركة مساهمة خليجية . وقد تقرر أن تكون بدلة الشركة خمسون سنة قابلة للتجديد . وكان الدافع الاساسى لانشاء هذه الشركة هو ان الدول العربية هموماً لا تمتلك أسطولاً تجارياً يتلائم وحجم تجارتها ، وما تمتلكه هذه الدول من البواخر التجارية لا يفي بمتطلبات أكثر من ١٥ ٪ من تصارة الوطن العربى . ومن جهة أخرى شعرت الدول العربية الخليجية بأهمية توحيد أساطيلها التجارية فى شركة واحدة بدلا من أن تتنافس هذه الأساطيل فيما بينها لفتتادى بذلك الآثار السيئة التى تنجم عن تنافس الأساطيل التجارية للمنطقة الواحدة .

وقد تقرر ان تبدأ الشركة بأسطول مكون من ٦ باخرة ثم يزداد عدد البواخر الى ١٠٠ باخرة فى العام ١٩٨٠ و ١٥٠ باخرة فى العام ١٩٨٥ . وسوف لا يقتصر الأسطول التجارى على نوع واحد من انواع البواخر وانما سوف يشمل بواخر لنقل البضائع السائبة وأخرى متخصصة فى نقل السيارات والمعدات الثقيلة .

ومراعاة لمتطلبات نجاح الشركة المتعددة الجنسيات . كتوفر الخدمات العامة وسهولة الانصالات السلكية واللاسلكية وعدم وجود قيود على التحويل الخارجى ، تقرر أن يكون مقر الشركة فى الكويت . واتفق أيضاً على أن تفتح الشركة لها فروعاً فى الدول المساهمة . كما يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر فتح فروع للشركة فى دول أخرى .

(ب) أهداف الشركة : للشركة هدف مزدوج يتمثل فى مجابهة متطلبات التنمية الاقتصادية فى دول المنطقة * واعتقاد المعايير التجارية البحتة فى سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح . ومن

(*) من هنا جاء التأكيد على أن يكون الأسطول التجارى للشركة من بواخر مجهزة لنقل البضائع السائبة وبواخر مخصصة لنقل السيارات والمعدات الثقيلة .

أجل تحقيق هذا الهدف اتفق على أن تقوم الشركة لحسابها أو لحساب الغير بكافة عمليات الملاحة البحرية والنقل البحري وما يرتبط بهما بشكل أوتوماتيكي . وتؤدي الشركة وظيفتها هذه عن طريق شراء واستغلال وبيع وإيجار واستئجار جميع أنواع السفن ووسائل النقل البحري . ويمكن للشركة أن تعقد كافة الاتفاقيات الضرورية لممارسة أعمالها وتوسيع نشاطها . كما تستطيع الشركة مشاركة الشركات الأخرى ذات الأهداف المماثلة عن طريق التوصية أو الشراء .

(ج) رأس مال الشركة : اتفق على أن يكون رأس مال الشركة المصرح به ٥٠٠ مليون ديناراً كويتياً . أما رأس المال العامل فيبلغ ١٨٠ مليون ديناراً كويتياً مقسم إلى ١٨ مليون سهم (قيمة السهم الواحد عشرة دنانير) . وقد وزعت نسب المساهمة في رأس المال المكتتب به بالتساوي على الدول الأعضاء باستثناء البحرين . وهكذا أصبح لكل دولة مساهمة ٣٠٠ر.٤٨٠ سهماً والبحرين - ٦٠٠ر.٠٠٠ سهماً .

(د) أجهزة الشركة (١٦) : تكون أجهزة الشركة ، كما هو الحال في الشركات المساهمة من جمعية عامة تضم يمثل الدول المساهمة والمساهمين الذين يتكون مائة سهم على الأقل . وتعتمد الجمعية اجتماعاتها العادية مرة كل سنة برئاسة مجلس إدارة الشركة أو من ينوب عنه . وتتخصص أهم صلاحيات الجمعية العامة ، في اجتماعاتها العادية ، بالبت بتقرير مجلس الإدارة أو تصديق الحساب الختامي للشركة وتقرير الأرباح الواجب توزيعها على المساهمين وتعيين مراتب للحسابات . وهناك اجتماعات غير عادية يمكن أن تعقدها الجمعية العامة للنظر في تعديل اتفاقية الشركة أو رفع أو تخفيض رأس المال أو حل الشركة واتخاذ الإجراءات التي تترتب على التصفية .

(هـ) مجلس الإدارة : يدير الشركة مجلس إدارة يتكون من اثني عشر عضواً . ولكل دولة مساهمة عضوان يمثلانها . وقد اتفق على أن تكون قوة التصويت بنسبة مساهمة كل دولة في رأس المال . ويعين عضو مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ويتناوب الأعضاء رئاسة مجلس الإدارة حسب الترتيب الأبجدي . ويتمتع مجلس الإدارة بهذا بصلاحيات واسعة تمكنه من تسيير أعمال الشركة . كما انتقلت الدول الأعضاء على اجازة اعتبار أعضاء مجلس الإدارة ممثلين لدولهم في الجمعية العامة .

ومن المتوقع أن تبدأ شركة الملاحة أعمالها في ١٩٧٦/٧/١ ويبدو أن جهوداً كبيرة قد بذلت لتوفير أسباب النجاح لها . فقد خصص لها رأس مال كافٍ لتمويل شراء البواخر التي تحتاجها ، ومنحت صلاحيات واسعة لمجلس إدارتها وكان اختيار المقر موقفاً إلى أبعد الحدود . وعلى الرغم من أن التوفيق بين المعايير التجارية البحتة والأهداف الاقتصادية العامة قد يصطدم ببعض المعتقدات فإن الابتكارات المادية الكبيرة للدول الأعضاء من ناحية والأخذ بنظر الاعتبار المصلحة القومية للملي يمكن أن تحسم في المستقبل أي خلاف قد ينشأ في هذا المجال . وما ينبغي التنبؤ به من أن هذه الشركة ليست بديلاً للشركة الملاحية البحرية وأن هذه الأخيرة يمكن أن تقوم بدور كبير في الملاحة البحرية في منطقة شمال أفريقيا بصورة خاصة بشرط أن توفر لها الوسائل اللازمة وأن تتضمن إليها بقية الاقطار العربية في المغرب العربي . ولا بأس من أن

يؤسس جهاز للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بين الشركتين العربيتين .
ان ما ذكر من نماذج يتعلق بالنقل البحري مباشرة . غير ان هناك ايضا تعاونا عربيا في منطقة
الخليج تمثل في انشاء الشركة العربية لبناء واصلاح السفن بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨ . ويتكون المشروع
من حوض جاف لاصلاح السفن ومراكز ميكانيكية ومدرسة للتدريب المهني (١٧) . وهكذا يمكننا
القول بان اتجاهها جديدا نحو الاندماج الاقتصادي اخذ يفرض نفسه في منطقة الخليج العربي . وعلى
الرغم من ان ما تحقق لحد الان من مشاريع مشتركة لم يحقق المستوى الذي يصبو اليه المواطن
العربي ، خاصة وان وسائل التنفيذ أصبحت بسيطة بسبب تزايد ثروات هذه المنطقة من الوطن
العربي ، فان النماذج التي سبق ذكرها تمثل انعطافا عن طريق التجزئة وتحركا باتجاه وضع
الاساس الضروري لوحدة حقيقية مستقبلا .

المصادر

Multinational Shipping Enterprises (New York: Report by the Secretariat of UNCTAD. TD/108/Suff. 1/Rev.1., 1974) P. 2.

(٢) فيما يتعلق بإبراهيم التعاون الاقتصادي ، انظر : الدكتور محمد ديب ، **التعاون الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق** (الكويت : المطبعة المصرية ، ١٩٧٢) ص ٤ - ٦ .

Multinational Shipping Enterprises المصدر السابق ، ص ٤ .

Unitipation of Cargo (New York: UNCTAD. Sales No. E. 21, 11, D. 2, 1970). PP. 18-20.
Shipping in the Seventies (New York: United Nations Publications, Sales No. E. 12, 11, D. 15, 1972) P. 25.

Manpower Requirements and Training Facilities for the Establishment of Expansion of Merchant Maraines in Developing Countries (New York, UNCTAD, TD/B/C.65, 1972) P. 9.

Multinational Shipping Enterprises المصدر السابق : ص ١٩ - ٢٤ .
A Transport Strategy for Land Locked Developing Countries (New York: United Nations, Sales No. E.74.11.D.5, 1974) P. 5.

Current Problems of Economic Integration (New York: United Nations, TD/B/394, 1973) PP. 9-20.

Multinational Shipping Enterprises المصدر السابق - ص : ١٢ - ٢٤ .

(١١) الأمانة العامة لجانبية الدول العربية ، **مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي** ، من دور الاجتماع الأول إلى دور الاجتماع السادس عشر ، حزيران ١٩٧١ (القاهرة : دار الطباعة الحديثة) ص : ١٠٤ - ١٠٦ .

(١٢) الأرقام الخاصة برأس المال مسطفا من بيان الشركة العربية للملاحة البحرية من رأس المال المصرح به والدفع والمستحق الدفع كما في ١٩٧٤/٦/٢٠ ، ويمكن للقرء الرجوع إلى أرشيف ادارة الشركة في الاسكندرية .

(١٣) الشركة العربية للنقل البترول ، **التقرير السنوي** (الكويت ، المطبعة المصرية : ١٩٧٤) ص ٢ .

(١٤) الدفعة الأولى مقدارها ١٠٠ مليون دولار امريكي في ١/١/١٩٧٥ والثانية ٢٥٠ مليون دولار امريكي في ١/١/١٩٧٦ والثالثة ١٥٠ مليون في ١/١/١٩٧٧ ، انظر الشركة العربية لنقل البترول ، المصدر السابق ، ص: ٥
MEED, 5 December, 1976, P. 9.

(١٥) استجبت المعلومات الخاصة بأجهزة الشركة من لائحة النظام الداخلي لشركة الملاحة العربية المحددة الموجودة في أرشيف شركة الملاحة الكويتية التي لم تشر بعد .

(١٦) منظمة الاستثمار العربية لصحة البترول ، **تقرير الأمين العام السنوي الأول** يقدم إلى اجتماع الثالث عشر لمجلس الوزراء (الكويت ، مطابع دار العبيد للطباعة والنشر ، ١٩٧٤) ص ٧٦ .

ثبات أو تغير صورة المجتمعات الانسانية في ادبيات العلوم الاجتماعية في العرب

تنظيم وتحرير* : د. اسعد عبد الرحمن

المشارك

د. علي عثمان
د. سمير جرار

د. هيفاء فاخوري
د. سعد الدين ابراهيم

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت «مجلة العلوم الاجتماعية» سياسة ترمى الى تطوير
مضمون القضايا التي تطرح في صفحاتها ، وتغيير الاطار العام للهيئة بهدف تنمية حقول العلوم
الاجتماعية في الوطن العربي . وضمن هذا المنظور ، تبدأ المجلة مع هذا العدد ، نشر ندوات
مختلفة تتناول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية .

وقد اُعتمدت المجلة لمرصة انعقاد « مؤتمرات قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي » ،
الذي عقد في الكويت في الفترة من ٢٨ - ٣١ كانون اول / ديسمبر ١٩٧٥ ، لطلتي في ندوة
مفتوحة مع بعض المفكرين العرب في الولايات المتحدة وغيرها . وكانت الندوة الاولى حول
« ثبات أو تغير صورة المجتمعات الانسانية » ، ومن ضمنها المجتمع العربي في ادبيات العلوم
الاجتماعية في الغرب » .

وقد نظم الندوة وحررها الدكتور اسعد عبد الرحمن ، استاذ العلوم السياسية بجامعة
الكويت ، واشترك فيها كل من :

- ١ - د. هيفاء فاخوري : مديرة هيئة شئون علم الاجتماع - د بيروت / الولايات المتحدة .
- ٢ - د. علي عثمان : رئيس المؤسسة العربية لتطوير التربية ، وممثل اليونسكو في الخليج العربي ،
ومدير التعليم العام لمدارس وكالة غوث اللاجئين الدولية ، ونائب مدير المركز الاقليمي بمسرس
الليان .
- ٣ - د. سعد الدين ابراهيم : الاستاذ بقسم الاجتماع في الجامعة الاميركية بالقاهرة .
- ٤ - د. سمير جرار : من قسم الاجتماع بجامعة ولاية فلوريدا ، بالولايات المتحدة .

* روى في تحرير مادة هذه الندوة النص الاصل ، بحيث جاءت وثائقها المنشورة هنا شبه مطابقة للنص الاصل كما
ورد في شريط التسجيل المحفوظ في ارشيف المجلة ، وكان ذلك احيانا على حساب انسداد اللغة وسلاستها .

ندوة المسدد

اسعد :

أذا نأمل في أن تكون هذه الندوة فائحة تعاون بيننا ، أبداً بحث موضوع « تغير أو ثبات صورة المجتمعات النامية ، ومن ضمنها المجتمع العربي ، في أدبيات العلوم الاجتماعية في الغرب » بتوجيه سؤال أولى للدكتور سعد الدين إبراهيم عن رأيه وتصوره الشخصي للصورة التي رسمت عن الوطن العربي ، ربما في أعقاب الحروب العالمية الثانية — في أدبيات العلوم الاجتماعية في الغرب ، وذلك من خلال وضعها ضمن إطار أوسع هو إطار العالم الثالث . كيف كانوا ينظرون إلينا وإلى ذلك العالم في الماضي القريب ؟

سعد الدين :

في البداية ، أود أن أعبر عن سعادتي بالمشاركة في هذه الندوة ، وأرجو أن تكون — كما قال د. اسعد — بداية تعاون على بين العلماء الاجتماعيين العرب هنا ، وفي الخارج .
الواقع أن صورة المجتمعات النامية في أدبيات العلوم الاجتماعية في الغرب موضوع مريض ومعقد . ويمكن القول أن هناك عدة صور ، وليست صورة واحدة . من هذه الصور ماهو سلبي كل السلبية ، ومنها ماهو رومانتيكي يجدد كل ماهو تقليدي . ونجد هذا بشكل خاص في أدبيات الأنثروبولوجيا الاجتماعية . هناك عدد من الأنثروبولوجيين الذين درسوا وتعاملوا مع بعض مجتمعات العالم الثالث ، ومنها المجتمع العربي . ومعظم هؤلاء يهتمون في حب المجتمعات التي يدرسونها ، وبالتالي تاتي الصورة مشوهة وغير دقيقة — الا انها مع ذلك بتقاطعة وإيجابية . وهناك عدة صور أخرى لمجتمعات العالم الثالث ، وخاصة للعالم العربي ، وهي صور مرت في اعتقادي بطورين كان أولهما قبل الحرب العالمية الثانية . وفي هذه المرحلة ، جاء معظم ما كتب في الولايات المتحدة وكندا مثلاً ، نغلا عن العلماء الاجتماعيين الأوروبيين ، وخاصة الانجليز والفرنسيين . وكانت كتابات هؤلاء مثيرة بأهداف ومرامي السياسة الاستعمارية . ومعظم من كتبوا في هذه الموضوعات كانوا على صلة بشكل أو بآخر بوزارتي الخارجية في فرنسا وانجلترا . هذه الصورة كان المقصود منها تقصى الواقع لتأدية وظيفة معينة ولذلك أمتاز رسم هذه الصورة بالدقة الوصفية لأن هذا مهم بالنسبة لهم لإحكام السيطرة الأجنبية .

بعد الحرب العالمية الثانية ، ودخول أمريكا إلى المنطقة سواء في الوطن العربي أو في العالم الثالث بدأت هناك محاولات جادة ولكنها كانت في الوقت ذاته محكومة بدوافع دخول أمريكا إلى العالم الثالث . حينما يطالع الإنسان مآكسب بواسطة العلماء الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية يجدد مزيجاً من الدقة الوصفية — مع الوصفات التي تبناها بعض هؤلاء العلماء الاجتماعيين بالنسبة لهذه المجتمعات . بمعنى أننا كنا نجد في معظم ما يكتب إيجاباً ضمنياً أو صريحاً بما ينبغي على هذه المجتمعات أن تعلمه من أجل أن تصبح نسخة أو صورة ثانية من

الاجتماعات الغربية . وهكذا كان معنى التحديث والتنمية في هذه الادبيات ملتصقا بالنموذج الغربي .

اسعد :

هل كان هذا التحيز لصالح النموذج الغربي نتيجة تصور في الرؤية ، أو تصور في العلم الاجتماعي ، أم تراه كان ناتجا عن تعصب سياسي بحكم كونهم دولا مستمرة ؟

سعد الدين :

اعتقد انه كان مزيجا من الاعتبارين . فمن ناحية ، لا يستطيع العالم الاجتماعي سواء اكان عالم سياسة أم اجتماع أم انثروبولوجيا ان يكون موضوعا مائة بالمائة . ماولا ، معظم هؤلاء نتاج لبيئاتهم طبعيا . وهناك ما نسميه بالـ (Ethnocentrism) أو التركيز الحضاري . وهذا المطلق كان يلون انطلاقتهم وادراكهم وتحليلهم لتلك المسائل . وقد استطاعوا التغلب على هذه المسألة قليلا . ولكن ما تزال هي احدى العوامل المؤدية الى تشويه الصورة أو عدم دقتها في ادبياتهم .

ومن ناحية ثانية ، معظم ما كتب بواسطة العلماء الاجتماعيين الامريكيين عن العالم الثالث كان له هدف سياسي سواء اكان العالم الاجتماعي المهتم بمسألة معينة أو بلد معين يدرك هذا أم لا . وهذا كان من اسس نظام المنح والاعانات الأكاديمية ومن قواعد مجل النظام الأكاديمي الأمريكي . وكانت المساعدات تمنح من هيئات كثيرة للعلماء . وانفتح لهما بعد أن معظم هذه الهيئات والمؤسسات الممولة للبحوث كتبت على علاقة مستترة بأجهزة المخابرات وبالحكومة الأمريكية ، أو ببعض المنظمات الاخرى التي تسيطر عليها احكام السيطرة على العالم الثالث . ولاننسى هنا عاملين مساعدين بارزين أحب أن أذكرهما :

١ - الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . فقد كان هناك شبه سياق على مهم واختراق العالم الثانی انعكس في تصورات وتصوير العلماء الاجتماعيين الغربيين لمجتمعات العالم الثالث بصلة عامة .

٢ - الصراع العربي - الاسرائيلي . ان عددا كبيرا جدا من العلماء الاجتماعيين الغربيين هم - كما تعلمون - إما يهود صهيونيين ، أو متعاطفين مع الصهيونية . وهم - سواء بوعي أو بدون وعي - كانوا دائما يشوهون صورة المجتمع العربي ويصورونه كما لو كان مكتوبا عليه الخلف الأثري ، كما لو كان هذا الانسان انتمنا ميثافيزيقيا لن يتغير أبدا ، وسيظل متخلفا على حاله الى الابد . والذي كان يزيد هذه الصورة قتلة ان صورة نقية كانت تمنح دائما من المجتمع الاسرائيلي ومن الانسان الاسرائيلي ، وكان هذا الانسان أيضا ميثافيزيقي ولكن كتب له التقدم والظبة والتبيز من المجتمع العربي المحيط به . أرجو أن يكون هذا قد اجاب على السؤال .

اسعد :

نعم د. سعد الدين لقد عالجت الموضوع واعطيته جل حقه . ما رأي الدكتور عثمان ؟

على :

اتفق مع الدكتور إبراهيم فيما قاله ، ولكنني أحب أن أعود إلى الماضي أكثر . هذه الأدبيات التي نتحدث عنها - خاصة عن المجتمع العربي - بدأت منذ قرون طويلة . والصورة التي رسمها الباحثون للإسلام ركزت على نواح معينة مثل تعدد الزوجات ، وانباط أخرى من الحياة أرادوا بها إعطاء صورة مسوخة عن الإسلام . واستمرت هذه الصورة لمدة ، وأكثر ما وصلت اليه تلك الأدبيات من تعاطف كان في قولها عن الإسلام أنه دين ولكنه دين بسيط صالح لبسطاء العقول وهذه الصورة تشكل - فيما اعتقد الخلفيات . وكذلك هناك الرومانتيكيات التي كتبها السائحون وغيرها . والنقطة هي : لماذا رأى عالم الاجتماع الغربي المجتمعات الأخرى على ذلك النحو ، ولماذا يحاول الآن أن يراها كما هي ؟

أعتقد أن جذور هذا تعود إلى الانحصارية أو الانفلاقية (Exclusiveness) في الحضارة المسيحية اليهودية أي أن الحضارة اليهودية - المسيحية ترى أن المجتمع الإنساني يجب أن يكون في صورتها . وبما كان خارج هذه الصورة ، وما اختلف عنها فهو غير حسن . أي أن الحسن وغير الحسن كانت تقرر تلك الصورة . فمن قرا كتابه « كروس » عن مصر كان واضحاً فيه أن ما اختلف عن قيمة وأداته فهو غير حسن . واعتقد أن جذور هذا يعود إلى الانفلاقية والانحصارية اليهودية - المسيحية . كذلك تحدث د. سمعد الدين عن عقل الأنثروبولوجيا . وأظن أنه أول علم حاول أن يحزر الباحث من مداركه وقيمه المتأصلة في نفسه ليرى المجتمعات التي يدرسها ، كما تريد أن تعرف به هذه المجتمعات . وقد استلذت الصهيونية من الصورة المتواترة عن العرب وعن المسلمين ، وأكبتها . وأما معسك بالنسبة للدراسات الموضوعية من أجل السيطرة (Knowledge for Manipulation) . واعتقد أن الولايات المتحدة غيرت بعد الحرب العالمية الثانية الدراسات عن المجتمع العربي والشرق الأوسط وبالذات دراسات الفرنسيين والإنجليز الفلسفية والصوفية والفقهية ، إلى دراسات عن تركيب المجتمعات العربية لتري كيف يمكن أن تدخل هذه المجتمعات لتشجيع أو تأكيد التناقضات الموجودة فيها . ولا نستطيع أن نفهم ما يحدث الآن في لبنان إلا في خلفية هذه الدراسات . أي أن غرضهم من المعرفة كان على أساس ما هي الداخل التي يمكن أن تضمن لنا ، لو جمعنا فئة من الفئات لتفتت المجتمع الأخرى . والذي يطالع دراساتهم بعد الحرب الثانية يرى أن أكثرها انصب على الفتوى في المجتمع العربي . كما أن العبارات التي ابتدعوها صارت عالمية تقريباً مثل المقارنة بين الدول المتقدمة وما أسوء دولاً متخلفة . ومع كل أسف أخذها علماء الاجتماعيون دون أن يحلوا مضامينها ولا هم استبدلوا بعبارات أصدق في وصف الحقيقة . فمن مثلاً متخلفون اقتصادياً أو علمياً ولكن هل نحن متخلفين في كل مجالات الحياة ؟ هذا سؤال وهذه قضية . ولكننا لم نثر هذه القضية .. أخذنا مقاييسهم في التخلف والنمو مثل عدد الأميين في المجتمع ، عدد المواليد ، الوفيات ... الخ .. أخذنا هذه المقاييس التي وضعوها وصرنا نقيس أنفسنا بها ولم نحاول حتى الآن الخروج بمقاييس تكون أصدق في الموازنة أو المقارنة بيننا وبين المجتمعات النامية . ونرجو لعلمائنا أن يتنبهوا لهذا ، لئلا نعتقد أنه في القيم الإنسانية والعلاقات الإنسانية وفي التسامح

الإنسانى وقبول الآخرين بما هم عليه . . الخ ، اعتقد أننا أكثر تقدما من الحضارة الغربية . فهل
يكفى أن تكون المفاهيم الاقتصادية هي المفاهيم الوحيدة ؟ وما هو واجب علمائنا في وضع المفاهيم
الجديدة ؟

مجهول :

مع تأييدي لما ذكره د. سعد الدين ود. على عثمان فإن ما تمت به من أبحاث بالنسبة لصورة
العرب في أمريكا كما ظهرت في كتب الاجتماعيات تظهر أن هذه الصورة مشتركة وتشمل كل الدول
الغربية . حتى العام ١٩٦٠ تقريبا كان كل ما هو ليس أميركا ومن العرق الأبيض أي (Wasp)
يرسم بصورة خيالية بعيدة عن الواقع وبصورة مثيرة بالرومانتيكية . ويوهم بكل السلبيات التي
يمكن أن يوصف بها . ولكن مع ظهور حركة أو انتفاضة الرض في أميركا ، وانتشار الوعى
عند السود من الأمريكيين وما رافق ذلك من حركات الحريات المدنية والمساواة التي
بسطت في منتصف الستينات ، أدت جميعا إلى إعادة تقييم الصور المذكورة عن مختلف
الاقليات الموجودة في المجتمع الأمريكي والمجتمعات الأخرى . وقد أدى ذلك إلى قيام مجموعة من
الدراسات ثقاف وراثيا وترعاها جماعة أو أشخاص من فئة معينة لدراسة الصورة
المرسومة عنهم في كتب الاجتماعيات في أمريكا وتمثيلها بالتالي بما يتفق مع الحقيقة . وعندما
حدث هذا ، أدى في بعض الأحيان إلى تفتيش الصورة . ولذلك إذا قورنت مثلا الكتب التي
صدرت في الستينات بالكتب التي صدرت في السبعينات ،
بالنسبة لبعض الفئات الأمريكية تجد بعض التغير . إلا أنه من المؤسف أن هذا لم يحدث
بالنسبة لكل الاقليات ، أو لبقية المجتمعات في العالم ، ولذلك بقيت الصورة مشوهة بالنسبة
لعدد كبير من المجتمعات والدول .

أسعد :

عفوا للمقاطعة ولكن الدكتور سعد الدين أشار في معرض حديثه إلى أن الصورة في الواقع
كانت صورتين ، أو حتى صورا عدة كان بعضها إيجابيا . . الواقع أننا — أو أنا شخصا على
الأقل — كنت أطلع باستمرار على الصور السلبية . أنا الصور الإيجابية أتى أشير لها ، باستثناء
بعض الطغرات واللحاحات التي تتفنى بالعرب الشجعان الكرماء وما إلى ذلك من صور رومانسية
على نحو ما ظهر في كتابات لورنس المشاعر لها ، فأنني لست متأكدا من كوني صادقت أيضا
من هذه الصور الإيجابية فهل هناك أدبيات معينة في العلوم الاجتماعية تتحدث عن جوانب إيجابية
مثلا ؟

هيفاء :

في الحقيقة من خلال اطلاعي على الدراسات التي تطرقت لموضوع العرب والتركيب الاجتماعي
والعادات والتقاليد العربية ، لم أضع يدي حتى الآن على صورة إيجابية عن حقيقة تركيب
المجتمع العربي كما هو ، كما نأظر إليه من خلال قيمنا وتقاليدنا . وهذا له تبريراته . للأسف

لقد خدم علم الاجتماع منذ القدم ولا يزال يخدم الاستعمار بشتى أساليبه . ففي دول العالم النامي مثل : دول أمريكا اللاتينية ظهر مشروع « كميلوت » (Camelot) وهو عبارة عن دراسات انخفضت شكل الدراسات العادية بدعم وتشجيع وزارة الدفاع الأميركية التي رغبت ، لأسباب خاصة ، في دراسة شعوب أمريكا اللاتينية . وقد بدأ هذا المشروع وكأنه مخصص لدراسات اجتماعية عادية ولكنه استعمل لأساليب حربية فيما بعد ، وبذلك استغلت القيم والتقاليد التي يتميز بها الشعب الأمريكي اللاتيني وسخرت لممارسته . وحدث ذلك في دراسات أجراها علماء الاجتماع حول القيم والتقاليد في المجتمع العربي ، وخاصة في فلسطين ، وطبقت خلال حرب ١٩٦٧ . وقد ظهر نموذج لهذه الدراسات في مجلة في أمريكا وأثار ضجة ، خاصة بالنسبة لاشتراك الفقاء في الحرب ، وإثر العرض على اشتراكها ومساهمتها في حرب التحرير الشعبية . وقد استغل الجيش الإسرائيلي هذه القيم وشرنا بها . وهذه نتيجة لدراسات سوسيولوجية وسيكولوجية سابقة تحدثت عن وتؤثر على مدى مساهمتنا في حركة وطنية . وكذلك أيضا فسي نقتام حيث كانت الحرب النفسية دائرة باستمرار على قدم وساق .

نرجع الى نقطة أخرى وهي متعلقة بالـ (Psychological Conditioning) أي التثبيت على غريزة أو طبع معين عندنا ، مثل أن الإنسان العربي انسان متخلف لا يفهم ، بغض النظر عن إمكاناته ونسبة ذكائه . وقد طبقت هذه في أمريكا بدرجة معينة . فهناك بعض الاستاذة (وهم سيمونيون) لهم أهداف معينة في ترجمة هذه الفكرة المأخوذة من العرب ، وبمثل على ذلك أذكر طغلا حدثت معه بعض المشاكل في المدرسة ، فقال له الأستاذ : انكم سرب لا تفهمون ، وأنت لن تفهم ، ولذا لن نجهد أنفسنا في تعليمك .

على :

هناك نوعين من الأدبيات :

- ١ - نوع فيه المعرفة تبيد سياساتهم وتخدم أهدافهم .
 - ٢ - نوع آخر من الأدبيات لتأكيد وتثبيت الصورة المتوارثة عن المجتمعات النامية .
- والآن نأتي هنا يظهر الآن في أشكال الدراسات العلمية الموضوعية ، مع أن من يعرف حقيقة الواقع يعرف أن هذه الدراسات ليست العلمية أو الموضوعية وتنقل الى الجوهر الأساسي للدراسات الموضوعية وهي شكلية بحتة .

سهيرو :

المشكلة ليست في هذا فقط . وإنما هي في الصورة المقدمة من دول العالم النامي ، وبالأخص العرب ، من خلال كتب الاجتماعيات التي هي في معظم الأحيان المرجع الوحيد لاطلاع العلماء الغربيين عن العرب والدول النامية . فالدراسة التي أجراها د. ميخائيل سلهيان بولاية كنساس أثبتت أن حوالي ٦٦٪ من استاذة الاجتماعيات لم يأخذوا الا بمادة واحدة عن الشرق الاوسط ، وهم الذين يعلمون الطلاب . والكتب التي تدرس عن الشرق الاوسط في المرحلة

الابتدائية والثانوية تقدم صوراً مشوهة عن العرب . وفي معظم الأحيان يكون ذلك بسبب إهمال المؤلفين . فالدراسة التي قمت بها برهنت أن هناك على الأقل (٥) من الـ (٢٣) كتاباً التي راجعها مليئة بصور للغة العربية مطلوبة ، وهذا خطأ بسيط جداً يدل على الإهمال . وفي الكتب الأخرى هناك بحث كامل (نحو ثلاث مقارنات) في كتاب جغرافيا يتحدث عن اليمن ويستعمل كلمة الكويت بدل اليمن . ويستطرد في إعطاء أوصاف سياسية واجتماعية ويلصقها بالكويت ويقول مثلاً أن الكويت كانت في اتحاد مع مصر ثم انفصلت عن الاتحاد وقامت فيها ثورة بعد ذلك . الخ . ومن جهة أخرى فالصور المتقدمة في هذه الكتب تركز كلها على الرمال والصحراء والخيال . ثم هم يتحدثون بعد ذلك عن آبار البترول والخيال حولها . ولا تزال الصورة الرومانتيكية التي ذكر عنها سابقاً تسيطر . لذلك فإن معظم أفراد الشعب الأمريكي الذين يطلعون على هذه الكتب سترسخ هذه الفكرة لديهم . أضف إلى ذلك وسائل الإعلام الحديثة التي تقدم في معظم الحالات صورة أفضل عن المجتمع الإسرائيلي والصهيوني وتشدد على هذه الصورة الخاطئة . وأحد الأسباب الرئيسية أيضاً أن المجتمع العربي لم يكتب عنه من قبل كتاب عرب أو أشخاص عارفين بأحوال المجتمع العربي . ومعظم المقاييس الغربية هي التي أخذت . وبسبب عدم فهمهم لمعادنا وتقاليدنا قاموا بتشويهها في بعض الأحيان عن قصد ، وفي أحيان كثيرة عن جهل بالمعادات والتقاليد التي إذا نقلتها من مجتمع لآخر قد يكون وضعها سيئاً مع أنها حقيقة واقعة . فالصورة المرسومة من العالم العربي بالرغم من أنها في بعض الأحيان صورة واقعية وصحيحة في بعض الجوانب ، إلا أن اجتراءها والتشديد عليها يجعل الصورة مكشوة وخاطئة .

عيسى :

أعود فأقول أن العقليّة الغربية لا تتحسن إلا ما اتفق مع ما توارثته من قيم غربية . ولذلك فعندما يكتبون أما يستهزئون أو يحقرون في كل ما اختلفت عن هذه العقليّة . وأنا أعيذ هذا مجدداً إلى الانحسارية اليهودية المسيحية . أضف إلى ذلك ، عقليّة تهمل وتشوه عن قصد لأغراض تثبيت الصورة التي تساعد السياسة الصهيونية والاستعمارية . وهنا أريد أن أسأل لماذا نحن ننتظر أو نستجيب لما يقال عنا في الغرب ؟ ولماذا لا تحدث جامعاتنا دراسات استغراب بمعنى أن تطور صورة عن الغرب . فبدل أن نتخذ من الغرب نموذجاً ننشده في مرحلة تقديمية ، نقوم بتحليل الحضارة الغربية نرى مجالاتها المختلفة الإنسانية ، والعقبيّة ، والاقتصاديّة ، والاجتماعيّة بحيث تصدر عن العرب أدبيات تطلع مجموع العرب وتظهر لهم الصورة الحقيقية للحضارة الغربية كما أدركناها نحن ، وبالأذات من عاش منا في وسط تلك الحضارة سنوات طويلة وتيسر لهم قراءة آدابها وكتبها وفلسفاتها . ولماذا لا يكون هناك استغراب كما أن هناك استغراق ؟ واعتقد أنه إذا تم ذلك ستحدث موازنة بالنسبة للعلاقات الفكرية مع الغرب .

السعد :

أعتقد أن المشكلة تكمن في أننا لم نكتب حتى الآن عن مجتمعنا ما فيه الكفاية وهذا أولى بأهتياماً .

سمير :

نعم . ما أقوله د . أسعد صحيح وحاجتنا اليها شديدة . ومن ناحية أخرى ، ان عدد قراء الدراسات عن العالم العربي المكتوبة عربيا محدود نسبيا ، وبالتالي قد تنقث قرائتها محصورة بالمعلماء الغربيين ، مع ان الهدف هو نقل هذه الصورة للعالم الغربي . فإذا نحن أردنا التأثير على فهم المجموعات البشرية في الغرب فعلياً أن نحاول تغيير الصورة في الكتب المدرسية وفي وسائل الإعلام .

أسعد :

ينقلنا هذا الى الجانب السياسي من المسألة وهو خارج عن اطار ندوتنا الحالية . واني أرغب في العودة الى التركيز على مسألة واحدة سبق وان سألت عنها تبلا . ويتحدد أكثر يبدو أنكم تتفقون معي ، أو على الأقل نشارك نحن جميعاً في أننا لم نر في مطالعنا الخاصة أي وجه إيجابي بارز عنا في أدبيات الغرب في العلوم الاجتماعية وبالتالي أجد نفسي مضطراً لأن أزيد الكرة للدكتور سمير الدين الذي أشار الى هذا الجانب . فهل هناك - د . أسعد الدين - فعلاً جوانب نتحدث عنها إيجابياً في أدبيات الغرب في العلوم الاجتماعية ؟ وما الأدلة عليها ؟

سمير الدين :

أحب بداية أن أفرق بين المفهوم الإيجابي والمفهوم الدقيق . قد يكون هناك شيء إيجابي مكتوب عن شعب أو مجتمع معين ، ولكن قد لا يكون دقيقاً بالضرورة . الشيء الآخر هو أن الإيجابي هو أحد الصور القليلة جداً . وأذكر بعض الأمثلة عن بعض الاجتماعيات التي كتبت في الغرب وفيها نوع من الإيجابيات نحو العالم العربي سواء في أوروبا أو أمريكا . ان فيها نوعاً من الإيجابية نحو العالم العربي رغم عدم دقتها . منها كتابات « سان سيون » عن مصر في أوائل القرن التاسع عشر ومراسلات مع الكتاب المصريين التي تكلم فيها عن بعض عادات وتقاليد الشرق . بعضها له ما يبرره ، ونشأ في فترة تاريخية كانت تستوجب ، بمعنى أنه لم يصدر أحكام أدائية على كل ما هو شرقي أوكل ما هو غير غربي . ومن الأمثلة الأخرى كتابات « ستوارت دود » ومعظمها عن الشرق الأوسط (الأدنى) . وفيها الكثير من الإيجابية عن العادات والتقاليد وبعض الأنظمة الاجتماعية . وقد يرجع سبب ذلك الى أنه عاش في العالم العربي حوالي عشرين سنة ورآه على الطبيعة واستطاع ادراك الإيجابي والسلب في . كذلك كتابات « ماركس فير » وبعضها غير شائع الانتشار : مثل كتابه عن البروتستانتية . ولكن حتى في كتابه عن نقابة الراسالية وروح البروتستانتية ، ذكر أمثلة عديدة عن الشروق العربي والدين الإسلامي . وفي معرض تمييزه بين الأديان المختلفة تكلم عن كثير من الإيجابيات في الدين الإسلامي . وهذه أمثلة قليلة وتعتبر بالنسبة للصور السلبية قطرة في محيط ، ولكنها موجودة وتنضج الدقة العلمية الان في أنها موجودة .

استدلال :

اضافة الى ذلك هناك بعض الايجابيات المذكورة ليس عن العالم العربي بالضبط وانما عن نشوء الاسلام في العالم العربي . بعض الكتابات ذكروا ذلك واعتبروه احد الايجابيات التي ظهرت في المنطقة التي صدرت منها الديانات التوحيدية الثلاث الرئيسية . فيالنسبة للاسلام هناك مجموعة اكبر من الدراسات التي جاء فيها ذكر بعض الايجابيات بالرغم من غمزاها من قناة الحروب التوسعية ، او الفتوحات بعد الاسلام . فاذا فصلنا العالم العربي عن العالم الاسلامي — لان هناك فرقا بين الاثنين — يبقى عدد الدراسات التي ذكر فيها الايجابيات عن العالم العربي قليلة جدا .

استدلال :

هذه الصورة القديمة التي نتحدث عنها ، ماهي اهم ملامحها ، وما هي النعوت التي كان ملها الاجتماع الغربيون يستخدمونها في كتاباتهم عنا ؟

هيفاء :

صفات المجتمع العربي عندهم ، ولا زالوا يتشبثون فيها ، انه مجتمع متخلف اقتصاديا واجتماعيا وفكريا وحضاريا ، وبمعنى استاتيكي كانه لا يتغير . وقاعدة هذا الفهم تستند الى نوع من التثبيت البسيكولوجي ، اي ان الفرد العربي ليس عنده استعداد للتغيير . وهذه جبيما لها اهداف وتبريرات ، منها الهدف الاستعماري الذي ذكره الزملاء وظهر في الحرب العربية — الاسرائيلية وظهر في امريكا اللاتينية مثل مشروع كميلوت سالف الذكر ، وفي فيتنام ، وفي داخل امريكا ضد الزنوج وضد الاطياف من خارج المجموعة الانجلو — ساكسونية .

ولا تزال هذه الاساليب مستمرة وتغييرها — يجري ببطء — والمتعاملون مع القضية قليلون جدا وان هذا العمل يحتاج الى جهود كبيرة جدالتغيير الصورة .

استدلال :

في الحقيقة انا مهتم الان بالانتهاء من الجزء الاول عن الصورة القديمة . والمجال الان مفتوح لاي من الاخوان لاية اضافة .

علي :

قبل النهاية من هذا الجزء اريد الدخول في باب الحضارة الغربية مرة أخرى لاننا ، لا ادرى لماذا نستجيب باستمرار لما يقال عنا ، لدرجة اننا انشغلنا لمعتود من السنين ندافع عما اتاوه

عن الاسلام دون اعطاء صورة ايجابية . فمثلا اثاروا موضوع المرأة في الاسلام ، فاصبحت اهم شيء . وكان كل شيء في الاسلام منحصر في موضوع المرأة مع أن موقع المرأة في القرآن اكرم كثيرا من موقعها في التوراة . ولكن لا تثار هذه الاثياء بالنسبة للعهد القديم ، ولكن تثار بالنسبة للاسلام . ولذلك اريد ان اعرف اساذ نلهي ، وتوضع لنا الشباك لكى نلهي ، عن معرفة مجتمعنا أولا وعن نقل الصورة الحقيقية لهذا المجتمع الى الخارج . وهنا اعود الى هذه العقلية الغربية التي لا تتسامح بما يخالف مقاييسها الداخلية . واسأل لماذا نحن نتقبل هذه المقاييس من هذه العقلية ، مع ان نشأتنا في تكويننا الفكري اكثر عالمية واكثر قبولاً للمختلفات الحضارية . لماذا لا ينتج عندنا مقاييس تدخل فيها الحضارة الهندية ، والصينية ، والعربية ، والغربية ، السخ . . نخرج كطهاء اجتماع بمقاييس هي اسدق في المقارنة بين الحضارات والشعوب . لماذا لا نزال متوجهين في اهتماماتنا الفكرية والعلمية الى ما يثيره الغرب من قضايا ، ولا نثير نحن القضايا ؟

هيفاء :

اذن ما هو البديل المطروح حاليا ، ومسئولياتنا ؟

سمير :

قبل المسؤولية هناك قسم كبير منا نحن العرب لديه شعور بالتخلف . صرنا أداة في ايدي المفكرين الغربيين الذين جملونا نحاول ، قبل الانتباه لواقعنا أن نأخذ بقدر المستطاع منهم أولا ، فالتهينا بهذه العملية بذل التفكير بأوضاعنا .

علي :

نحن بحاجة الى تحرر .

سمير :

نعم ، ومعظم المفكرين العرب بنظري هم أسرى لمقددة النقص تجاه الغرب ولحد الآن هناك

هيفاء :

هناك بيننا نظرة تعتبر المجتمعات الغربية نوقنا ومتفوقة علينا من جميع الجوانب .

سعيد :

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، خلقنا ونمينا بالعقدة . فلم تتح لنا الفرصة لنقف ونعيم وضعنا حتى نخرج منه بشيء آخر هو واقعنا الفعلي . لقد تتوطينا بالعالم الغربي ومميطاته .

اسعد :

اننى طبعا اولا وقبل كل شيء مسخ عملية نفخ هذه الشبك من حولنا . ولكن اليس يخشى ونحن نرفض هذه الصورة المطروحة منا فى ادبيات العالم الغربى ان نجد انفسنا نبالغ فى رؤية الجانب الإيجابى منا بحسب ، ونبدأ فى رسم صورة وردية من انفسنا ، ونضيع فى متاهاتها ؟

على :

ان رؤية الغير لنا يمكن أن تكون مرآة أخرى لمعرفة النفس . لا شك فى ذلك . لكن أنا أعتقد ان خلفيتنا الحضارية تهيب عقولنا لرؤية أوسع من الرؤية الغربية . والدليل على ذلك ما وضعه رحالتنا وكتابنا مثل البيروني عن الهند ، وابن مفضل عن أوروبا ، وابن بطوطة، وابن خلدون . كانت نظرتنا نحو العالم تختلف . كنا نقبل ما يختلف عنا ، ولا نحكم عليه بالازدراء والاحتقار لانه يخالف لنا او يختلف عنا . فلماذا أصبحنا الآن سجناء مظلما قال الاخ سبير للثقافة الغربية ولم نكتشف بعد بنابيع العقلية التى ننتمى اليها نكون هى مصدر الإدراك والامراك للتنوع ؟ فاذا اتينا لمقاييس التخلف ، هل هى التى وضعوها لنا ؟ ونحن فى الامم المتحدة — وكنت الى عهد قريب أعمل مع الهيئة الدولية — لاحظت ان مقاييسهم مقاييس غربية صرفة . اقتصادية بشكل أساسى . وهذه المقاييس توزع وتؤكد على الحكومات وتثبت باستمرار فى رؤوس الوزراء والمبلين وبخاصة فى الجامعات . وجعلنا بدورها تؤكد لها لدرجة ان صورتنا عن انفسنا أصبحت هى الصورة التى أرادوا تكوينها لنا . اذن يجب ايضا ان نفهم ما يقال منا ولكن يجب ان نعرف انفسنا بانفسنا ايضا .

سعيد الدين :

أود اشارة نقطة او اثنتين تعليقا على ما سبق . الاولى : لماذا رأنا الغرب بهذه الصورة ؟ الى جانب العوامل التى ذكرتها ، أحب ان أضيف اليها عقدة الليبرالية فى الغرب بعد الثورة الفرنسية نهذه الأخيرة — كما تعلمون ركزت على مبادئ الحرية والأخاء والمساواة .. ووجد الغربى نفسه بشكل أو بآخر ، يتنكر لهذه المبادئ باستعمار الدول العالم الثالث فكان لابد من تبرير هذه السيطرة (كالجائر) .. واعتقد ان مبدأ السيكلوجية كما تفكر هيناء مهم . ان تبرير استغلال

الآخرين يقتضى تقليل آدميتهم الى حد ما . والاذا قيل انهم آدميون ، فان استعمارهم يغدو غير مبرر . اى ان المعادلة هي : (تقليل آدميتهم لتبرير استعمارهم) Dehumanization to justify colonialization

على :

اعتقد ان اصل هذا كامن في اليهودية ، لان مفهوم « شعب الله المختار » يعنى ان الآخرين مقل من آدميتهم . وهنا الاصل في كون مفهوم شعب الله المختار قد مهد الارض تاريخيا لتقبل العقل الغربي لفكرة تقليل آدمية الشعوب الاخرى .

سمير :

ولكن معظم من يقوموا بهذا ليسوا من اليهود . انهم من العالم الغربي المسيحي .

على :

ولكن هذا ينظنا الى الكيفية التي عملوا فيها من انفسهم أدوات . وهنا ندخل في ديناميكية المجتمعات الغربية وما اكسبنا من تخويف Intimidation وابتزاز Blackmail الخ

سعد الدين :

هناك نقطة اخرى اود اثارها وتعلق باهتمامنا في معرفة ما يقوله الغرب هنا ، وذلك لسببين - الاول : نفسي والاخر موضوعي . اما السبب النفسي ، فهو اننا قد وجدنا انفسنا ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر وخلال النصف الاول من القرن العشرين مستعمرين ، اى اننا ضغفاء . هذا الضعف بدون شك له اسبابه الموضوعية والتاريخية ، ولكن الواقع اننا كنا نعرف اننا مستعمرون ومستعبدون ومقراء كذلك كان هناك ما يدعونا نفسيا الى ان نعرف ماذا يقول هنا الذين يستعبروننا . واما السبب الموضوعي فهو انهم في كل حقبة التاريخ ، عندما كان هناك قوة او امبراطورية او شعب يحمل مشعل الحضارة والمدنية ، كانت كل الشعوب الاخرى يهبها ان تعرف عنه كل شيء وماذا يقول عنها . وهذه حقيقة دائمة . والدليل على هذا ، ان القوى المسيطرة او التي تحمل مشعل المدنية كانت دائما موضع اتهام الآخرين من حولها . ولكنني اتفق تماما مع الدكتور على والدكتور اسعد في ان الرؤية الذاتية ، وان مهمة ، فانها ليست وحدها كافية لمعرفة الحقيقة . فالواقع دائما جدلي ، ويجب ان ننظر له بهذه الطريقة . في اواخر القرن التاسع عشر ، كان جمال الدين الافغاني ومحمد عبده وغيرهما ينبرون للدفاع عن الحضارة العربية الاسلامية . وكانوا في كثير من دعامهم اعتذاريين وبالتالي يذهبوا الى النقيض فيقولوا بان كل مالدنيا

جيد وكابل . ولذلك فإن الجدلية هنا مهمة لانها تواجه الصورة . وأنا اتفق معكم في أنه لا يجوز أن ننع في حبال تصديق كل ما يقال هنا .

على :

وأنت تتكلم دكتور سعد الدين تذكرت التجربة الصينية . واني أنسأل لماذا وجدوا هناك الشجاعة في التقليد الخلاق طريقا للخروج من مجتمع متخلف اقتصاديا إلى مجتمع غير متخلف . كان هناك تقليد ولكن خلاق بمعنى أنه لو انتظروا تخريج أطباء كما نخرجهم نحن ، لاستغرق ذلك منهم مئات السنوات . ولذا ابتكروا أساليب وطرق أكثر لتأمين العناية الصحية لمئات الملايين من الصينيين . وكانت النتيجة حسنة ، فأصبح هناك تجارب في التربية والتنمية والزراعة . ويمكن أن تدرج كل هذا ضمن التقليد الخلاق . وما أخصاه هو إلا توجد في المجتمع العربي هذه الدرجة من الشجاعة . ويجوز أن يكون تعليل ذلك جزئيا في أننا أخذنا من الغربيين الصورة التي أمطيت لنا وصرنا نقتلدهم بحسب .

هيناء :

نحن ، حتى حديثا ، كنا ما زلنا نؤكد الفكرة المأخوذة هنا . فعندنا أخصائيين أكفاء في مجتبعنا العربي ، ويؤدي هؤلاء المهامات الموكولة إليهم من قبل حكومتنا على خير وجه ، لكن ابن البلد لا يؤمن في كفاءته وتعطى الأولوية للغربي . أنها عقدة الخواجة ، وظاهرة الفوقية ، ونحن نثبت هذه النظرة بأنفسنا .

سعد الدين :

هذا جزء من ديناميات السيطرة (التفاضل والتكامل) فتحمس أنك ناقص ، وهو متفوق . ونجد في عقل الغربي التفاضل والتكامل ذاته فيصدق أنه متفوق وأن الآخرين غير ذلك .

سمير :

ولكني أعود فأؤكد النقطة التي طرحها الدكتور أسعد وهي مهمة . أقصد الوقوع في عقدة الترجسية ، فهي التي جعلت الغربيين يعتقدون بتفوقهم . فيجب أن نبدأ الآن بنظرة تحسينية واتعية ولكن دون تسرع خوفا من الوقوع في المشاكل التي نراها في المجتمع الغربي ونظرتة الينسا .

علمى :

أرى اننى اثرت تعاطفا غير مقصودة من هذه الندوة ، ولكن هذا مهم لانه يتعلق بضرورة تطوير علم اجتماع خاص بنا بدل تدريس العلوم الاجتماعية ومفاهيمها السائدة فى العالم الغربى . وهنا يجب ان نسأل الجامعات كيف يمكن لها ، نتيجة لخبرتنا بتجارب الأمم الأخرى ، ونتيجة لأعلامنا على ما تطور من مفاهيم ومناهج ، كيف يمكن أن نعود الى ترتيب آخر بحيث نثرى المجال لهمم الإنسان بمقالية لها منظور يختلف مما فرض علينا ؟ ولذا نحن نحزن عندما نرى الجامعات تعلم كتباً ترجمت من عقود من السفين ولم تعد تستعمل فى الغرب ولا تزال تطبق عندنا .

اسعد :

حسنا ، ولكن لننتقل الآن الى الشق الثانى من الموضوع ونسأل عما اذا كان هناك فعلا صورة جديدة فى ادبيات العلوم الاجتماعية الغربية عن للعالم الثالث بشكل عام وعن العالم العربى بشكل خاص . وائى أرجو منكم التحدث فى هذه المسألة .

هيفاء :

الحقيقة انه بالنسبة الى النظرة الجديدة لواقع المجتمعات النامية او مجتمعات العالم الثالث ، اعود الى التركيز على محدوديتها . ومسئوليتنا كعلماء اجتماع ان نؤسس شاعرة اساسية تطابق وتلائم مجتمعاتنا .

اسعد :

هل تصدى القول بانك لا ترين هناك صورة جديدة مرسومة عن العالم الثالث ؟

هيفاء :

ضميفة جدا .

سمير :

هناك بدايات جديدة ظهرت فى أمريكا وجوانب الصورة لم تكتمل بعد . فى الفترة الأخيرة — فى السبعينات — أصبحت هناك حركة جديدة فى التربية الأمريكية . الهدف منها البعد عن الفكرة القديمة التى كانت سائدة — والى كان هدفها الأساسى جعل المهاجرين لأمريكا مواطنين أمريكيين وفقا لنظرية بوتقة الصهر Melting Pot Theory . والآن الاتجاه الجديد يشدد على التعدد الثقافى . أى التشديد على الهوية القومية لكل الاقليات الموجودة فى أمريكا . وفى فترة الخمسينات ،

والستينات ، كان الهدف الاول والاساسى لكسل شخصى الإبتعاد عن أصله الالمانى أو الإيطالى أو غير ذلك تمهيدا للانصهار فى البوتقة ليخرج منها كـشخص أمريكى . والآن النظرة الجديدة فى أمريكا تتلخص فى محاولة خلق جو جديد يستفيد من ماضى الاطليات ويعمم الاشياء الجديدة وينشرها فى المجتمع الأمريكى . (ذلك كانت هناك فى آخر ستينين أو ثلاثة ، مجموعة من الدراسات والبرامج الجديدة التى بدأت الاطليات تحضرها لتدخلها فى الكتب المدرسية بشكل عام لتغيير الصورة .

استد :

لكن ليس صحيحا القول بأنه منذ نهاية الخمسينات ومطلع الستينات ، وتحديدًا ربما فى مطلع الستينات ، ومسع بروز ما يمكن تسميته بنظرية التحديث فى الغرب ، بدأت هناك محاولة جادة ، وبغض النظر طبعًا عن دوافعها وأهدافها للخروج بكتابات وصور جديدة عن العالم الثالث ؟ اننى وبعد أن قرأت دراسات فى العلوم الاجتماعية سواء فى الاجتماع أو علم النفس أو السياسة أشعر أنها تلخص ويعبئ جزءًا أساسيًا من مشاكل مجتمعنا . ليرنو (Lerner) . مثلاً ، وريجز (Riggs) : فى كتابه عن مجتمعات العالم الثالث والإدارة فيها ، كان عملاً دقيقاً . وبمعنى آخر ، أشعر أن العلوم الاجتماعية فى الستينات وبغض النظر عن الدوافع ، نجحت عملاً فى الخروج بدراسات جيدة تعطى صورة موضوعية لحد كبير .

هفتم :

فى الحقيقة جاء « آدامز Adams » بدراسة جيدة عن واقع أمريكا اللاتينية ، وكانت دراسة إيجابية .

استد :

« هلبيرن Halpern » فى دراسته عن الشرق الأوسط ومجتمعاته « ومور Moore » عن شمال إفريقيا ... الخ . لقد بدأ ، منذ الستينات ، بروز نوع من التغيير . وأنا هنا لا أقصد التغيير الذى تبع تنافس القدرة العربية فى مجال النفط وحرب أكتوبر وما يحاولون بيعنا آياه من أفكار حول تغير فكرتهم منا . بل أشير إلى ما سبق أكتوبر وحتى ما قبل سنة ١٩٦٧ من تغير فى حقول العلوم الاجتماعية .

على :

بالنسبة للدراسات الموضوعية ، فى الإدارة مثلاً : لو أخذت هذه الدراسات لوضع خطة عملية فعالة لتطوير الإدارة فى بلد من البلاد العربية التى تنطبق عليها القضايا التى وضعت واثرت

تجد نفسك بحاجة لدراسات أخرى وأخرى لعملية التطبيق بالذات . فهذه الدراسات حتى لو كانت موضوعية ، فإن مائدتها لنا يجب أن تمر في قنوات التكيف الخلاق للواقع . وهكذا في مجالات التطبيق ، تجد أن هذه الدراسات غير كافية والدوافع ورائها مشبوهة .

أسعد :

في الحقيقة ، لا أقول أن دوافعهم تغيرت بل أقول أنهم أنفسهم كانوا في الماضي ضحايا لرؤية قاصرة وعاجزة عن فهم العلوم الاجتماعية على الوجه الأمثل . وأنه كانت هناك عقد تتحكم في كتاباتهم . كانوا غير قادرين حتى على رؤيتها بصورة موضوعية ، وليس إيجابية محسب . لكن ومنذ مطلع الستينات ، هناك محاولة من جانبهم ، على الأقل لفهم مشكلاتهم . والسؤال هو : هل هناك الآن منحنى جديد أو خطة جديدة للخروج بدراسات أنثروبولوجية عن العالم النامي أم لا ؟ أنهم الآن ينتقدون أنفسهم لأنهم كانوا يقولون عن هذه المجتمعات أنها مختلفة . هي بالنسبة اليهم الآن نامية . وهذا مثل بسيط ، ولكن هناك عملية نقد ذاتي رهية لكثير من الكتب .

علي :

يجوز أنهم يعملون ذلك كي نكون أكثر اعتمادا لتقبل دراساتهم .

أسعد :

ربما . ولكن على الرغم من معاناتنا لا يجب أن نبقى نعيش في أجواء المؤامرة وتصور كل شيء على أنه مؤامرة .

هيفاء :

الواقع أنه في الستينات حدث تطور إيجابي في مجال الدراسات السياسية وبالذات عن القضية الفلسطينية . صار هناك تغيير موضوعي لدرجة ما . فقد أصبح ينظر للقضية الفلسطينية على أنها قضية شعب عانى من مشاكل واضطهاد استعماري . وكذلك بالنسبة لشعب فيتنام . ولكن في المستقبل أتوقع أن تتطور هذه النظرة وتنتشر . ومع ذلك وكما قال الدكتور علي ، يجب أن نتحفظ .

أسعد :

التحفظات قطعاً ضرورية ولكني ما زلت مهتماً بالوضع الراهن للعلوم الاجتماعية كما هي عليه في الغرب وبمعزل عن الجو السياسي ، هل هي موضوعية الآن أكثر ؟

سـمـير :

طبعاً نجد في بعض الأحيان تغييراً في المنحى ، والسبب في ذلك هو التقدم والتطور في وسائل البحث العلمى التى يستخدمونها . لقد كانت الدراسات في الماضى وصفية ذاتية . أما الآن فيعتمدون على قدر أكبر من الحقائق . لقد تخلصوا من التعميمات واختلقت المقاييس وهذا أدى الى دراسات مختلفة عما سبق .

سـعد الدين :

اننى اتفق معك . لقد حدث بالفعل تغير ، وهو نتيجة لعدة عوامل : منها تقدم العلم الاجتماعى والمناهج . والغريبون ليسوا شرابطلقا ، رغم استعمارهم واستعبادهم لنا . هناك سر في تقدمهم كعلماء اجتماع وشعوب متقدمة . ويمثل البشرى قدرتهم على النقد الذاتى والتكيف . وأهم من ذلك تغير الواقع في العالم الثالث ، فالصورة الموجودة تغيرت بل وربما حصل تلحق في الالتقاط في الغرب . ولكن حدث الالتقاط وبدأت تعكس ذلك الأدبيات الاجتماعية . وكأمنلة على التغير : تجربة الصين ، الجزائر ، فيتنام ، وثورات الانقلابات في أمريكا ذاتها . كلها كانت عوامل هزت العلوم الاجتماعية نفسها والعلماء الاجتماعيين . فبدأوا يراجعون ، وينتقدون ماكتبوا عن هذه المجتمعات والانقلابات في الماضى . والعامل الأهم هو أنه نتيجة للثورة المواصلات والاتصالات ، عرفت قطاعات كبيرة معلومات مباشرة أكثر من دول ومجتمعات العالم الثالث واكتفى بهذه القدرة .

أسـمـد :

نحن الآن مهتمون بالخلاصة التى نريد تأكيدها في نهاية هذا اللقاء . ما رأيك دكتور على ؟

على :

من الحديث استخلص أن هناك صورة في الغرب متوارثة من العرب منذ قرون طويلة كان من صالح المستعمر أن يثبت معالم هذه الصورة . ومن ناحية أخرى ، حتى ولو صدق في تصوير الصورة التى يمكن أن يعتبرها بمقاييسه هو صورة دقيقة ، إلا أن عقلية التى توارثتها كانت تلون ما يراه ، ولذلك لا يرى الحقيقة كما هى ، حتى وإن أراد . طبعاً حدثت تطورات في مجال العلوم الاجتماعية كما ذكر د . إبراهيم وهى قد ساعدت على تطور صور بعض مجالات الواقع العربى . والذي يهينا كعرب أننا يمكن أن ندخل منظوراً جديداً في مناهج العلوم الاجتماعية يعكس خلفياتنا وقيمنا الحضارية في رؤية الواقع الاجتماعى وفي رؤية الآخرين . وفي هذا المجال لا أدري لماذا نحن لم نتحرر لحد الآن من الصورة التى فرضها علينا الغرب ، ولا نحاول أن نشترك

معه على الأقل في معرفة الذات ، ومعرفة الواقع الاجتماعي لتكون هذه الصورة هي المنطلق لمعالجة مشاكلنا ، حسبنا نريد وليس حسب الصورة التي فرضت علينا .

المسعد :

هسي دعوة اذن للماء الاجتماع العرب للكتابة صورة حقيقية وموضوعية عن مجتمعاتهم وطبعا هي دعوة للجميع .

سليم :

الموضوع ذو شقين : الاول ، في الوقت الحاضر العالم الغربي جاهز لمعرفة اكبر من العالم العربي ، بسبب دوره (الاستراتيجي) ودور النفط ومشكلة الشرق الاوسط . وهذه العوامل جعلت العالم الغربي متقبلا اكثر للمعرفة من العالم العربي بسبب حاجته وسرعة التشابك والترابط في هذه الامور . والمقدين الاخيرين بامريكا مثلا خصصا لدراسة ومحاولة تغيير الصورة عن أمريكا اللاتينية ، والسبعينات والثمانينات ، بسبب النفط ، ستكون مخصصة للعرب ليلعبوا دورا اكبر . اذن هناك حاجة كما ذكر الدكتور على لدراسات عربية جديدة تنبع من واقعنا ومصير حياتنا .

لما الشق الثاني فهو محاولة تغيير الصورة الموجودة في العالم الغربي . ففي أمريكا ، اذا عرفنا كيفية التحدث اليهم وتقديم الاشياء بالصورة التي هم تموتوا عليها ، فان لديهم قابلية للفهم ولسماع وجهة نظر جديدة وهم الآن على استعداد لذلك . فيجب الابتعاد عن الصورة الماطفية ، والابتعاد عن الترجسية ، والاعتراف بالاطفاء ، ومحاولة تغييرها .

هيثم :

بمعنى آخر ، عدم الدفاع بطريقة عيباء عن واقع المجتمع العربي . ووصفه كما هو وبصورة ايجابية وموضوعية وعلمانية . والخلاصة ان المسؤوليات مع الجامعات في الدول العربية . ما مسئولية علم الاجتماع في الجامعات العربية لتغيير هذه الصورة ؟ ثم مسئولية العرب في الخارج من خلال التنسيق في تغيير هذه الصورة ؟

مسعد الدين :

الذي اخلني اليه ثلاثة امور :

١ - ان يستمر الغرب في تصحيح الصورة الموجودة في الادبيات الاجتماعية عن العالم الثالث وعن المجتمع العربي ، الا اذا تغير هذا الاخير نفسه . لذا لابد ان ننطلق من الواقع - نغير

انفسنا ونؤكد ذاتنا . وهذا هو تغيير الواقع .

٢ - المجتمع الغربي نفسه يمر بأزمة ثقة في قيمه ومعاييره وفي نظمه وهي التي أدت به الى عدم الاخذ بشكل مطلق بكل المقاييس التي استخدمت في الماضي والتي ركزت على كمال مجتمعاته ونقص مجتمعاتنا . وهذا شيء ايجابي في الغرب يشكرون عليه . وهم بدأوا يشكون في مؤسساتهم وقيمهم ويراجعونها . وننتهز هذه الفرصة لعمل توازن . وهنا التفاضل، والتكامل يتعامل كي يصبح مساواة .

٣ - دور علماء الاجتماع العرب دور استراتيجي . وجبذا لو ان بعض المقترحات التي قدمت هنا تجد عناية من قبل الجامعات العربية وخاصة جامعة الكويت .

أسعد :

شكرا لكم جميعا ، ومجددا نأمل أن يكون هذا اللقاء ، بداية تعاون مستمر بيننا .

الحركات الفلاحية في لبنان

(بيروت ودمشق : دار الفارابي ودار الجماهير ، ١٩٧٢) ، ٢٥٦ صفحة . الثمن

٦ ل. ٠

مراجعة د. هاني فارس *

عاش لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر تسخّر نظامه الاتطاعي ، بشقيه الاقتصادي والاجتماعي ، وبداية تكون العلاقات الرأسمالية فيه . وغلب على عملية الحصول من الاتطاعية الى الرأسمالية طابع العنف الذي استمر ، على فترات متقطعة ، طوال عقدين من الزمن . وشكل أداة التغيير في هذه المرحلة تحالف واسع ضم الفلاحين ، والحرثيين ، وطبقة البورجوازية الناشئة في المدن والقرى الكبيرة . واتسمت الحركة المناوئة للاتطاع في لبنان بصفتها « الشعبية » ، مما يعطيها طابعاً فريداً نسبياً في تاريخ المشرق العربي ويجعلها تستحق الدراسة بتمعن . إضافة الى انه كان للحادثات التي وقعت آثار بعيدة المدى مهتت بطابعها الخاص الممارسات والمؤسسات السياسية للبنان حتى وقتنا الحالي .

يهدف كتاب « سميليانسكيا » الى تبيين التغييرات التي طرأت على النظام الاتطاعي ، والاسباب التي أدت الى ظهور الحركة المناوئة للاتطاعية . كما ويتابع الكتاب المراحل التي مرت بها هذه الحركة ، ونشاطاتها ، والحرب الطائفية بين الدروز والموارنة التي نجمت عنها (ص ١٠٠) . وللكاتب ميزتين أساسيتين . الأولى كونه دراسة رائدة مسهبة لأحداث النصف الأول من القرن التاسع عشر في لبنان تتبع المنهج الماركسي في التحليل . وميزته الثانية ان المؤلف قامت بمراجعة مصادر أولية لم تستعمل من قبل هي ارسيفات وزارة الخارجية الروسية المحتوية على تقارير فاضلها في بيروت وسفارتها في القسطنطينية ، بالإضافة الى المصادر المعروفة الأخرى . ويحتوي الكتاب على مقدمة ، وخمسة فصول ، وخاتمة .

أما الفصل الأول فيتناول عملية إنتاج السلع النقدية وتخصص الاقتصاد اللبناني في هذا المجال الى حد انه ناق جميع المناطق المجاورة . وترجع الكاتبة هذا التطور الذي ابتدأ في أواخر القرون الوسطى وتسارع بشكل ملحوظ في القرن التاسع عشر الى أن لبنان لم يكن ينتج سوى ريع حاجته من الأغذية ، مما اضطر الأهالي الى إنتاج سلع نقدية تمكنهم من شراء القمح والرز والذرة وغيرها . ورافق هذا تطوري السوق الداخلية ، كما وتوطدت العلاقات التجارية مع باقي أجزاء سورية الطليمية . وشهد النصف الأول من القرن التاسع عشر حركة نمو سريعة في إنتاج الحرير بحيث أدى ذلك الى تشكل مراكز تجارية وحرثية جديدة (ص ١٥) . إلا ان هذا التطور اصطدم بمعتبين : تمثلت الأولى في نظام الاتطاع الذي حافظ على سيطرته السياسية ووسع رقعتها ، كما وضاعف من استغلاله الاقتصادي . مشهد المجتمع اللبناني في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، مثلاً ، توسع الملكية الاتطاعية غير المشروطة والضمخية

على حساب الفلاحين (ص ٣٧ - ٤٢) . وازدادت الضرائب (ص ٥٣) وسادت أوضاع الفلاحين عامة (ص ٥٩) . ولحق هذا حالة خطيرة من عدم الاستقرار والتجسس ، ذلك أن بروز النظام الرأسمالي لم تواكبه علاقات رأسمالية (ص ٢٣) . أما العقبة الثانية فقد تبلورت بعد انحسار حكم محيد على عن لبنان وعودة السلطات العثمانية ، وتمثلت نفسى رضىوخ الأخيرة الى مطالب القوى الأوروبية وربط الاقتصاد المحلى بالسوق العالمية . وهكذا شرعت الابواب أمام النشاطات الاقتصادية للاراسمال الاجنبى مما ادى الى ظهور طبقة من التجار والمرايين المحليين تدعى بالتبعية للشركات التجارية الأوروبية (ص ١٩) ، وإلى القضاء تدريجيا على الصناعة المحلية وتحويل البلاد الى سوق للسلع الأوروبية (ص ٢٢ - ٢٣) ، وإلى انهيار الاقتصاد الطبيعى وربط الفلاحين بالسوق وتذبذباته (ص ١٢٠) .

وبينما يعالج الفصل الاول المقدمات الاجتماعية والاقتصادية التى مهلت على قيام الحركة المناوئة للاقطاعية ، يركز الفصل الثانى على المقدمات السياسية لهذه الحركة . ويستعرض الفصل ممارسات الامير بشير الثانى خلال فترة حكمه الطويلة والتي هدفت الى مركزة الإدارة ، وتفتيت وحدة الطبقة الاقطاعية والقضاء على نفوذها (ص ٦٦) . وبالرغم من الفوائد التى حققتها هذه السياسات ، الا أنه كان لها مذلولات خطيرة . فلقد اضطر الامير الحاكم ، من أجل ضرب الطبقة الاقطاعية التى كان معظمها من الطائفة الدرزية ، الى الاستعانة بالسكان ورجال الدين المسيحيين من الطائفة المارونية . ولتأمين ولاه هؤلاء ، اهدى عليهم الاميازات ، كما ووزع عليهم العديد من ممتلكات الاقطاعيين الدروز . وكنت النتيجة أن تازمت العلاقات بين الطائفتين ، وبقيت كذلك حتى تفجرت على شكل حرب أهلية طائفية فيما بعد (ص ٦٧) . ومن النتائج التى ترتبت على سياسة الامير الحاكم ، بعد أن اقام فرق مسلحة منتظمة وأنشأ قصر بيت الدين واحاط نفسه بحاشية كبيرة ، أن احتاج الى كميات كبيرة من النقود والعديد من العمال والجند . فقام لسد حاجته بتجنيد الفلاحين فى أعمال السخرة وفى سنن ضرائب جديدة (ص ٦٨ - ٦٩) . وادى ذلك الى قيام عصيانات فلاحية متعددة شاركت فيها الطبقة البورجوازية ، والحرفيين ، وبعض الاقطاعيين الناقمين . وكان أول عصيان توافرت فيه عناصر التنظيم بين التجمعات الفلاحية المتناثرة فى جبل لبنان هو ذلك الذى قام فى العام ١٨٢٠ . وقد تمثل ذلك فى عقد تجمعات جماهيرية ، وانتخاب وكلاء للقرى لتنسيق الاعمال ، ورفع العرائض ، وأنشاء الفرق المسلحة (ص ٧١) . وبالرغم من أنه لم يقدر لهذا العصيان أن يصر طويلا ، الا أنه أرسى سابقة عملت العصيانات اللاحقة على الامثال بها . أما العصيان الرئيسى الثانى ، فقد قام فى ربيع العام ١٨٤٠ على اثر قرار السلطات المصرية جمع السلاح من أيدي المسيحيين بعد أن كانت قد وزعته عليهم لفرض الاستمارة بهم فى احياد العصيانات الدرزية وتمردات أهالى المدن الفلسطينية . وشارك فى العصيان الجديد فئات من مختلف الطوائف كل لاسبابه الخاصة . أما مطلب السبب المتبردين فتتلخص فى عدم دفع الضرائب أكثر من مرة واحدة ، والغاء السخرة ، وتعيين ممثلين من كل طائفة فى ديوان الامير ، وعدم جمع السلاح (ص ٨٣ - ٨٤) . واستمر العصيان حتى تموز من العام نفسه حين وجهت السلطات

جيشا من ثلاثين ألف جندي للقضاء عليه . وتعدداهمية هذا العصيان الى انه شمل البلاد بأكملها،
واته تشكل في معظمه من الفلاحين (ص ٨٨)، وأن البورجوازية ساهمت فيه وشاركت في
قيادته (ص ٩١) ، وأخيرا ، أنه كان بداية لعصر من الثور الإيديولوجي (ص ٩٤) .

ويتناول الفصل الثالث حوادث عامي ١٨٤١ و ١٨٤٥ الطائفية بالتفصيل ، ويحاول أن ينفذ
الى الحقائق الاجتماعية التي قادت الى هذه الصدمات . وتعتبر المؤلفة الصدام الدرزي -
الماروني أحد أوجه تفاعل الفلاحين ضد الاقطاع (ص ١١٥ - ١١٦) . فبعد عودة الأتراك الى
لبنان ، طالب الاقطاعيون الدروز باستعادة ممتلكاتهم وتمييزاتهم التي كان الأمير بشير قد
حرّمهم منها . وكان من الطبيعي أن تصطدم مساعي الاقطاعيين الدروز بمقاومة الفلاحين
والبورجوازية المسيحية الذين رفضوا التخلي عن مكتسباتهم الحديثة (ص ١١٩) . ولهذا تركزت
الاشتباكات في المناطق المخططة حيث كانت غالبية الفلاحين والحرفيين والبورجوازيين من
الموارنة ، وجميع الاقطاعيين تقريباً من الدروز . وبالإضافة الى العوامل المحلية ، تستعرض المؤلفة
مؤثرات الدول الأجنبية وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للبنان والدور الذي قام به ممثلي هذه
الدول في تأزيم العلاقات بين الطائفتين . وأدت الصدمات المسلحة بين الدروز والموارنة الى
إعادة تركيب النظام السياسي في لبنان بحيث قسمت البلاد الى قائمتائيتين ، أحدهما درزية
والأخرى مارونية . وانشئت في القائمتائيتين مجالس طائفية كان لها سلطات قضائية ،
وصلاحية توزيع الضرائب والإشراف على جبايتها (ص ١٨٣) . وبالرغم من أن النظام الجديد
استطاع لتخفيف من تعسف الاقطاعيين الدروز في المناطق الوسطى والجنوبية ، إلا أنه أخفق
في أمرين : أولا ، لم يحد من سلطة الاقطاعيين الموارنة في القبايلية المارونية ، وثانيا ، رسخ
العداء الدرزي - الماروني وكان بمثابة « تنظيم حرب أهلية في لبنان » (ص ١٥٠) .

ويمالج الفصل الرابع إبعاد الحركة الفلاحية في لبنان الشمالي ويركز على ثورة الفلاحين
في كسروان التي تعتبر من أهم الأحداث في تاريخ الحركة الفلاحية . وتعرض المؤلفة
الظهورات الاقتصادية في فترة الخمسينيات والسبعينات التي أدت الى زيادة قوة البورجوازية
والمصائب التي واجهت القطاع الزراعي بسبب الأزمة التجارية العالمية التي أعقبت حرب
الغرم . وتشير المؤلفة الى النشاط الثقافي والاجتماعي الذي رافق هذه الأحداث ، كشوء

المنظمات الثقافية ، والصحف ، وصندوق مكتب مؤلفين متتورين ، مما أدى الى تقوية المشاعر
ونشر الأفكار المناهضة للاقطاع . وتقيم المؤلفة عصيان كسروان على أنه « نتيجة حتمية » لارتقاء
سكان لبنان من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (ص ١٨٥) . أما مطالب العصاة
فلقد حددتها رسالة ممثلي القرى المرفوعة الى البطريرك الماروني بتاريخ ١٧ كانون الأول من العام
١٨٥٨ التي احتوت على مطالبة بإلغاء الرسوم الاستثنائية المجابة من الاقطاعيين ، والاعتراف
بالوكلاء المنتخبين من الأهالي ، والعمل بمبادئ المساواة والحرية للجميع بدون تمييز ، والمساواة
القضائية بين أصحاب الاقطاع وأبناء الشعب (ص ٢٠٢ - ٢٠٣) . ولكن العصيان الذي
ابتدا سلميا وأصلحيا ، سرعان ما انتشر بين الفلاحين واكتسب صفات أكثر راديكالية. وقرر
الفلاحون في اجتماع شعبي طرد جميع آل الخازن، وهي العائلة الأولى بين الاقطاعيين الموارنة ، من

كسروان ، ثم صادروا أراضيهم وممتلكاتهم (ص ٢١٢ - ٢١٣) . وخلالها للثورات الفلاحية التي قامت في إيران والنتيبت في المرحلة الزمنية نفسها ، لم يوزع المعصاة الاراضى على انفسهم ولم يحولوها الى ارض مشاع ، بل اباحوا للفلاح الذي يعمل في الارض استئجارها بدون لقاء (ص ٢٢٢) . واتام المعصاة سلطاناً فلاحية علت وكانتا جمهورية مستقلة ، وكان لها اجهزتها الادارية والقضائية الخاصة بها . وعلى اثر هذه التطورات واتضح خطورة الوضع الجديد على النظام الاجتماعي بأكمله ، بدأت التناقضات ضمن صفوف الحركة الفلاحية تطفو الى السطح . وانتشلت صفوف الحركة ما بين « معتدلين » و « راديكاليين » . وتمثل الفريق الاول « باميان الريف » ، اى فئة الطبقة البورجوازية والفلاحين الموسرين ، بينما تمثل الفريق الثانى بالفلاحين المعدمين . وكان محور الخلاف هو مسألة الارض وخوف الاعيان من ان تتسع مطالب الفلاحين لتشمل أراضيهم المورجة وممتلكاتهم . ولهذا عمد هؤلاء الاعيان الى التحلى من العديد من المطالب وارتضوا بعودة آل الخازن الى مقاطعتهم مع تنقيدهم سلطتهم . وابتدأت الاحداث تتلاحق بسرعة واتخذت لنفسها خطاً مغايراً . ذلك ان لبنان اندفع نحو الصراع الطبقي من جديد وقامت أحداث ١٨٦٠ المشهورة المشؤومة . وتسر المؤلفة هذا التحول على انه من عمل كبار رجال الدين الموارنة بعد تيقنهم من فشل محاولاتهم في استئصال الحركة الفلاحية واستمرار الاخيرة في الانتشار والتوسع وذلك بهدف احتلال الصراع الدينى مكان الصراع الطبقي (ص ١٨٥) .

أما الفصل الخامس والاخير فيتناول الصدامات بين الدروز والموارنة في العام ١٨٦٠ التي لم يعرف لها تاريخ لبنان من قبل مفيل . ولقد طغى الانقسام والنزاع الدينى في هذه الاحداث على الانقسامات والتزايدات الاخرى وغرق لبنان في حمام من الدم . وصور لجباهير السلاحين الموارنة ان صراهم مع الدروز سيسمح لهم بالفلاص من التعسف الاتطاعى . وتشير المؤلفة الى ان الجانب المارونى ابتدا بالامداد للممركة قبل وقوعها بزمان ، وبمعركة ورياء الفرنسيين الذين مدوهم بكبيات كبيرة من الاسلحة . وانتظم هذا الجانب تحت قيادة « الرابطة المسيحية المحلية » التى ترأسها المطران طوبيا عون ، والى كان مجولوها من تجار ومرابو بيروت ودير القمر (ص ٢٣١) . أما الطائفة الدرزية ، فانتظمت تحت قيادته ارستقراطيةا الاتطاعية بزعاية الشيخ سميد جنبلاط الذى اقام صلة وثيقة بالانجليز . واسفرت الاشتباكات عن حرق قرابة المئة وخمسين قرية مسيحية ، وعشرات القرى الدرزية وتدمير زحلة ودير القمر تدميراً كاملاً ، وسقوط الآلاف من القتلى وتهجير عشرات الآلاف من المواطنين . وكان أحد نتائج الصدامات ، ترمزغ السلطة الفلاحية في الجزء الشمالى من جبل لبنان وانهارها بسبب عدم تمكنها من المشاركة الفعالة في أحداث المناطق المختلطة في جنوب الجبل . وقام المفردون بالتوقيع في ٢٩ تموز ١٨٦٠ على بيان بالوافقة على عودة بشايخ الخازن الى كسروان (ص ٢٣٩) . ويعد ان هذات الاوضاع في لبنان ، عادت تأنفجرت في دمشق حيث قامت مجازر دينية مرعبة . وادى ذلك الى تدخل الدول الأوروبية التى قررت ارسال حيلة عسكريسة فرنسية لاحتلال سوريا لمدة ستة اشهر . وقد جرى في ما بعد تهديد هذه المدة ثلاثة اشهر اخرى . وشكلت لجنة دولية للنظر في اوضاع

لبنان أصدرت في العام ١٨٦١ ما عرف « بالنظام الاساسي » الذي ارسى قواعد نظام
المصرفية . ونص هذا النظام في البند السادس على: « المساواة بين الجنيح امام القانون ، والغاء
كل امتيازات القطاعيين ، وخاصة اصحاب المقاطعات منهم » (ص ٢٤٣) .

يضيف كتاب **الحركات الفلاحية في لبنان** الى التحليلات التي قدمت لاحداث النصف الاول
من القرن التاسع عشر بعدا جديدا . فمن خلال التركيز على التغيرات التي طرأت على القاعدة
المادية لمجتمع جبل لبنان ، تمكنت المؤلفة من تفسير المرامات الاجتماعية والطبقية ، والاحداث
السياسية ، بشكل افضل مما كانت عليه الحال في الدراسات السابقة . ولقد مكنتها ذلك من تلامس
ثلاثة اخطاء رئيسية فاشحة تعاني منها تلك الدراسات : تفسير الاحداث باعادتها الى سلوك
ورغبات بعض الافراد المتنفذين ، او تصور النزاعات المجتمعية على انها نتيجة اختلافات لاهوتية
بين الجماعات الدينية التي يتألف منها المجتمع اللبناني او الغاء تبعات الصدامات على تدخلات ، واهواء
ومصالح الدول الاجنبية . ولكن ، وبالرغم من ميزة هذا الكتاب ، الا انه لا يخلو من بعض النواقص
والمغالطات والتناقضات الذاتية . فالاطار النظري الذي تستعين به المؤلفة يحدد لها منهجا
في البحث يتمتع بميزات ونواقص ، كما هو الحال في معظم ، ان لم يكن في كل المناهج المتبعة
في دراسة الظواهر الاجتماعية ، خاصة اذا طبقت هذه المناهج على حدة . ان المنهج الماركسي
في التحليل الذي تعتمده المؤلفة يعانى من امرين : اولا ، التركيز على المجتمع كوحدة دون الالتفات
الى الجماعات التي يتألف منها هذا المجتمع والتي تقوم باداء اوار سياسية وثانيا ، اعتبار
التغيرات المادية على انها تعكس نفسها دائما في صراع طبقي دون الالتفات الى الانقسامات
المعقدة التي قد تنجم من مثل هذه التغيرات . ولهذا نرى المؤلفة تتابع بدقة وتفصيل الاحداث
التي مر بها المجتمع اللبناني وتنفل كليا تعريف الجماعات الدينية التي تألف منها المجتمع ،
وخصائصها ، ومواقعها الطبقية ، وكيفية تأثير هذه الاحداث فيها . ويمكننا تلمس المصاعب
التي واجهت الدراسة بسبب القيود التي يضعها المنهج المعتمد في المقاطع التالية : اولا :
اعتراف المؤلفة بعدم قدرتها على تفسير احداث ١٨٤١ الطائفية بعد ان كانت الطوائف قد وحدت
كلمتها في عصيان ١٨٤٠ ضد الحكم المصري (ص ١١٣) . ثانيا : تفسير المؤلفة احداث ١٨٦٠
على انها نتيجة خوف رجال الدين الموارنة من اتساع الحركة الفلاحية في الشمال وعدم قدرتهم
على استيعابها مما دعاهم الى اصطفاق الفتنة (ص ٢٢٥) . ان هذا التفسير لا يتلامم وحجم
الكارثة التي لحقت بالمجتمع اللبناني او درجة البغض والكراهة التي كشفت عنها هذه الحوادث ،
ويشوبه الكثير من التبسيط ، وحتى السذاجة ، ذلك انه لو لم يكن للكنيسة مقدرة على السيطرة
على عقول وسلوك الناس ، لما استطاع بعض رجالها ان يدمموا بهم الى حشر
اهلية كاثي قامت في العام ١٨٦٠ . ثالثا : تنبه المؤلفة الى ازدياد الوزن السياسي لرجال الدين
الموارنة في العام ١٨٤١ وكان ذلك لم يكن نتيجة تطورات داخلية جرت ضمن الطائفة
المارونية خلال فترة طويلة من الزمن* . وايضا : تتحدث المؤلفة عن تفكك داخل الطبقة

* تقول المؤلفة « وفي تلك الاشياء ازداد وزن رجال الدين الموارنة السياسي في البلاد ، حتى ان ... » ص ١٢١ .

الاقطاعية تم بين الدروز والموارنة بسبب سياسات الأمير بشير الثاني ساهم في بلورة الحركة المناوئة للاقطاع . وتقول الكاتبة ان الخلاف ضمن الطبقة الاقطاعية كان من اسباب قيام الصراع الدرزي - الماروني (ص ٣) . ان هذه المقولة هي ، في احسن الاحوال ، مشكوك في صحتها تاريخيا . بل ان العكس هو الصحيح . فهناك العديد من الوقائع التي تشير الى تماسك هذه الطبقة حتى في الاوقات التي اضطهد فيها الاقطاعيون الدروز . اما المنتفع الرئيسي من سياسة بشير فكانت البورجوازية المسيحية وخاصة المؤسسة الدينية المارونية التي بقيت تطالب باعادته الى الحكم منذ تنحيته وحتى وفاته . هاهنا : تقول المؤلفة في مضمار شرحها لعصيان كسروان ان « شعور التضامن الطبقي مع الفئات الاقطاعية لم يكن ليركهم (اي البطريرك وكبار رجال الدين الموارنة) ولو للحظة واحدة » (ص ١٨٨) . ان هذا الحكم يغفل كليا دور قادة الكنيسة في حركة كسروان ويترك القارئ بدون تفسير موضوعي لمعاداة كبار رجال الدين الموارنة للطبقة الاقطاعية الدرزية . ساديسا : وأخيرا ، تقع المؤلفة في بعض التناقضات الذاتية وذلك بسبب عدم تبنيتها من تفسير ظاهرة العداء الديني تنسيرا مرضيا ومتكاملا . فهي تجادل ، مثلا ، ان رجال الدين الموارنة كانوا ، في محاولة منهم لاختاد أحداث ١٨٤١ ، يدعون الى الحب والطاعة ويعبرون ، في الوقت ذاته ، عن تأييد ديماغوجي لطالب الفلاحين (ص ١٢٢ - ١٢٣) . ولا توضح المؤلفة كيف يمكن لمل هذا الموقف ان يؤدي الى اخاد الهيجان . وتقع المؤلفة في تناقض مسائل حين تؤكد اننا لا نعلم ما اذا كان البطريرك الماروني يعمل على « استغلال احتدام العداء بين الدروز والموارنة ام لا » (ص ١٢٥) ، ثم تعود في موضع آخر لتقول « .. ان زعيم الكنيسة المارونية لم يتغلب على عزمه على استغلال العداء بين الموارنة والدروز » (ص ١٣٤) .

ان العديد من التناقضات والمغالطات المذكورة كان يمكن تلافيها لو تتبعنا المؤلفة التطورات التي كانت تجري ضمن الطوائف ، وخاصة الطائفة المارونية . ذلك ان الفترة ، ما بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر ، شهدت « تطييف » (Confessionalization) الموارنة وتولى المؤسسة الدينية قيادة الطائفة كما وانها مثلت مصالح البورجوازية المارونية خاصة وانها كانت هي نفسها اكبر مالك في جبل لبنان ، حيث قدرت ملكيتها للأراضي في منتصف القرن التاسع عشر (بحوالى ربع السطح الكلي للجبل *) . ان اوضاع الكنيسة المادية ، وسيطرتها على جميع مرافق التعليم في الجبل ، وتواتر تنظيم هرمي لديها تمتد اطرافه في جميع انحاء البلاد ، يفسر لنا عدائها للاقطاع الدرزي والماروني ، وحقيقة دورها في أحداث كسروان ، وفي الصدامات الدرزية - المارونية ، وفي ادخال الممارسات والمؤسسات الطائفية الى المجتمع اللبناني .

* انظر

Charles Churchill, Mount Lebanon: A Ten Years' Residence From 1842-1852. Vol. III (London: Saunders & Otley, 1853), Pp. 88-89.

الإنسان المتفوق

مراجعة د . فيصل مرار *

— Joseph R. Royce, The Encapsulated Man (Von Nostrand Reinhold Company, New York, 2nd edition, 1972).

مؤلف الكتاب موضوع المراجعة حائز على الدكتوراة من جامعة شيكاغو ، ويشغل الآن وظيفة أستاذ ، ورئيس مركز الدراسات العليا لعلم النفس النظري في جامعة البرتا بكندا . وقد شارك في العام ١٩٥٥ ، ضمن هيئة التدريس التي قامت بتجربة التدريس المشترك بين الفروع التعليمية ، والتي تمت برعاية مؤسسة نورد . وفي العام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ساهم في حلقة دراسية حول « طبيعة المؤسسات الاجتماعية » كما عمل في العام ١٩٥٧/٥٦ منسقا لحلقتين دراسيتين حول « العلم والحضارة » و « طبيعة الإنسان » في جامعة رولاند . وفي العام ٥٧/١٩٥٨ ساهم في حلقة دراسية مشتركة للجامعات حول « قواعد الاجتهاد » . وللمؤلف عدد من المقالات ويحصل من عدة كتب في علم النفس .

ورغم ان الكتاب الذي نحن بصدده يميل للاعتماد على البحث العلمي ، الا انه قلما يعرض اية بيانات لتدعيم الفرضيات المطروحة . ويتميز بأنه يساعد المرء على تفهم مختلف طرق البحث عن الحقيقة وينتقد عدم كفاية كل منها . ويتألف الكتاب من قسمين وتسعة فصول . أما القسم الاول ، فعنوانه « المعضلة » ، ويحتوي على خمسة فصول تتناول بحث الإنسان عن الحقيقة . وفيها يعين الكاتب أربع طرق للوصول الى الحقيقة . وهو يعالج مسألة التفوق (Encapsulation) في الفصل الثالث ، لينتهي في الفصل الأخير الى بحث التفوق في العلوم والفلسفة الوضعية المنطقية (Logical Positivism) .

أما القسم الثاني ، « الخلاص » ، فيشدد على تطوير المعنى ، والقيمة ، والبنية ، والشخصية . وفي هذا الجزء ، يتناول المؤلف علم النفس ، والدين ، والوجودية ، والرمز ، والاسطورة ، والحقيقة . ويشدد الفصل الأخير على تعليم غير المتخصصين (Generalists) وعلى سبل الانتماء من التفوق .

ويهتم الدكتور رويس في تحليله الرئيسي بالبحث عن الحقيقة . وهو يعتبر العلم والفن والدين سبلا غير واثية للوصول الى الحقيقة المطلقة . ويشدد على أهمية الثقافة العامة وضرورة التحرر من التفوق . كما يفترض المؤلف ان الإنسان المعاصر يعاني من انشغاله الى الحان لا معنى لها ، مستندا في ذلك الى الفكرة العالمة حول بحث الإنسان المعاصر عن توجهات جديدة للحياة . وتشير الحركات المعاصرة مثل الوجودية ، والوضعية المنطقية ، وكذلك الاهتمام المتزايد بالدين ، الى عدم كفاية القيم التقليدية .

* استاذ الاقتصاد بالجامعة الأردنية .

والتوقع بالنسبة الى الكاتب ، هو ادعاء امتلاك الحقيقة كاملة « حين يمتلك المرء جزءا منها ليس الا . » وتوجد ثلاثة مستويات مختلفة للرجل « المتوقع » :

(١) الرجل الذى يدعى رؤية الحقيقة المطلقة .

(٢) الرجل الذى يدعى امتلاك نظرة شاملة .

(٣) الرجل الذى يرى العالم بمفاهيم مثل أميركا أولا وقبل كل شئ وإن الرجل الأبيض منمر متفوق .

والكتاب قيم بالنسبة لعلماء الاجتماع وعلماء النفس . وهو مهم للفير اختصاصى مثلما هو للاختصاصى . ومع أنه ليس كتابا مدرسيا ، فإن له أهمية حيوية بالنسبة لأولئك الذين غالوا فى قدرة العلم والتخصص على الوصول الى الحقيقة .

يرى « رويس » أن هناك أربعة مذاهب للوصول الى الحقيقة :

(١) العقلانية (Rationalism) : وتفتقر عدم صحة أى شئ ما لم يكن منطقيا ، وتستند الى شرط متصل من المنطقى حتى اللانطقى .

(٢) الحدسية (Intuitionism) : حيث يدعى العاقل بالحدس أنه يصرف بالادراك المباشر أو الواضح . وهو ليس صوفيا ، لكنه يثق فى تحسس تشكيلات الحوافز المعقدة .

(٣) التجريبية (Empiricism) : وفيها نعرف بواسطة الادراك الحسى ، ويكون الشئ صحيحا اذا لوحظ بدقة . وتستند هذه الطريقة الى طيف متصل من الادراك الحسى حتى عدم الادراك الحسى .

(٤) السلفية (Authoritarianism) : حيث نعرف بمجرد الاستناد الى مرجع ما . وهذه طيف متصل من الايديولوجية حتى الوهم .

ويرى المؤلف أن أيا من هذه الطرق لا يطل على الحقيقة ، بل أن كلا منها معرض للتوقع . والحقيقة التى يقصدها فى بحثه نوعان :

(١) الحقيقة المحددة (أو أفضل تقدير لدينا الجوهر الاشياء) .

(٢) الحقيقة المجردة (أو الروح الخالصة للاشياء) . والاولى قابلة للاختبار ، بينما الثانية ليست كذلك .

ومضى حديثه من التوقع والحقيقة المحددة ، يعتقد الكاتب أن الاختصاصيين والطباء والفنانين وغلاة المتدينين ، الذين يسعون للحقيقة بمنهج معرفة وحيد إنما هم أصحاب رؤية محدودة للعالم .

لإنسان بطبيعته محدود في قدرته على التعلم والتفكير ، وقاصر عن فهم العالم المحيط به وعن معرفة كل شيء ، وهو أيضا قاصر عن استيعاب العالم المحيط به وبما في ذلك عالمه الخاص . حتى أن مخطئة الإنسان محدودة . ولا يمكن أن نتوقع أن يعرف الإنسان كل شيء .

وبصرف النظر عن هذا القصور المشار إليه أعلاه ، يعتقد البروفيسور رويس أن البحث عن الحقيقة المطلقة من ضروري في وجود الإنسان ، وبالنسبة للفلسفة الوضعية المنطقية ، فإنه يعتقد أن الوضعين قد ميزوا بين المعاني المدركة (الحقيقية) وغير المدركة (الانفعالية) . وهو يشك في موقفهم تجاه مسائل مثل « ماذا تعني ؟ » و « كيف تعرف ؟ » . ويعتقد المؤلف كذلك أنه طالما لا توجد حقيقة مطلقة واحدة ، فلنستوضح على الأقل وباستمرار الحقائق التي تبدو مضيعة في نقطة محددة من الزمان والمكان . لنجتهد ونتجاوز حدود الحقائق المقبولة ، وفي الوقت نفسه يجب ألا يخذلنا انطباعنا عن الحقيقة بكونه الحقيقة المطلقة .

أما القسم الثاني من الكتاب ، فهو سره البحث في ضرورة الانتماء من التوقع من أجل وصول الإنسان إلى الرؤية الواسعة للحقيقة . وهنا يتصور المؤلف أن مفتاح المعاني الشخصية يمكن في تركيب الهياكل التي تكون للفرد معارفه وقيمه . ولكل فرد نظام من القيم ذو أبعاد ستة :

- (1) نظري (اكتشاف الحقيقة) .
- (2) اقتصادي (معنى بما هو مفيد) .
- (3) جمالي (معنى بالحدث الفني في الحياة) .
- (4) اجتماعي (حب الناس) .
- (5) سياسي (السلطة) .
- (6) ديني (الوحدة) .

والقيم هي التي تحدد كيف وماذا ندرك . كما أن تحليل المؤلف للتوقع يتقارب مع فكرة الدين فالإنسان غير المتوقع فعلا هو في أعماقه رجل تقى ، لأن كليهما يبحثان عن القيم المطلقة ، وعن معنى وجمال الحياة . وعلى صعيد مختلف ، يتناول الكاتب بالشرح مفاهيم أخرى تتعلق بالحقيقة ، وهي الرموز والأساطير التي تعتبر نظائرا أو استعارات تتوسط بين الإنسان والحقيقة (دون إمكانية معرفة هدفها) .

كذلك ، يعتقد الدكتور رويس بضرورة تنمية العقل من أجل سعيها للانتماء من التوقع . وهو يخشى من كون التخصص الزائد ، على الرغم من تزويده لنا بوعي الحقيقة الخارجية ، إلا أنه لا يضيف شيئا للحقيقة الباطنية . أن الاختصاص بالنسبة إلى المؤلف ، هو ذلك الراغب في فهم شمولية الأشياء ، والذي يتخذ القرارات على أساس من المعرفة والحكمة ، وعليه التخلي عن التخصص الضيق وعن النزعة المهنية لصالح الثقافة الواسعة والفنون العقلية Liberal Arts* .

* الفنون العقلية = اللغات والعلوم والفلسفة والتاريخ .. الخ ، التي تؤلف برنامج التعليم في كلية (تميزا لها من الدراسات المهنية أو التقنية) .

وهكذا ينظر واضع الدراسة التي نحن بصددھا الى الانسان غير المتوقع على انه :

(١) ذو ثقافة متحررة متكاملة لا اختصاصية .

(٢) متحرر نسبيا من المواقف المتحيزة بسبب الجنس ، واللون ، والدين ، والائتماء الحزبي والجنسية .

(٣) يعكس أوسع وأعمق صورة ممكنة للحقيقة سواء كانت خارجية (الكون) أو داخلية (الانسان) .

وهو ، أخيرا ، الانسان الذي يرى للحقيقة سبلا متعددة ، ومحقق لذاته بالفعل . كما انه مندمج في صراع دائم ليصل الى الكمال . انه رحيم ورقيق الشموخ وعميق التفكير ويتوق الى الوحي المطلق .

اننا نرى أن The Encapsulated Man مهم بسبب تحليله للطرق المختلطة للبحث من الحقيقة . وهو يلفت انتباه المرء الى نواحي محددة في المناهج الاختزالية للبحث عن الحقيقة المطلقة . ولعل أهم ما يميز الكتاب هو مساهمته بتعيين المناهج الأربعة للبحث عن الحقيقة والقول بعدم كفاية الفنون والعلوم والدين للوصول الى الحقيقة المطلقة . هذا علاوة على دعوته الى نقاش لا اختصاصية ثلاث صفات الانسان غير المتوقع . وهذه الأمور الثلاثة تساعد في توضيح بعض جوانب التعاملات اليومية التي يسودها كثير من القموض في أذهان القراء .

وإذا أتيننا الى نقد الكتاب فإنا نسجل الملاحظات التالية :

(١) مع أن افتراض المؤلف ، بعدم كفاية كل من العلم والفن والدين منفردا للوصول الى الحقيقة المطلقة ، افتراض صحيح نظريا ، إلا أن الكاتب لا يعالج فرضيته بطريقة ذرائعية (Pragmatically) وهو يؤكد أن الحقيقة المطلقة لا يمكن الوصول إليها في الوقت الذي لا يعرف ما هيها .

(٢) الكتاب ذو لسة دينية . ويمكن الافتراض أن منهجه في البحث عن الحقيقة منهج صوفي ، وهو يشكك في كل منهج آخر ويقتصر منهاجا ضمينا . وافتراضه أن الانسان محدود ، وبالتالي معرفته محدودة ، منسجم تماما مع التفكير الديني الشرقي حول وجود الله .

(٣) يشدد الكاتب على التعليم العام كأفضل سبيل للوصول الى مرحلة الانعتاق من المتوقع . هذا الحل ، القاموس في تعابير والضعيف في محتواه ، انما هو حل مضلل ، فالمرء يميل للاعتقاد بأن « رويس » انتقد كلا من العلم والدين دون أن يقترح منهاجا عمليا يعمل عليه أكثر أو منهاجا أصبح للمسمى نحو الحقيقة .

(٤) في الجزء المتعلق بفاهيم البنية والرمز والأسطورة والحقيقة ، تحتاج عباراته الغنية الى كثير من التفصيل حتى يستوعبها القارئ .

(٥) مثير دون ضجر — ربما كانت هذه صفة هامة للكتاب الجيد ، انه يثير القارئ .
ومن المستغرب أن هذه الدراسة — على أهميتها — لم تجتذب اهتمام المراجعين ، اذ لم
نستطع وضع يدنا على أية مراجعة سابقة لكتاب البروفيسور رويس وربما كان ذلك جزءا من
معضلة تقوقع الانسان .

البتروك فى التوقىت العربى

Nicola Sarkis, *Le Pétrole à L'heure arabe* (Paris : Stock, 1975)

مراجعة : د . محمد هشام خواجكه

يقع كتاب « البترول فى التوقىت العربى » فى ٣١٧ ص ، وقد صدر فى العام ١٩٧٥ من قبل مؤسسة ستوك بباريس .

أما مؤلف الكتاب الدكتور نىقولا سركيس فهو لبنانى الجنسية سورى الأصل ومن ذوى الخبرة الطويلة النظرية والعملية فى المجال النفطى حصل على الدكتوراة فى الاقتصاد من جامعة باريس فى العام ١٩٦١ وكانت رسالته الجامعية بعنوان : البترول والاقتصاد العربى . ومنذ ذلك الحين وهو يعمل فى الشؤون النفطية فأسس مركز الدراسات النفطية العربى فى بيروت واشترك مع الشيخ عبد الله الطرىقى فى إصدار مجلة البترول والفاز العربى . وهو يعمل مستشارا لمنظمة الدول المصدرة للنفط ، بالإضافة الى أنه عمل مستشارا لعدد من الدول العربية منها : الجزائر وليبيا والعراق وسوريا . كما كتب عشرات المقالات فى الصحافة العربية والأجنبية .

وقد عرف عن المؤلف أنه أحد أوائل الخبراء العرب الذين دعوا الى تأميم النفط العربى وجعله عامل انهاء وتطوير بدل كونه مصدرا للعائدات النفطية فقط . كما كان أحد الداعمين الى استعمال سلاح النفط فى معركة التحرير ضد العدوان الصهيونى .

يتألف الكتاب من ستة أجزاء بالإضافة الى الملاحق الإحصائية . ويتناول الجزء الأول منه موضوع حملة التشويش والتشهير التى تثيرها الصحافة ووسائل الإعلام الغربية والأمريكية ضد الفوائض النفطية فى الدول العربية مشيرا الى المغالطات والاختفاء التى لا بد من التصدى لها بالانفعال لا بالاقوال . مؤكدا على أن الخاية منها هى إعادة تدوير هذه الأموال بهدف استثمارها فى أسواق الدول الغربية وحرمان الدول العربية نفسها من الاستفادة منها فى تطوير اقتصادياتها . ومن هذه الحملات ، على سبيل المثال ، ما نشرته مجلة الايكونوميست البريطانية من أموال الأوك الفائضة التى يمكنها فى فترة ٦ أشهر أن تشتري كل الأسهم المتداولة فى بورصات العالم ، وفى ٣ سنة شراء كل السذهب الموجود لدى المصارف المركزية فى العالم أو فى خلال عشرة أيام شراء الشانزليزيه ٨ دقائق شراء شركة برج ايفل فى باريس .

ولكن الإنسان لن يتمعجب من انحصار الصحافة الغربية فى هذا الدرك من التفكير اذا علم أن الايكونوميست هى شركة يمتلك روتشيلد جزءا كبيرا من أسهمها . ويتساءل المؤلف لماذا نتحدث كثيرا عن أموال الأوبسك ولا نتحدث عن أموال روتشيلد نفسه ؟

✻ استاذ الاقتصاد بجامعة الكويت ✻

وعندما تشتري دولة عربية ١٤٪ من رأس مال شركة المانية ، فإن البعض يصرخ بالفضيحة ولكن عندما يشتري روتشيلد حصص كبيرة في شركات النفط العابلة في الوطن العربي ، او عندما تنهال رؤوس الاموال الامريكية على العالم الثالث لتنهيه وتستلبد خيراته فان احدا لا يشير الى ذلك ابدا .

اما القسم الثاني فيتناول بالبحث « الحرب التي لم تنته » مشيرا الى ان حرب اكتوبر مثلت نقطة تحول كبرى في تاريخ العالم العربي المعاصر ليست فقط بسبب الانتصار العسكري الذي مكن العرب من التخلص من عقدة « اسرائيل التي لا تقهر » وانما لانها أدت ايضا الى دعم الحركة الصاعدة باتجاه التحرر السياسي والاقتصادي والوحدة العربية .

فمن الناحية الاقتصادية أدت الحرب التي تسارع الحركة نحو تصفية الامتيازات النفطية القديمة ، وزيادة سلطة الحكومات المنتجة على القطاع النفطي ونقل سلطة تحديد الاسعار من الشركات الكبرى الى الحكومات المعنية . وقد أدى هذا التحول الى زيادة كبيرة في الاسعار المعلقة بلغت ٧٠٪ كما أدى الى وقف ضخ البترول العربي باتجاه الدول التي تساعد اسرائيل ، اي دخول البترول كسلاح لمال في معركة التحرير .

وقد اشار المؤلف الى مجموعة من الفوائد الناشئة عن التحول السابق منها تأميم المصالح البترولية الامريكية والهولندية في العراق وزيادة حصص الحكومات المنتجة في ملكية الشركات من ٢٥٪ الى ٦٠٪ ، وظهور الدول النامية القادرة على استثمار ثرواتها بنفسها ، وأخيرا ظهور الخلافات بين المصالح الاوربية والامريكية مما دفع اوروبا واليابان الى اتباع سياسات من شأنها زيادة التقارب مع العالم العربي الذي ترتبط مصالحها معه الى حد كبير .

اما من الناحية السياسية فقد ظهر العرب كمجموعة منسقة وذات وزن كبير في التاثير على السياسة والمواقف لعدد لا بأس به من الدول الصناعية والمستهلكة للنفط .

ومع ذلك فان الحرب لم تنته بعد ، فالصراع العربي الاسرائيلي مازال مستمرا وبعيدا عن الحل ، كما ان جهود السلام تواجه سدا منيعا من المؤامرات من قبل اسرائيل . اما شركات البترول التي بدأت عروشها تهتز من تحتها فانها تسمى الى اتخاذ ما يمكن اتقاذه من طريق المشاركة او السيطرة الجزئية وذلك بهدف منع التأميم الكامل والسيطرة الشاملة على الثروات النفطية في الدول العربية . وبناء على ما تقدم يعتقد المؤلف بان على العالم العربي ان يستخدم سلاح النفط مرة ثانية وثالثة وكلما دعت الحاجة الى ذلك ، ويبرر دعوته هذه بقوله :

« ان اليهود طردوا الفلسطينيين من ديارهم في العام ١٩٤٨ ، كما انهم احتلوا اجزاء من مصر وسوريا والصفحة الغربية كاملة في العام ١٩٦٧ . ولا تزال اسرائيل تمتد على جيرانها رغم قرارات الامم المتحدة . ولما كانت اسرائيل لا تستطيع ان تفعل كل ذلك بدون الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لبعض الدول الغربية الكبرى التي تسيطر على جزء كبير من خبرات العالم العربي

وثرواته النفطية ، فان إيقاف تصدير البترول الى هذه الدول لن يكون ، ضمن هذه الظروف ، الا من الامور البيديه التي تملئها مصلحة هذه الدول في الدفاع عن كيانها واستقلالها وكرامتها ويتسائل الكاتب هل يمكن أن ننصور بلدا واحدا من العالم لا يتصرف بنفس الطريقة اذا وجد في نفس الظروف التي يعيشها العالم العربي الآن ؟

اما القسم الثالث من الدراسة فيعرض لموضوع « أزمة الطاقة بين الحقيقة والخيال » . ويتناول المؤلف هنا الحملة الغربية على ارتفاع اسعار النفط مبينا ان الاسعار بقيت منخفضة جدا منذ الحرب العالمية الثانية وان ارتفاعها في العام ١٩٧٤ لم يكن كبيرا جدا اذا ما قورن بارتفاع اسعار المواد الأولية الاخرى والسلع المصنعة وموارد الطاقة البديلة .

فانخفاض اسعار البترول العربي قيسل اتفاقية طهران عام ١٩٧١ بمالة لا تحتاج الى تأكيد . فالاسعار المطننة قبل العام ١٩٧٠ في شرقى الولايات المتحدة للنفط من درجة ٣٤ كانت تساوى ٢٤٠ دولار للبرميل مقابل ١٧٩ دولار لنفط الخليج . ولم تكن حكومات الشرق الاوسط تحصل من هذا السعر الا على ٨٧ سنتا أمريكيا فقط . ورغم ذلك فهذه الاسعار كانت من الهبوط المستمر . فبعد أن كان عائد الحكومة في المتوسط ٨١ سنتا من البرميل عام ١٩٥٥ أصبح ٧٥ سنتا في العام ١٩٦٢ قبل أن يعود الى مستواه السابق أي ٨٧ سنتا في العام ١٩٧٠ . أما القوة الشرائية الحقيقية لعائدات النفط فكانت هي الاخرى في هبوط مستمر بسبب انخفاض قيمة الدولار والاسترليني المملكتين الرئيسيتين اللتان تدفع بهما قيمة النفط المصدر بالدولار هيبت قيمته بنسبة ٣٤٥٪ في الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٠ ماذا طبقتنا هذا الهبوط على العائد الحقيقي لدخل الحكومات من البرميل لاصبحت ٥٧ سنتا بدلا من ٨٧ سنتا . اما بالنسبة للجنيه فنسبة الهبوط كانت اكبر وبالتالي فان عائدات الحكومات المنتجة قد هيبت فعلا بنسبة ٤٠ سنتا من البرميل الواحد .

صحيح ان ارتفاع الاسعار اعتبارا من عام ١٩٧٤ أدى أي زيادات كبيرة في عائدات الحكومات المنتجة الا انه تجدر الإشارة هنا الى ان دخل الشركات العاملة قد ازداد أيضا بشكل ليس له مثيل . وقد قدرت الارباح المطننة للشركات الأمريكية في الاشهر التسعة من عام ١٩٧٤ (١٠ ارب) مليار دولار اي بزيادة قدرها ٦٧٪ على ارباح العالم الماضي البالغة ٢٠٦ مليار دولار علما بان ارباح عام ١٩٧٣ كانت استثنائية وزادت بنسبة ٥٤٪ عن ارباح ١٩٧٢ . وحتى تنفصح الصورة أكثر يشير المؤلف الى انه في عام ١٩٧٠ كان طن النفط يباع للمستهلك الفرنسي بسعر ٤٧٠ فرنكا منها ٢٨ فرنكا (٨١٪) كانت حصة الحكومات المنتجة مقابل ٨٩ فرنكا (١٩٪) ارباح الشركات العاملة ، و ٢٦٥ فرنكا ضرائب تجنيها الدول أي ما يعادل ٥٦٪ من مجموع قيمة الطن المباع . ورغم زيادة الاسعار في العام ١٩٧٤ ما زالت الضرائب الحكومية في الدول المستهلكة أعلى من دخل حكومات الدول المنتجة . فمسرطن من البترول أصبح في العام ١٩٧٤ ٨٢٠ فرنكا منها ٦٦٣ فرنكا (٣٢١٪) للدول المنتجة و ١٤٥ فرنكا (١٧٧٪) ارباح للشركات ، و ٢١٥ فرنكا (٣٨٤٪) ضرائب الحكومة الفرنسية والباقي البالغ ٩٧ فرنكا (١٠٩٪) . تعطى تكاليف النقل والتكرير والتوزيع والارباح الناتجة منها .

ثم تعرض بعد ذلك الى اثر ارتفاع الاسعار على تطوير مصادر بديلة للطاقة واهمية هذه المصادر وامكانيات التسويق التجاري لها على المستقبل . وانتهى في هذا القسم الى التأكيد على ان أزمة الطاقة تعد أكثر خطورة على العرب منها على الدول الصناعية . فمن الآن وحتى عشر سنوات سوف تزيد مائدات الدول المنتجة ، وسوف يكتفم هذا من تطوير اقتصادياتهم . ولكن أزمة الطاقة في المدى الطويل تعني الانتقال من مرحلة عهد النفط الى مرحلة عهد ما بعد النفط وهذا يعني بالنسبة للدول الصناعية استبدال النفط بمصادر طاقة بديلة تمتلكها الدول الصناعية بكميات هائلة . أما بالنسبة للدول العربية فان هذا سوف يعني المرور من عهد النفط كمصدر وحيد للدخل القومي الى عهد « يتوجب فيه تنويع مصادر الدخل القومي لديها » . وهنا تكمن مشكلة التنمية الاقتصادية المطروحة على هذه الدول والتي تعتبر أكثر خطورة وابعد اثرا من جميع المشاكل الحالية المطروحة على الدول الصناعية نتيجة ارتفاع اسعار النفط .

وفي القسم الرابع يتناول المؤلف موضوع الدولارات النفطية وخطرها على الاقتصاد العالمي مشيرا الى الفجوة المفتعلة حول هذه الفوائض التي اذا ما تورتت بزيادة عائدات المائيسا من صادراتها من ٦٧ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ٩٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ ، لما كان لها هذه الاهمية والفجوة المفتعلة .

كما ان الفوائض العربية البالغة ٦٠ مليار دولار لا تمتلك أكثر من ٢٢٪ من النفقات الحكومية في الولايات المتحدة و ١٤٪ من الدخل القومي الياباني وأقل من ٥٪ من الدخل القومي في الولايات المتحدة .

ان هذه الفوائض زادت من دخل الانسان العربي من ٤٢٠ دولار في العام ١٩٧٣ الى ٧٤٠ دولار في العام ١٩٧٤ بينما هذا المتوسط لدخل الفرد يصل الى ٤١٠٠ دولار في اوربا و ٦٠٨٠ دولار في الولايات المتحدة .

وقد اكد الكاتب بان الفجوة من هذه الفجوة هي إعادة تدوير هذه الاموال الى اسواق السدون الغربية وحرمان الاقتصاد العربي منها في الوقت الذي يعاني هذا الاقتصاد من أزمة رؤوس الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية لديه . وقد اشار على سبيل المثال الى ان حاجة العالم العربي في المجال الصحي تقدر بـ ٣٥ مليار دولار ، أما في مجال التعليم فالحاجة تقدر بـ ٢٥ مليار دولار وبالنسبة للمواصلات فان انشاء شبكة مواصلات تربط الخليج بالبحر الابيض المتوسط تتطلب استثمارات تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار .

ويشير المؤلف بان هذه العائدات يجب ان تستثمر في العالم العربي لتساهم في تنميته . أما القسم الخامس فيعالج موضوع السيطرة الكاملة على الثروة النفطية في الدول العربية . ويعتقد المؤلف ان التطورات الحالية في الساحة النفطية ، التأميم الجزئي والكل في بعض الدول والمشاركة في الدول الاخرى ، تسير في طريق التنصيف النهائية للامتيازات النفطية التقليدية في العالم العربي . مشيرا الى ان نظام الامتياز كان عاملا فعلا في تخلف العالم العربي ومشيرا الى ان الشركات الكبرى لم تستثمر في الدول المنتجة الا النزر اليسير من الارباح الطائلة التي جنتها من

العالم العربي . فطاقة التكرير في البلدان العربية المنتجة للنפט لا تتجاوز ٢٨٪ من طاقة التكرير العالمية بينما تنتج هذه الدول ٢٠٪ من انتاج النפט العالمي في العام ١٩٧٤ . أما الصناعات البتروكيمياوية فانها لا تذكر ، وما اقيم منها كان من قبل شركات النפט الوطنية . ورغم هذا التطور في مجال السيطرة الكاملة أو الجزئية على شركات النפט العاملة في العرب ما زالوا لا يسيطرون على نפטهم وما زالت المسافة للوصول الى هذا الهدف بعيدة . ويدلل الكاتب على ذلك بقوله ان العرب باعوا مباشرة ١٩٪ فقط من انتاجهم من النפט في العام ١٩٧٤ اي ما يعادل ١٧٢ مليون طن من اصل ٩١٠ مليون طن أنتجت لديهم . أما دول الخليج فلم تسوق بشكل مباشر الا ٥٪ تقريبا من انتاجها .

وأخيرا يتناول المؤلف في القسم السادس والأخير موضوع الانتقال من مرحلة الاستثمار عن طريق الشركات والامتيازات التقليدية الى مرحلة السيطرة والتعاون مع هذه الشركات . مؤكدا على ضرورة التعاون المباشر مع الحكومات في الدول المستهدفة بشكل يحقق مصالح الحكومات المنتجة والمستهلكة على حد سواء . الا ان هذا لا يعني ان الشركات لم يعد لها دور تقوم به في هذا المجال . فنظرا لخبرتها الطويلة ورؤوس أموالها الهائلة فانها مطالبة بالقيام بدور فعال في انشاء الصناعات النفطية في الدول المنتجة . ان على هذه الشركات ان تعمل منذ الان لحساب الدول المنتجة وضمن حدود السياسة التي ترسمها هذه الدول .

أما الدول المنتجة فيجب ان تكون سياسة التنمية الاقتصادية وتكامل القطاع النفطي مع الاقتصاد المحلي الهدف الاساسي والاول لديها . مؤكدا بان مساهمة الاموال النفطية في الاستثمارات العربية امر لا مفر منه واذا ما حدث يكون النפט ، العامل الذي كان من اسباب تقسيم العالم العربي هو العامل الذي يوجد العالم العربي من جديد .

هذا الكتاب رغم أهمية الموضوعات التي عالجه الا انه يعاني من قصور واضح في معالجة الكثير من المواضيع المطروحة . فالكاتب من جهة يتعرض لاثار ارتفاع الاسعار على الدول الفاتية ولكن لا يبين الطريقة التي يمكن ان تعالج بها هذه المشكلة ، طالما ان الدول الصناعية استطاعت ان تعوض خسارتها هنا بارتفاع اسعارها هناك . ولكن الدول النامية لا تستطيع ان تعمل ذلك . ورغم المساعدات السخية التي تقدمها الدول النفطية فان الموضوع ما زال يعتبر من المشاكل التي لم تجد لها حلا حتى الآن . والتي لم يستطع الكاتب ان يقدم الاسس التي يمكن ان تساعد في الوصول الى حل معقول بالنسبة لها .

كما ان الكاتب اثار الى ان عمليات التأميم الجزئي والكلّي التي جرت في كل من الجزائر والعراق وليبيا ساهمت في دفع عجلة التطورات باتجاه السيطرة الشاملة على الثروات النفطية ولكنه لم يقدم اي تحليل للمشاكل التي واجهتها وخاصة في مجال التسويق ، لاسيما وان التسويق كما اثار الى ذلك ، هو العقدة المستحكة امام سيطرة هذه الدول الفعية على ثرواتها . وكما تأمل من كاتب متخصص على درجة كبيرة من الاطلاع ويعد النظر ان يعالج هذه المشكلة التي تعتبر اهم ما تعانيه الدول المنتجة اليوم . أما معالجته لموضوع مصادر الطاقة البديلة فقد

اتسمت بالاستعراض السريع لهذه المصادر وبيبان الرأي حول أهميتها دون أن يقدم للعارض الأسباب التي دفعت إلى تبني هذا الموقف دون غيره : ولا يخفى على كل مطلع أهمية هذا الموضوع بالذات وأثره في رسم سياسات الدول المنتجة في مجال الإنتاج بشكل خاص .

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أن موضوع الفوائض النفطية لم يعد على هذه الدرجة من الأهمية في العام ١٩٧٦ وذلك كما كان في العام ١٩٧٥ ولكن ذلك لن يقلل من قيمة هذا الكتاب الذي يعتبر بحق دراسة مهمة ومساهمة فعالة في طريق السيطرة النفطية على الثروات النفطية في العالم العربي وفي طريق تكامل القطاع النفطي مع الاقتصاد العربي .

لهذا فالتنا نعتقد بأنه يستحق القراءة الجادة من قبل المهتمين والمسؤولين عن هذه الثروة الحيوية في اقتصادياتنا النامية .

تقرير حول مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

بدموة مشتركة من « المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب » الكويتي ، واتحاد خريجي الجامعات الاميركيين العرب ، مع « مؤتمر » قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي « في فندق شيراتون (الكويت) وذلك في الفترة مابين ٢٨ — ٣١ كانون الاول — ديسمبر ١٩٧٥ .

وقد شارك في المؤتمر عدد من « اتصادخريجي الجامعات الاميركيين العرب » وعدد من رؤساء الجامعات العربية ونخبة من المفكرين العرب وبعض اساتذة الجامعة في الكويت وبعض المهتمين بقضايا تنمية الموارد البشرية . والقيت في المؤتمر بحوث متصلة بالموضوعات وجررت مناقشات اتسمت بالموضوعية . وكان عدد المؤتمر تنوعا لنشاط متواصل استمر طوال العام المنصرم تحت اشراف « اللجنة التحضيرية » المؤلف من ممثلين من الجهتين الداعيتين . وقد ضمت « اللجنة التحضيرية » في عضويتها الدكتورة ايلين هاجوبيان ، بهاء أبو لبن ، ونصير عاروري عن « الاتحاد » ، والدكتور حسن الابراهيم ، عبد المحسن العبد الرزاق ، محمد الرميحي ، محمد الشمالي ، والسادة خالد الباطين ، خليفة الوقيان ، صدقي حطاب ، عبد الله محمد علي ، محمد عبد الرحمن الشارخ ومنصور بنذر عن « المجلس » .

وان كانت « اللجنة التحضيرية » قد عمدت الطريق لمعد المؤتمر ، فانه ماكان ليحقق اهدافه لو لا الجهد الخاص الذي بذلته « اللجنة التنظيمية » في جعل اعمال المؤتمر تتم بسلاسة بعيدا عن التناقص والمساائل الجزئية وبمعزل عن اي من البيروقراطية التي طالما قضت على آمال مؤتمرات عديدة مشابهة . وقد ضمت « اللجنة التنظيمية » في عضويتها السيدات ميث زيادي ونبيلة مانجو ونجلاء دني من « الاتحاد » والسادة أحمد بدستان ، خالد السعد ، سعيد فراحات ، صدقي حطاب ، عيسى المصنور ، منصور البندر ، يحيى الربيعان وعبد الرحمن الصالح عن « المجلس » .

هذا ، وقد نجح المؤتمر في انهاء اعمالهم وفقا للبرنامج الموضوع ، وعلى النحو التالي : —

في اليوم الاول للمؤتمر ، قام السيد أحمد مشاري العدواني ، الامين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، بتقديم سعادة الاستاذ عبد العزيز حسين ، وزير الدولة الكويتي ، الذي انتخب المؤتمر بالنيابة من سمو امير الكويت ، مؤكدا ترحيب الدولة الخسيفة بالمؤتمرين ، ومشددا على أهمية المسائل التي يعالجها المؤتمر ، وبتبني الاعضاء النجاح فيها هم بصدده . وقد اختتم حفل الافتتاح بكلمة القاها الاستاذ وليم جدمون رئيس « اتحاد الخريجين العرب » .

امقب ذلك بدء اولى الجلسات برئاسة الدكتور نصير عاروري الذي دعا الدكتور مهدي محمد

على، الاقتصادى فى البنك الدولى للانشاء والتنمية لمباشرة اعمال المؤتمر وذلك بتقديم بحثه المعنون : « بعضلة القوى العاملة فى العالم العربى » . وقد تابع المؤتمر اعماله برئاسة الدكتور عبد الكريم الخضيرى ، من وزارة التخطيط العراقية ، فالتى الدكتور جورج عبد دراسة حول « التخطيط لمستقبل القوى العاملة والتنمية فى عدد من الدول العربية » ثم تبعه الدكتور محمد الرميحى ، من جامعة الكويت ، فعرض بحثا عن « راس المال البشرى فى الخليج كطريق للتنمية المستمرة » . وقد اعقب ذلك تقديم بحث حول « التحول فى بنساء القوى العاملة فى عدد من الدول العربية » من اعداد الدكتور سمير مرسون من قسم الاجتماع والاقتصاد فى الجامعة الاميركية بواشنطن . وقد انتهت جلسات المؤتمر الصباحية بمناقشة خاصة اشترك فيها الدكتوران سركيس خورى وابراهيم هويس ، وبمناقشة عامة اشترك فيها المؤتمرين .

ابتدت الجلسة المسائية برئاسة الدكتور عبد العزيز سلطان ، من جمعية المهندسين الكويتية ، فالتى الدكتور على عثمان ، مدير المؤسسة العربية للتنمية التربوية فى بيروت ، بحثا عاما بعنوان « التربة وتنمية الموارد البشرية » . وقد تلى ذلك دراسة نقدية عن « استراتيجيات التعليم الجامعى فى الوطن العربى » اعده الدكتور سمير اسحق . كما قدم الدكتور محى الدين صابر ، مدير الهيئة العربية للأمية وتعليم الكبار بالقاهرة ، بحثا مقارنا حول « تعليم الكبار وتنمية الموارد البشرية » اعقبه بحث عن تعليم المرأة وعلاقته باحتياجات العالم العربى من القوى العاملة قدمته الدكتورة نجاة مرسى السنبارى من مركز دراسات الشرق الاوسط بجامعة كاليفورنيا فى بركلي . واختتمت البحوث المقدمة فى هذه الجلسة بدراستين اولاهما تناول « كتب القراءة فى المدارس الابتدائية المصرية » ، قدمها الدكتور ميخائيل سليمان من جامعة ولاية كنساس فى مينهاتن ، وثانيها دراسة حول « التعليم المهنى والفنى ومتطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعى فى العالم العربى » من اعداد الدكتور عاطف قبرى من قسم الاقتصاد بجامعة ماكماستر فى هاميلتون - كندا . وقد اعقب تقديم البحوث مناقشة قادها الدكتوران اسحق الطلب من قسم الاجتماع بجامعة الكويت وميشال نبنى من مؤسسة هورنر - ستانفورد فى كاليفورنيا . وفى اليوم التالى (٢٩-١٢-١٩٧٥) ، ابتدت اعمال المؤتمر بجلسة صباحية رئسها الدكتور زبيد خدورى من الاوابيك العربية فالتى البحوث التالية :

- ١ - « الابعاد الحضارية » من اعداد الدكتورين امين حورائى من قسم العلوم السياسية بجامعة مينشغن الشرقية .
 - ٢ - « اتجاهات فى التنمية الثقافية للكويت ومنطقة الخليج » بقلم الدكتور احمد ابو هاكمه من معهد الدراسات الاسلامية بجامعة ماكغيل بونتريال - كندا .
 - ٣ - « دور العلم والتكنولوجيا فى التنمية الثقافية » من اعداد الدكتور هانى منفذلى من البنك الدولى للانشاء والتنمية بواشنطن .
 - ٤ - بحث عن « دور العلوم الاجتماعية فى التنمية الثقافية » قدمه الدكتور محمد جوسوس من جامعة الملك محمد الخامس بالرباط .
- وقد اعقب ذلك مناقشة تولاهها الدكتوران حسن الحداد وابراهيم عبد الله . اما الجلسة

المسائية فرئسها الدكتور هاني مارس من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت . وقد القى
فيها بحثان : —

١ — « العرب في الخارج » وضعه الدكتور محمد ربيع من جامعة الكويت .
٢ — « دراسة عن اتجاهات العرب في كندا نحو كندا والعالم العربي » عرضها الدكتور
بهاء أبو لبن من جامعة البرتا في ادمنتون بكندا .

وقد انتهت أعمال ذلك اليوم بمناقشات قادها الدكتوران أحمد سبيتي من شركة جنرال موتورز
في ديترويت بميتشغن ، وفيصل السالم من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت .
وفي اليوم الثالث للمؤتمر (٢٠ / ١٢) ، قدمت الدراسات التالية تباعا :

١ — الدكتور صلاح الشخلى ، رئيس هيئة الاحصاء المركزية في وزارة التخطيط ببغداد ، قدم
بحثا بعنوان : العوامل التي تؤثر على استعادة القوى العاملة في الخارج .

٢ — الدكتور طارق اسماعيل من جامعة كالجاري بكندا ، عرض بحثا بعنوان « نحو
استعادة القوى العربية العاملة بالخارج » .

٣ — الدكتور حسن شريف ، مدير مدرسة المقاصد بصيدا ، قدم بحثا بعنوان « العوامل التي
تساعد على استعادة واستبقاء الاخصائيين في العلوم والتكنولوجيا » .

٤ — الدكتور سعد الدين ابراهيم ، من الجامعة الاميريكية بالقاهرة قدم بحثا عن « تأثير العوامل
الهيكلية والمؤسسية على التكيف المهني لعناصر الطاقة البشرية العاملة » .

وقد انتهت أعمال هذا اليوم بمناقشات وتعليقات قادها الدكتوران حاتم الحسيني من مركز
المعلومات العربية بواشنطن وعدنان شهاب الدين من قسم الفيزياء بجامعة الكويت .

وفي اليوم الرابع والاخير (٢١ / ١٢ / ١٩٧٥) ، عقدت جلسة ختامية برئاسة الدكتور اسعد عبد
الرحمن من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت ، قدم فيها الدكتور حامد همار ، من اللجنة
الاقتصادية لغرب آسيا ومقرها بيروت ، تقييما عاما لأعمال المؤتمر . وقد تعاقب على تقديم
ملخصات وتقييمات للمؤتمر كل من : الدكتور حناناصر ، رئيس جامعة ببر زيت في الضفة الغربية
المحتلة ، والدكتور نبيل شعث من مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والإستاذ عبد
الله النيباري ، عضو مجلس الأمة الكويتي .

وفي آخر غقرات الجلسة ، تمت تلاوة التوصيات التي أعدتها « لجنة الصياغة » وقراها
بالتبليغ السيد صدقي خطاب . وانتهت أعمال المؤتمر بمناقشة مستفيضة للتوصيات اشترك فيها
عدد كبير من المؤتمرات . وقد وافق أعضاء المؤتمر في النهاية على مشروع قرار ينص على جعل
التوصيات وما وافق مناقشتها من آراء بارزة وافكار اضافية وتوصيات جديدة أساسا لتقرير
شامل يضعه « مجلس الثقافة » ويضمنه جميع الدراسات التي قدمت في المؤتمر .

هذا وقد نص مشروع التوصيات ، السذي سيشكل أحد أسس التقرير النهائي الشامل لأعمال
المؤتمر ، على ما يلي : —

ما يمر به الوطن العربي في هذه المرحلة التاريخية ونهض على أبواب الربع الأخير من القرن العشرين ، يدعونا الى إعادة بن الكويت ، القطر العربي الذي تجلت فيه الكثير من الممارسات الديمقراطية واثار للتفكير والاراء ان نضع في هذا الجميع العربي على الارض العربية غير المسبورة في فكره وتطبيقه ان نعلن : ان هدف الامة العربية في الربع الأخير من القرن العشرين هو أن يكون الإنسان العربي وسيلة التنمية وغايتها ونطق ذلك يمكن من خلال مبادئ عامة هي :

١ - العربية : وخاصة الهوية الفكرية التي خلق المبادرة وتطلق للعمل حرص الابتكار في حدود الالتزام بأهداف المجتمع العربي العليا .

٢ - الديمقراطية : التي نتج للإنسان العربي التمييز من رايه ورسم خططه المستقبلية دون غش أو غش ، وهي نابعة من الممارسة القائمة على مبدأ احترام الإنسان وعدم استغلاله .

٣ - المساواة : التي يجب أن يتمتع بها الإنسان العربي في داخل قطره : او في الإطار العربية الاخرى ، ولاتحداه الا درجات المعطاء من ذلك الإنسان وتبعده كلياً عن أنواع الشقة القاتونية او العرقية .

٤ - فتح الحدود العربية وفتح القاعدة الاقتصادية للمواصلات والاتصالات كي ينتقل العربي بحسبه ونكسره في وطنه العربي هرا لا يتقيد بحدود أو عقبات .

ان استراتيجية التنمية الاقتصادية المعاصرة في كافة البلاد العربية تركز على استثمار راس المال وعلمى التكنولوجيا العربية والزراعة التجارية للتصدير وكلها تفتت احتياجات الاقتصاد والمال التي كانت سائدة في عهد الإمبريالية المافى .

هذه الاحتياجات هي :

١ - زيادة اعداد ونسب القوة العاملة غير المتحقة .

٢ - زيادة اعداد ونسب القوة العاملة وغير المتحقة .

٣ - زيادة اعداد ونسب البطالة والبطالة المتحقة .

٤ - خفض اعداد المرأة في الاقتصاد المنزلي داخل وخارج البيت .

هذه الظواهر هي أساس المعضلة الاتسانية الناتجة عن استراتيجية التنمية العربية المعاصرة . فنطور وتنمية الموارد البشرية يعتمد في الأصل على تطور اقتصاد عربي منفصل عن الإمبريالية والإمبريالية الجديدة ويعتمد على النفس .

التوصيات

أولاً : موضوع أهداف القوى البشرية والتخطيط والتنمية في الوطن العربي :

١ - مبادئ التنمية واستراتيجياتها :

- يسعى المؤثر بإجراء الدراسات المقارنة عن القضايا والوسائل المتبعة في العالم العربي في مجال التنمية وتقديم الحلول والاقتراحات بغية تطويرها وضمان فعاليتها برأيها .

٢ - احتياجات القوية والتنمية :

- إجراء البحوث باستمرار لمعرفة على احتياجات الدول العربية مجتمعة ، وكل دولة على هذه ، من القوى العاملة في المستويات المختلفة والمطامير الاقتصادية المتنوعة مع اتخاذ الخطوات اللازمة للإسراع في تاهيل واعداد

الزيد من القوى العاملة والتخطيط السليم لامدادها .

— يدعو المؤتمر الصندوق العربي للتمويل الاقتصادي والاجتماعي لاجراء دراسة شاملة لموضوع الهجرة الداخلية في الوطن العربي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الدول الحسنة .

٢ — تنمية القوى العاملة :

— ضرورة الاهتمام بظاهرة التبو السريع لقوة العاملة غير المتعلمة في العالم العربي ، واجراء الدراسات المبيلة والابدائية حولها بغية التخطيط السليم لامدادها وتدريبها .

فانيا — التربية وتنمية الموارد البشرية في العالم العربي :

١ — مهمة التربية :

— يؤكد المؤتمر على أن مهمة التربية هي النظر الى الإنسان ككائن تكمن فيه طاقات هائلة ووظيفتها تحرير هذه الطاقات والا تقف عند ارادة القادرين وجهود الممارزين بل وعليهما ان تسال في النهاية عن مصير نتائجها فسمى سوق العمل والاتناج .

٢ — بناء النظام التربوي :

— يؤكد المؤتمر ان اساس النظام التربوي يجب ان ينبثق من احتياجات الوطن العربي من اجل بناء الانسان العربي المتكامل المحاضر وتقديم احتياجات التنمية ، وان يتكامل التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي في اطار كلي شامل .

— يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة من المؤتمرين لمناقشة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء من اجل احياء فكرة الصندوق الكويتي للبحوث العلمية العربية (على أن تؤلف اللجنة من السيد عبد الله التقياري ، الدكتور حسن الابراهيم ، الدكتور عبد السلام الحايي ، السيد صلاح الدين الدين البيطار ، الدكتور هشام شرابي ، الدكتور نصير حايوري ، الدكتور ابراهيم سعد الدين .

— يدعو المؤتمر الى اجراء دراسات موضوعية للتقييم الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المرأة والرجل ودور كل منهما في المجتمع العربي وما يحدث له من تغيرات .

٣ — تكافؤ فرص التعليم :

يدعو المؤتمر جميع الدول العربية الى اتخاذ الخطوات الفعلية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في جميع المراحل ، وعلى الأخص بالنسبة للفتيات واعطاء الأولوية لتصميم التعليم الابتدائي للبنات كخطوة أساسية نحو محو الأمية في العالم العربي والتأكيد على التعليم المهني والفني للفتيات على اعتبار أن المرأة تمثل نصف القوة البشرية ولا بد من زيادة مساهمتها في تحسين القوى العاملة كما ونوعا .

— كما يدعو المؤتمر حكومة الكويت لاصدار قرار بتيسر جميع ابناء وبنات الوافدين العرب في مدارسها في مختلف المراحل .

٤ — الأمية في الوطن العربي :

— أعرب المؤتمرين عن قلقهم من تزايد أعداد الأمية في الوطن العربي ، وأكدوا أنه لا يمكن أن تتحقق تنمية فعالة للوطن العربي وموارده البشرية إلا بفتح الأمية ، ومن ثم لا بد من وضع خطة عربية شاملة لمحو الأمية في الوطن العربي في مدة محددة وبوسائل جديرة .

٥ - بطاقة المتعلمين :

تدارس المؤنرون مشكلة بطاقة المتعلمين من المستويين الثانوي والجامعي ، وراوا أنه لابد من التأكيد على التعليم الفني والماهي لحل هذه المشكلة ومواجهة احتياجات التنمية .

٦ - التعليم الجامعي :

ناقش المؤنرون أوضاع التعليم الجامعي في الوطن العربي وأوصوا بما يلي :

- توفير الحرية الأكاديمية والحر الملقى للدراسة والبحث والهور .
- تطوير النظم الإدارية بما يحفظها أداة فعالة في الانتاجية العلمية للطلاب والاستاذ .
- تحديث المناهج وأرائها وتشجيع البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الاجتماعية التطبيقية لتلبية حاجات التنمية .

- اتباع وسائل حديثة في قبول الطلبة وتوزيعهم على الكليات المختلفة .
- التوسع في إنشاء معاهد التكنولوجية في العالم العربي ومعالجة شريجها على قدم المساواة مع شريجى الكليات الجامعية الأخرى وبخاصة في مناهج التمر العلمى لشريجها .
- يوصى المؤتمر بإنشاء مركز للدراسات العليا القومية بهتم بتوفير مناخ علمى وبيلة لفأنية لاتاعة الفرصة للتقييم بدراسات وابحث نتائج القضايا القومية والمالية التى تهتم العالم العربى وتساعد على تنمية موارده البشرية ونظامه المستقبلية .

ثالثا : استعادة العرب العالين بالفارج :

- أجمع المؤنرون على أن الوسائل الكفيلة باسترجاع الثقافات تشمل منح أصحابها هوافز مادية مقارنة لى مستواها بالأوضاع التى كانوا يتمتعون بها فى الفسارج وكذلك توفير مؤسسات وأجراء علمية ومهنية للبحث العلمى أو قسم فى مشروعات التنمية وتكليف العالدين بيسئوليات تتكافأ مع قائلاتهم وطموحاتهم .
- أأقية مركز للثقافات العربية كمستودع لتجميع وتربى المعلومات عن الثقافات العربية العلمية والفنية واللغوية لاستفادة الدول العربية منه على الفضل وجه ، والعمل كقطة نداء على إصدار دليل يندى للثقافات العربية بالفارج والماون مع الهيئات الإقليمية العربية والدولية المعنية .

- تيسير الإجراءات لتكهن العلماء العرب فى الفسارج الذين لا يصح ظروفهم بالعودة الدائمة إلى الوطن العربى بعبدة التنمية العربية من طريق العمل لحد قصيرة أو طويلة فى ضوء ما نحتاجه مشاركتهم الفعالة بشوارع ومعاهد البحوث العلمية والتنمية العربية .

- أجراء البحوث والدراسات لتحديد الموالد المرتبطة بهجرة العقول العربية الفارج وسبل جذبها للمساعدة فى خطط التنمية والحلول دون تكرارها فى المستقبل :

رابعاً :

توصيات عامة

- يوصى المؤنرون بعقد ظل هذا المؤتمر بانتظام مرة كل سنتين لناقشة قضايا التنمية التى تهتم العالم العربى ، وأن يتم التركيز على جوانب متخصصة معينة لوضوحاته .

- يندى المؤتمر على المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب أن يقوم بطبع البحوث والناقشات والتوصيات التى أليت أو طرحت فى المؤتمر ، كما يندى أن تصدر طبعة باللغة الإنجليزية لهذا الكتاب المقترح .

- يوصى المؤتمر جميع الحكومات والمؤسسات العربية بتقديم الدعم المعنوى والمادى لمؤسسات العربية التى تعمل

في مجال التعليم في الأرض المحتلة ويخص بالذكر جامعة بيرزيت ، وذلك لكي تتمكن من استيعاب أكبر عدد من العلماء العرب الموجودين حالياً في الخارج ومن أجل المحافظة على الوجود الفلسطيني وصموده على أرضه .
- يوصى المؤتمر بتشكيل لجنة متابعة مؤلفة من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب واتحاد خريجي الجامعات الأمريكيتين العرب لتنفيذ توصيات ومقررات هذا المؤتمر .

يتوجه المؤتمر بالشكر لاسمى وإلى المعهد رئيس مجلس الوزراء لتفصله برعاية المؤتمر ، كما يشكر السيد وزير الدولة للشؤون مجلس الوزراء ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والسيد أمين عام المجلس الوطني والسيد رئيس اتحاد خريجي الجامعات الأمريكيتين العرب على مايلوه من سبيل عقد هذا المؤتمر .

كلّك يتوجه المؤتمر بالتقدير لجهود الصحافة والإذاعة والتلفزيون في الكويت ومكالات الانباء على تغطيتها الشاملة المحذرة لوقائع المؤتمر ومناقشاته واسهامها بذلك نفسى الالة الوعي لدى أبناء الامة العربية حول اهمية تنمية الموارد البشرية في عالم هذه الالة ومستقبلها .

دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا

مع صدور هذا العدد تبدأ مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير أكاديمية عن الجامعات العربية وغير العربية بمضمونها أوضاعها الأكاديمية ، وملخصات عامة عن أقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .

وقد اختطت المجلة سياسة محددة في هذا المجال ترمي إلى الاتصال بالجامعات والمؤسسات ونشر ما يرددها من التقارير تبعاً على أساس أن يتناول كل عدد من أعداد المجلة فكرة عن واحدة أو أكثر من المؤسسات التعليمية العليا أو الجامعات في بلد معين .
وفي هذا العدد ، نقدم تقريرين عن مؤسستين من المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية هما : جامعة الرياض ، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

١ - جامعة الرياض :

تأسست جامعة الرياض في العام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) . وكان عدد طلابها آنذاك (٢١) طالباً ، ارتفع إلى (٦٩٨٠) في العام ١٣٩٥/٩٤ هـ - ١٩٧٥/٧٤ م . كما ارتفع عدد أعضاء الهيئة التدريسية إلى ٦٢٧ في العام ذاته . والمعدد الراهن للكليات ثمان هي : الآداب ، العلوم ، التجارة ، الصيدلة ، الزراعة ، التربية ، الهندسة ، والطب . وتضم كليات الجامعة أقساماً تغطي مختلف التخصصات وذلك على النحو التالي :

١ - كلية الآداب :

اللغة العربية ، اللغة الإنجليزية ، التاريخ ، الجغرافيا ، الإعلام ، الصحافة ، الإذاعة ، التلفزيون ، ملاقات عامة ، اجتماع ، وخدمة اجتماعية .

٢ - العلوم :

الفيزياء ، الكيمياء ، النبات ، الحيوان ، الجيولوجيا ، الرياضيات .

٣ - التجارة :

الاقتصاد ، العلوم السياسية ، المحاسبة ، إدارة الأعمال ، القانون ، علوم المالية والرياضيات

٤ - الصيدلة :

الكيمياء الصيدلية ، الكيمياء العضوية ، العقاقير ، الكيمياء التحليلية ، الصيدلانيات ،
الأغذية .

٥ - الزراعة :

الاقتصاد الزراعي ، اجتماع ريفي ، صناعات غذائية ، وقاية نبات ، انتاج حيواني ، هندسة
زراعية ، تربة واستصلاح اراضى ، انتاج نباتى ، بيطرية .

٦ - التربية :

الثقافة الاسلامية ، التربية ، طرق التدريس والمناهج ، علم النفس ، وفروع لمعلم الاقسام
الموجودة فى كلية الآداب والعلوم .

٧ - الهندسة :

الهندسة الميكانيكية ، الهندسة المدنية ، الهندسة الكهربائية ، العمارة ، الهندسة
الكيميائية ، هندسة النفط .

٨ - الطب :

الفسفولوجيا ، جراحة أنف وأذن وحنجرة ، أمراض باطنية ، الطب الشرعى ، جراحة وأمراض
النساء والولادة ، جراحة وأمراض العيون ، الجراحة العامة ، الصحة العامة والطب
الوقائى .

وفى كليات الجامعة دورات متخصصة ، كما يوجد فى بعضها دراسات عليا للحصول على
الدبلوم أو الماجستير .

هذا وقد قامت الجامعة بدور هام فى اعداد الشباب المتخصص علميا ، وحصل عدد كبير منهم
على شهادات الماجستير والدكتوراة من اوربا الغربية ، والولايات المتحدة . وتسهم الجامعة
فى خدمة المجتمع بوسائل عديدة منها اعداد الشباب المتخصص على مختلف المستويات ،
وابتعثت اعداد كبيرة من الحاصلين على الشهادات الجامعية والدكتوراة (. والقيام
بالابحاث لخدمة البيئة ، وجمع التراث ، والحفاظة عليه ، ونشر الكتب والابحاث ، وعقد المحاضرات
والندوات العامة ، وعقد المؤتمرات ، وتوميم مكتبة علمية ، تجمع عددا كبيرا من الكتب ، وعقد
الدورات المتخصصة .

الى غير ذلك من النشاط الذى يخدم المجتمع .

ب - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة :

أنشئت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في العام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) وبدأت الدراسة فيها في العام نفسه في كلية الشريعة التي تمنى بالتوسع في دراسة الفقه وأصوله ، مع دراسة في التفسير ، والحديث ، والتوحيد ، والعلوم العربية الاجتماعية ، واللغة الإنجليزية ، والأديان ، والمذاهب والفرق ومناهج البحث ، ومواد التربية الإسلامية ، وعلم النفس من الوجهة الاجتماعية ، وطرق الدعوة والتدريس في مناهج الكليات ، ونظام الإسلام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . ثم افتتحت كلية الدعوة وأصول الدين في العام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م) وبدأت الدراسة فيها في العام نفسه ، وهي تمنى بدراسة : تفسير القرآن الكريم ، والحديث الشريف والتوحيد ، إلى جانب دراسة في الفقه وأصوله ، والعلوم العربية والاجتماعية ، واللغة الإنجليزية والأديان والمذاهب والفرق ، ومناهج البحث ومواد التربية الإسلامية ، وعلم النفس من لوجهة الإسلامية ، وطرق الدعوة والتدريس في مناهج الكليات ، ونظام الإسلام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

ثم تم إنشاء كلية القرآن الكريم وبدأت الدراسة فيها في العام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) . وهي تمنى بدراسة العلوم القرآنية دراسة مستفيضة ، إلى جانب دراسة التفسير ، والحديث ، والتوحيد ، واللغة العربية والأديان والمذاهب والفرق ومناهج البحث . وفي العام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) تم افتتاح كلية اللغة العربية والآداب ، وكان عدد الطلاب وقت افتتاحها أربعة وثلاثون طالباً من مختلف الجنسيات من أبناء العالم الإسلامي . كما وتم افتتاح قسم الدراسات العليا بالجامعة في يوم ٢٣ من شهر ذي القعدة نوفمبر ، واكتمل به بناء الجامعة وأصبحت الفرصة متاحة للكثيرين من خريجي الجامعة باكمال دراساتهم . هذا ونضم الجامعة المعاهد والدور التالية : -

المعهد الثاني :

افتتح عام إنشاء الجامعه ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ليكون راندا لها يدها بالطلاب المؤهلين للدراسة الجامعية في العلوم الإسلامية لا سيما الطلاب الوافدين من خارج المملكة . ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات يمنح الطالب بعدها الشهادة الثانوية إذا نجح في الاختبارات .

المعهد المتوسط :

افتتح في المسام ١٣٨٧/٨٦ هـ (١٩٦٧/٦٦ م) ، ليكون مرحلة متوسطة تؤهل الطلاب للالتحاق بالمعهد الثانوي . ويحصل الطالب من هذا المعهد على شهادة الكفاءة المتوسطة ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات .

شعبة اللغة العربية لغير العرب :

افتتحت هذه الشعبة في العام ١٣٨٧/٨٦ هـ (١٩٦٧/٦٦ م) ، لتعليم اللغة العربية للطلاب الوافدين الذين لا يجيدونها ، حتى يستطيعوا اذراسة بها . وبها صفان دراسان يلحق الطالب بالصف الدراسى المناسب لمستواه فى اللغة العربية ، وبعد نجاحه فى الشعبة يلحق بالكلية او المعهد الثانوى او المتوسط حسب مؤهلاته العلمية .

دار الحديث بالمدينة المنورة :

انشئت فى العام ١٣٥١ هـ / ١٩٣١ م اوسيت الى الجامعة فى العام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م) وبها مرحلتان تمهيدتان مدتها خمس سنوات ومتوسطة مدتها ثلاث سنوات والحاصل على شهادة الكفاءة المتوسطة من الدار يلتحق بالمعهد الثانوى التابع للجامعة .

دار الحديث بمكة المكرمة :

انشئت فى العام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٢ م) وضمت الى الجامعة فى العام ١٣٩٢/٩١ هـ (١٩٧٢/٧١ م) ، وهى تتفق مع دار الحديث بالمدينة فى مراحلها وبناهجها وخططها الدراسية .

وبالاضافة الى الكليات والمعاهد يوجد الجهاز الادارى والمالى ، والفنى للجامعة ، ومكتبة عامة ، ومكتبات فرعية بالكليات والمعاهد ، ودارى الحديث وقسم البحث العلمى للقيام بالبحوث والدراسات ونشرها ومساكن للطلاب ومستوصف لعلاج الطلاب والاساتذة ، ومسجدا .

وتصدر الجامعة مجلة باسم (مجلة الجامعة الاسلامية) كل ثلاثة اشهر . كما وتوزع الجامعة مئات الالوف من الكتب الاسلامية التى تقوم بطبعها او شرائها . وتوفد وفودا للدعوة الى الاسلام وتعزيز الاتصال بالمسلمين فى بعضى البلاد الخارجية .

واساهبا من الجامعة فى نشر السوعى الاسلامى والثقافة العامة ، تعد الجامعة الكثير من الندوات والمحاضرات فى دار الحديث بالمدينة المنورة خلال الموسم الثقافى السنوى . وتقدم الخدمات الاجتماعية والمنع الدراسية للطلاب من المملكة وخارجها .

اما دور الجامعة فى خدمة المجتمع فهو يمثل فى مجموعة الاهداف التى تسعى لتحقيقها وهى :

١ - تبليغ رسالة الاسلام الى العالم عن طريق الدعوة والتعليم الجامعى والدراسات العليا .

ب - غرس الروح الاسلامية وتثمينها وتعميق التدوين العلمى ، فى حياة الفرد والمجتمع المبني على اخلاص العبادة لله وحده وتجسير المتابعة لرسوله عليه السلام .

ج - اعداد البحوث العلمية وترجيئها ونشرها وتشجيعها في مجالات العلوم الاسمية والعربية خاصة ، وسائر العلوم وفروع المعرفة الانسانية التي يحتاج اليها المجتمع الاسمي عامة .

د - تثقيف من يلتحق بها من طلاب العلم من المسلمين في شتى الاتجاه وتكوين علماء متخصصين في العلوم الاسلامية والعربية وفقهاء في الدين متزودين من العلوم والمعارف بما يؤهلهم للدعوة الى الاسلام ، وحل ما يعرض للمسلمين من مشكلات في شئون دينهم ودنياهم على هدى الكتاب والسنة ، وعمل السلف الصالح .

هـ - تجميع التراث الاسلامي والعناية بحفظه وتحقيقه ونشره .

و - اقامة الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات والمؤسسات العلمية في العالم وتوثيقها لخدمة الاسلام وتحقيق اهدافه .

هذا وقد تضمنت خطة الجامعة الخمسية : انشاء كلية للحديث الشريف ، والدراسات الاسلامية ، وافتتاح كلية للغة العربية والآداب ، وتقسيم الدراسات العليا ومركز لشئون الدعوة .

المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي

د. فريد هقري

يركز هذا البحث على ظاهرة تصلب المعتقدات عند الأفراد ، كما يقدم مفهوم المعتقدات المثبتة شارحا كيفية تكوينها . وللمعتقدات هذه أهمية خاصة في ضمان استمرارية واستقرار المجتمع السياسي . ويتكون هذا النوع من المعتقدات عبر تفاعل الفرد ، منذ طفولته ، مع البيئة البشرية والطبيعية التي يجري الاحتكاك بها .

وفي كل مجتمع ، تقوم مؤسسات عديدة بعملية تعزيز عدد من المعتقدات حتى تجعل منها عقائد مشتركة بين العدد الأكبر من أفراد المجتمع . ويتم هذا بواسطة جهود تطبيقية تعتمد مثل غيرها على وسيلتي الثواب والعقاب ، حيث يمنح الثواب المادي أو المعنوي لمن يتقبل مثل هذه المعتقدات ويبارسها ، بينما يكون القصاص المادي والمعنوي من نصيب كل من يخالفها . وكلما تكررت هذه العملية على مدى الزمن ، تصلبت هذه المعتقدات أكثر إلى درجة أن التصدي لها يصبح أمرا لا يمكن حتى التفكير فيه . وعندما تكتسب عملية التثبيت هذه ، يتعلق الإنسان بتلك المعتقدات على الرغم من كل ما يمكن أن يواجهه من إثباتات معاكسة . ذلك لأنها تصبح عقائد جذرية لا يمكن انتزاعها لأنها تكون عندئذ قد غدت جزءا لا يتجزأ من شخصية الفرد . بل أن الكثيرين يمزجون بينها وبين الفريضة أو ما قد يسمونه « طبيعة الإنسان » . أن تعزز هذه المعتقدات لا تعنى صحتها أو عدم صحتها وإنما المهم هو التعلق الزائد بها وسيطرتها على السلوك والابتكار الأخرى وغنى من الذكر أن الذين يسيطرون على وسائل الثواب والعقاب على المستوى العام (أي أصحاب السلطة السياسية) هم الذين لهم الكلمة الأخيرة في تكوين هذه المعتقدات وتقويتها .

يتسأل القسم الثاني من هذا المقال عن مدى إمكانية اعتماد النخبة السياسية على هذه المعتقدات للإبقاء على النظام السياسي القائم . وهنا يبدو لنا خلافا لما قاله البعض ، أن التقدم التكنولوجي يمنع احتمال تعزيز عقائد كثيرة ويخفف من درجة تصلب تلك التي تتعزز . وهكذا تصبح السيطرة النفسية الجماعية على الفرد أيسر بكثير مما هي عليه في المجتمعات البدائية حيث يطنى هذا النوع من العقيدة على مجمل سلوك الإنسان ونشاطه الفكري .

إن المعتقدات المثبتة ، علسي الرغم من ديمومتها في الأفراد ، ليست أمرا ثابتا ودائما في المجتمع ككل . فهي لا بد أن تتغير بالنهاية بعدما يتغير الوضع المادي الذي استمدى تكوينها وبعدما تتغير البنية الاجتماعية المبنية على الوضع الجديد . وعليه فإن هنالك حدودا لأعتدادة السيادة السياسية على المعتقدات المعززة القديمة وقد تبقى المعتقدات القديمة مدة طويلة لكنها محدودة ، ويصبح ازدياد تصدعها أمرا ملحوظا بين جيل وجيل . وفي النهاية ، تصبح أفكارا

مجردة دون أى تأثير على سلوك الأفراد . ويعيش المجتمع فى ظروف التغيير هذه ، فترة اضطراب ونزاع ، خاصة بين الآباء والأبناء ، بين الذين تصلبت معتقداتهم تصلبا تاما ، وبين أولئك الذين تدخلت العوامل المادية الجديدة فى عملية التقليل من تصلب معتقداتهم . وهنا تصبح هذه الأخيرة التى كان لها وظيفة مهمة ونافعة فى الماضى ، عثرة فى سبيل التكيف للتغيير الجديد المرغوب فيه وفى مثل هذا الوضع ، لا يعود بإمكان أصحاب السلطة الاستعاضة بالانكار القديمة المجردة عن الحاجات الإنسانية الأخرى التى يفرضها التطور الاجتماعى الجديد .

النتيجة الاقتصادية وحجم البلدان

د . الطونيو كرم

يهدف هذا البحث الى اختبار الفرضية التي تقول بوجود علاقة عكسية بين التنمية الاقتصادية لبلد ما وحجمه . ولهذا يقوم البحث أساسا بعرض ومناقشة أربعة مؤشرات للتنمية الاقتصادية ، ثم يحدد مفهوم حجم بلد ما . وبعد ذلك يتناول بالتفصيل النتائج الإحصائية من وجهة النظر الاقتصادية لمؤشرات التنمية وحجم البلد والملائمة بينهم . وبصفة عامة اتضح من هذه المعالجة العلاقة العكسية بين حجم بلد ما وتنميته . بالنسبة للدول المتخلفة اقتصاديا وجدنا أن العلاقة ضعيفة بوجه عام . أما بالنسبة للدول المتقدمة اقتصاديا وجدنا أن العلاقة قوية .

كما أظهرت المعالجة أن معظم المؤشرات التقليدية للتنمية قد انخفضت منذ أن حصلت الدول المتخلفة اقتصاديا على استقلالها السياسي . لكن تنميته أخذت طابعا جديدا وخطرا إذ اتخذ صورة اعتماد متزايد على استيراد التكنولوجيا . وأخيرا انتهى البحث الى النتيجة القائلة بأن الدول المتخلفة اقتصاديا والكبيرة الحجم يمكن لها تطويع التكنولوجيا الحديثة بما يتفق وخصائص مواردها الاقتصادية إذا ما اتبعت استراتيجية نهائية ناجحة . أما الدول المتخلفة اقتصاديا والصغيرة الحجم فليس أمامها بصفة عامة سوى اختيارين : الأول هو تكايل اقتصادي أقلى حتى تستطيع أن تتغلب على معوقات الحجم الصغير والثاني هو أن تبقى في حالة تنمية مستمرة كوحدة متخلفة .

ملكية واستغلال الارض في المناطق الجافة

د . شاذي توفيق فرح

تهدف هذه الدراسة الى بحث طبيعة الاراضى واستغلالها تحت ظروف الجفاف والى بحث المشاكل الناجمة عن ذلك من أجل وضع مقاييس يمكن الاستناد اليها فى المخاولات التى تبذلها الدول النامية ذات الطقس الجاف فى تطويرها الاقتصادى الشامل . وتتضمن الدراسة كذلك عرضا مفصلا لانماط تلك الاراضى واستغلالها والطرق الزراعية المتبعة فى كل من غربى الولايات المتحدة ، استراليا ، والاردن . وبالإضافة الى ذلك ، تم تحليل أوجه التشابه والاختلاف فى هذه المناطق وأخرى ومن ثم تحديد السياسة العملية التى يمكن اتباعها .

والنتائج التى توصل اليها البحث هى :

- ١ - أن استغلال الاراضى تحت ظروف الجفاف يجب أن يكون بالضرورة استغلالا واسعا أى أنه يجب استغلال الاراضى إما فى الرعى أو زراعتها بنباتات تستطيع مقاومة الجفاف وذلك من أجل التقليل الى أدنى حد ممكن من اثر التغيرات الجوية .
- ٢ - أن الزراعة الواسعة تتطلب أن تكون المزارع كبيرة المساحة نسبيا اذا أريد لتلك المزارع أن تنجح بشكل اقتصادى .
- ٣ - أن ندرة الاعشاب والمياه تسبب فى وجود منافسة شديدة وصراع وسوء استغلال للمصادر مما يحتم أن تكون ملكيتها عامة أو تحت السيطرة الجماعية .
- ٤ - أن التدخل الحكومى يعتبر ضروريا من أجل التقليل الى أدنى حد من الأخطار المحتملة فى أعمال المزارعين .

طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم

الدكتور احمد عيسى

تهدف هذه الدراسة الى تقديم طريقة لقياس « عنصر الخطورة » (Risk Factor) في الاسهم . ففي الأسواق المالية ، لا سيما المظور منها ، يواجه المستثمر مجموعة كبيرة من الاسهم المتداولة والمصادرة عن شركات تختلف في طبيعة صناعتها ، وفي قوتها الإبرادية ، وفي خطورتها . ولذا ، على المستثمر اختيار عينة محدودة (١٥ - ٢٠ شركة مثلا) من مجموعة الاسهم المتداولة والتي قد يصل تعدادها الى الآلاف او حتى عشرات الآلاف كما هو الحال في الولايات المتحدة . واختيار عينة صغيرة ، على المستثمر أن يحصل على تقديرين أساسيين لكل سهم يرشحه لحفظة أسهمه : Stock Portfolio :

١ - تقدير لمعدل العائد على السهم .

٢ - تقدير لمستوى الخطورة التي يتعرض لها السهم .

اذن الجهد في هذه الدراسة يستهدف تزويد القارئ بطريقة كمية لقياس (أ) الخطورة الكلية (Total Risk) (ب) الخطورة السوقية (Market Risk) للسهم . وتقاس « الخطورة الكلية » من طريق قياس الانحراف الكلي للعائد على السهم بينما نستخدم ما نطلق عليه « بيتا » (Beta) ، كمؤشر لقياس « الخطورة السوقية » . ولقياس « بيتا » (B) سهم معين نقارن تقلبات العائد (Variability in Returns) من هذا السهم بتقلبات العائد من الاسهم المتداولة بوجه عام . فالخطورة السوقية هي أهم عناصر الخطورة ، ان لم تكن العنصر الوحيد الذي ينبغي على مدير المحفظة (Portfolio Manager) التصدي لها لان عناصر الخطورة الأخرى ولا سيما عنصر « الخطورة المالية تميل الى الفاء بعضها بعضا اذا كانت المحفظة تتصف بالتنوع الجيد .

وبالإضافة الى قياس الخطورة السوقية ، يتعرض البحث الى العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر على دقة تقديرنا « لبيتا » (B) ومن ثم لمسالة ثبات « بيتا » ، فقد وجد الباحثون أن « بيتا » لا تتصف بدرجة عالية من الثبات . غير أن هذا الأخير لا يقل من أهمية « بيتا » ، لان المستثمرين يملكون عادة محافظ مكونة من عدة أسهم لا سها واحدا . ولقد وجدنا أن « بيتا » المحفظة ذات التنوع الجيد أكثر ثباتا من « بيتا » الاسهم الفردية .

وليساطة فكرة « بيتا » (B) ، وسهولة حسابها ، عمد عدد من دور الاستثمار في الولايات المتحدة الى انتاج وتسويق « بيتا » وتعليم المستثمرين على كيفية استخدامها كمقياس من المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل الأسهم .

الجوانب الاجتماعية للمحاسبة : وجهة نظر سلوكية

د . وحيدى شريكس

يهدف هذا البحث الى استقراء الجوانب والمفاهيم الاجتماعية للمحاسبة من وجهة نظر سلوكية وذلك ببحث العلاقة بين تطوير المحاسبة وتطور الحاجات الإنسانية والاهداف الاجتماعية كما يتناول البحث بالتحليل المفاهيم الاجتماعية للمجتمع الإنسانى ومدى نأثر خصائص البيانات المحاسبية بهذه المفاهيم . خاصة بعد ان ازدادت فى الآونة الأخيرة ، الحاجة الى وظيفة المحاسبة وبالذات فيما يتعلق بمد المخططين والمديرين بالبيانات الكمية والوصفية اللازمة لقياس كفاءة الوحدات الانتاجية ووحدات الخدمات سواء على مستوى القطاع الخاص أو العام . وهكذا نرى أن وظيفة المحاسبة قد تطورت وأصبحت أداة لخدمة المجتمع .

ونتيجة لتطبيق هذا المدخل السلوكى ، أمكن مناقشة الاعتبارات والمسئوليات الاجتماعية لوظيفة المحاسبة وخاصة فيما يتعلق بنوعية البيانات التى تقدمها الى المجتمع الإنسانى ودور هذه البيانات فى قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأخيراً تعرض البحث الى مسئولية المحاسبين فى الكويت وما يمكنهم القيام به لى يرتقوا الى مستوى المسئولية الملقاة على عاتقهم إذا ما أرادوا لمهنتهم التقدير والاحترام الواجبين .

قواعد واسس النشر مجلة العلوم الاجتماعية

نطرح « مجلة العلوم الاجتماعية » الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، لان تكون مبراً بارزاً من طابر الأكاديميين العرب ، ونرجو في أن تخصص في الأبحاث (باللغتين العربية والإنجليزية) المهنية بالصروح النظرية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكاراً وعرضاً ونقداً) . وهي مجلة ، في الوقت ذاته ، في مقالات النظرية متوسطة - احدى التي تبحث شؤون الحقائق الاقليمية - على أساس معالجة الحقائق هذه - كوحدة مستقلة وبخاصة في الدول القارية في آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية . وأخيراً ، فإن المجلة مستعدة لنشر الدراسات الخاصة بحد معين طالما أن هذه الدراسات تتحرك ضمن إطار الانسجام أو النقد أو التعديل لواحدة ، أو أكثر ، من النظريات الشاملة في العقول المختلفة للعلوم الاجتماعية .

١ - الأبحاث والدراسات :

نرجو المجلة بنشر الأبحاث الجديدة المبكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية التي تهدف إلى أحداث إضافات جديدة في هذه الصنوع المختلفة . ونقول الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم المادي أو (...) كلمة ، وذلك عدا العواشي الالهية . أما الأبحاث التي تعد لائقاً ضمن البرامج الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب ألا ترسل للنشر إلا بعد أن نلم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الإطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

١ - ملاحظات وقواعد محددة :

وفي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم إليها مرشحاً للنشر ، يؤول أن يرأى وأصح البحث الملاحظات التالية : - (١) اعتماد الأصول العلمية في إعداد وكتابة البحث . (٢) ألا يكون قد سبق نشره . (٣) أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها . (٤) نصيبين غطاء عنوان البحث بأقل مسدد يمكن من التبعيات إضافة إلى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي إليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، خاصة درجة تخصصه العلمي وتخصصه الفعلي ، وأتتبعه المقصور ، وعنوانه الكامل . (٥) ترسل الأبحاث معونة إلى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص.ب : ٥٤٨٦ .

ويبعد أن تصل الأبحاث إلى سكرتيرة التحرير يتم عرضها ، في العادة ، على واحد أو أكثر من المختصين اللذين ترى فيله التحرير أن بإمكانهم إعطاء رأي محدد في صلاحيتها لنشر في المجلة . وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتيرة التحرير بتبليغ أصحاب الأبحاث القديمة بالاراء القاهلى لهيئة التحرير بخصوص ذلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية : (أ) يبلغ أصحاب الأبحاث التي تقبل عن موعد النشر ، كما ترسل إليهم نسخة من المسدد الذي يهوى إكمالهم مجتاً . (ب) أما الأبحاث التي ترى هيئة التحرير أو مستشار التحرير وجوب إجراء بعض التعديلات أو الإضافات فيها قبل نشرها ، استناد إلى أصحابها مع ملاحظات هيئة التحرير في يعمل على إعادتها نهائياً للنشر . (ج) وفي حالة استحالة نشر بعض الأبحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من القواهي الفنية ، أو غير ذلك من الأسباب ، فإن سكرتيرة المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها بذلك .

ب - ملاحظات وقواعد عامة :

(١) الأبحاث التي تصل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها . (٢) تبليغ سكرتيرة التحرير بقسدى الأبحاث من مجلة العلوم الاجتماعية

استلامها لإيجازهم خلال أسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها فيما يخص باكتية النشر خلال مدة لا تتجاوز العشرة أسابيع . (٣) يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته العينة على مجلات علمية أخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فإن المجلة سوف تعتمد عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث . (٤) تؤزل كافة المقروءة المترتبة على النشر إلى ملكية المجلة . (٥) تدفع المجلة لأصاحب الأبحاث التي تقبل النشر مكافأة مالية مقدارها (٦٠) سنتين ديناراً كويتياً . علاوة على هدية مجانية تكون من (١٠) مستخرجات من المجلات ونسخة مجانية من العدد ذاته .

٢ - مراجعات الكتب :

وبالإضافة إلى نشر الأبحاث العلمية المختارة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات وتقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اختصاصاتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية : (١) أن تكون الكتب التي مراجعتها هدية النشر . (٢) أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى . (٣) أن يكون حجم النقد والمراجعة بصحود صفحات من الحجم القامد والآن يتجاوز (١٠٠) كلمة وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، إلى ثلاثة أقسام تشتمل على مقدمة ومن واستنتاج . (٤) أن يرسل منها ثلاث نسخ . (٥) أن تحوي الصفحة الأولى عنوان الكتاب الدقيق واسم المؤلف ودار النشر وتاريخه مع ذكر عسدد صفحات الكتاب وفيه أن أمكن . وفي حال نشر الكتاب في الأصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الأصلية ذاتها . (٦) ولا كانت سياسة المجلة تقضي بأن تراجع الكتب التي ترعاها هيئة التحرير ، فن تقبل المراجعات التي لا يحصل أصحابها على موافقة مسبقة هويا من هيئة التحرير . وعلى أية حال ، ستقوم سكرتارية المجلة باقتراح قائمة كتب ودراستات ترهب في عرضها ونقدنا . (٧) تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض وتقد أحد الكتب التي ترعاها المجلة مكافأة مالية مقدارها (٢٠) ديناراً كويتياً ، علاوة على سنتين مجزأتين من الصدد الذي نشرت فيه المراجعة .

٣ - التدوات العلمية :

وإيماناً من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على أي نهر فعال إلا عبر الحوار وتعارض الآراء والاجتهادات ، وإدراكاً منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستعطي المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية صيغة (مبدوء - أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات مفعودة بناء على تنظيم ودعوة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترهب هيئة التحرير أية اقتراحات تشبه تصنيفية حول مواضيع مناسبة للحوار . وبما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة تشجيعية لكل مساهم في السدوة قدرها (٢٠) ديناراً كويتياً ، عدا مصاريف السفر والإقامة إذا ما استضافت أحدًا ، أردعتها إحدى المؤسسات .

٤ - تقارير خاصة : ومعالجة منها للمبدييات والعلاقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وطاهاه ، تقدم المجلة مكافأة مالية قدرها (٢٠) ديناراً كويتياً لكل تقرير علمي خاص يشتمل على شابل ومنظم أخبار وتنظيم وأبحاث واستخلاصات المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة . وأخيراً ، تقوم المجلة بنشر ما يرد إليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة .



قدم الشيك الى أي من فروعنا الاثنين والعشرين، فتصرف لك قيمته خلال ثوان

وتجري جميع هذه العمليات المصرفية خلال ثوان معدودة. وقد جمعت كل المعلومات المتعلقة بحسابك في مركز الآلات الحاسبة الالكترونية، وجميع نسخة زر يمكنك الحصول عليها في أي من فروعنا الاثنين والعشرين. وعندما تستول انشا في الطبيعة فنحن نضمن ذلك.



يمكنك اعتبار حسابك لدى البنك التجاري الكويتي مفتوحا في جميع فروعنا الاثنين والعشرين بغض النظر عن نوع الحساب. فالتوقع أنه يمكنك مراجعة حسابك في أي من هذه الفروع، كما يمكنك ايداع المبالغ في حسابك عن طريق أي فرع. وصرف قيمة الشيكات من أي فرع.

البنك التجاري الكويتي شرك

في طبيعة الخدمة المصرفية الودية

مطارات الكويت - الصناعية - السالفة - حويط - جمعية القروانية - الشيخ - شارع الحمداني - الجبرام
فروعنا الاثنين والعشرين : فويلات - تابع عبد الله السالم - الشقة - سوق الخضار - القارية - شمال الفخايف - الرميثة
الصليبخات - الفخايف - الشعبية - شارع عبد الله المبارك - شارع الشهداء - القروانية - هيلز بيفر

ما/دا... إختيار موفق

mazda
mazda
mazda



عندما ننظر الى سيارة **مازدا** فإن ما يلزم أعيننا
بها ليس فقط جمال الشكل بل أيضا روعة التصميم
التكنولوجي .

مازدا تتسع لعائلة كاملة ومع ذلك تحتاج الى مساحة
صغيرة لإيقاظها .

إذا كنت تبحث عن سيارة صالون أو كوبيه أو يوكس
أو وايت ، مكينة أو فيسر مكينة ٠٠٠ فإن « مازدا »
تلي طلبك وتلحق رغباتك .

مازدا تقدم لك اليوم موديلات ١٩٧٦ الجديدة هي
تشكيلة رائعة . ليكن عام **مازدا** .

الشركة الكويتية لاستيراد السيارات

التمار - الكويت ١٩٧٦ : البري ٧٦٥٠٠ : الحمدي : ٩٨٢٩١٩

بنك الكويت الوطني يساعدك وأسررتك



بنيتك حسابا في بنك الكويت الوطني يسهل عليك
التوفير، وشراء الحاجات، وضبط المصاريف،
وستنتفع انت وأسررتك.

ان رب الأسرة أصبح بحاجة الى حساب في البنك هذه
الايام أكثر من ذي قبل.
ولحساب الجاري في البنك يسهل كل التقيدات المالية
لهذا العصر.

The National Bank
of Kuwait SAK



بنك الكويت الوطني
بنك الكويت الوطني

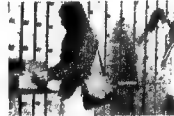
بنك لرب الأسرة ورجل الأعمال



البنك الأهلي الكويتي (ش.م.ك.) AL AHLI BANK OF KUWAIT K.S.C.

تأسس عام ١٩٦٧

رأس المال كحد الإعتباطيات ٧٠٠.٠٠٠ ودينار كويتي - مجموع الموجودات تزيد عن ٧٥٧ مليون دينار كويتي



حسابات توفير شيكات سياحية اعمادات مستندية قروض وتسهيلات
حسابات جارية تحويلات خطابات ضمان تمويل واستثمار

المركز الرئيسي :

المنطقة التجارية رقم ٥ - الكويت

ص.ب ١٣٨٧ - تليفون ٤٦١١٠١ (٩٠ خط) - تيكس: ٩٠٦٧ - برقية: اهليبنك

الفروع

السليمانية	ص.ب ٨٥٠٠ ت ٨٨٠٠/٦١٠٠٨٨ برقية اهليمانية	الضاحية	ص.ب ٥١٩٦ ت ٤٢٢٣٦٦/٤٢٢٣٦٧ برقية اهليمانية
حولي	ص.ب ٦٦٥٥ ت ٥١٤٧٠٠/٥١٤٧٠١ برقية اهليمانية	الشويخ	ص.ب ٤٦٠٥ ت ٨١٥١٧٩/٨١٥١٨٠ برقية اهليمانية
الضاحية	ص.ب ٣٣٣٣ ت ٩١٤٢٠٠/٩١٤٢٠١ برقية اهليمانية	المنطقة الشرقية	ص.ب ٧٢٨ ت ٦١٦٠٩٥/٦١٦٠٩٦ برقية اهليمانية
المنطقة التجارية	ص.ب ٩٠٠٠ ت ٤٣٤٥٠٠/٤٣٤٥٠١ برقية اهليمانية	شمال الاحواز	ص.ب ٤٥٧ ت ٨١٩٤٧٧/٨١٩٤٧٨ برقية اهليمانية
البحرين	ص.ب ١٣٨٧ ت ٨١٩١٧٧/٨١٩١٧٨ برقية اهليمانية	الشرق	ص.ب ٢٢٢٧ ت ٤٣٧٥٤٦/٤٣٧٥٤٧ برقية اهليمانية

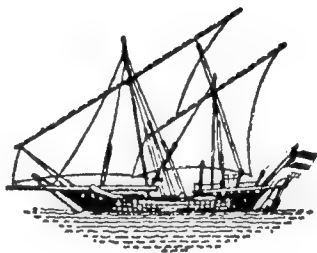
مؤسسات شقيقة

بنك البحرين والكويت - البحرين اتحاد البنوك العربية والافريقية - باريس

البنك الاسلامي التجاري - دبي بنك الكويت المتحدة - لندن

البنك العربي الدولي - هونغ كونغ - طوكيو

مراسلات في جميع انحاء العالم



إنَّ تَارِيخَ الْكُوَيْتِ يَشْهَدُ بِضَخَامَةِ انْطَوَالِهَا التِّجَارِي
الْبَحْرِي فِي الْخَلِيجِ ، وَالْيَوْمَ بِفَضْلِ اقْتِصَادِهَا الْمَزْدَهْرِ
تَمْوَالِ الْكُوَيْتِ لِتَصْبِحَ مِنْ أَهَمِّ الْمَرَاكِزِ التِّجَارِيَّةِ
فِي الْمُنْطَقَةِ . نَحْنُ نَدْعُوهُ هَذَا النُّمُو
بِالْقِيَامِ بِكَافَّةِ الْخِدْمَاتِ الْمَصْرُفِيَّةِ .

بَنْكُ الْخَلِيجِ
ش.م.ك.

THE GULF BANK k.s.c.

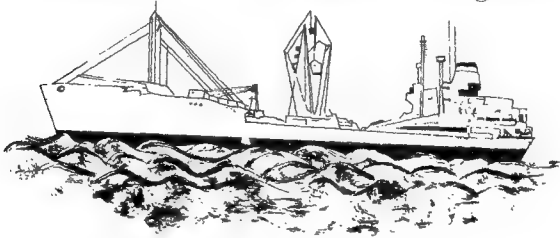


بَنْكُ الْخَلِيجِ
ش.م.ك.

THE GULF BANK k.s.c.



شركة الملاحة الكويتية



تصّدر المجموعة الاولى من الشركات العالمية،

في تقديم افضل الخدمات للمستوردين والمصدرين على
بواصرها الحديثة والعاملة على الخطوط الدولية التالية :

- شمال أوروبا والمملكة المتحدة ... ٣٠ رحلة سنوياً
- الشرق الاقصى (اليابان ، سنغافورة ، هونغ كونغ ، كوريا الجنوبية) ١٩ رحلة سنوياً
- الولايات المتحدة الاميريكية (موانئ الساحل الشرقي) ١٨ رحلة سنوياً
- خط البحر الاحمر / جوبايب / كراتشي ١٢ رحلة سنوياً

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

شركة الملاحة الكويتية ش.م.ك

المستودع - شارع جمال عبدالناصر - هاتف ٨١٦.٣٣ - ٨١٩.٢٢ من ب : ٣٦٣٦ - فاكس : ٢٩٨٢ - ٢٩٨٢
برقيات : كيو و ن اف

المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

رئيس التحرير : صفوان قديسي

المراسلات : باسم رئاسة التحرير ، جادة الروضة ، دمشق ،
الجمهورية العربية السورية

الاشتراك السنوي ، خارج الجمهورية العربية السورية ، ١٢ ليرة سورية أو ما يعادلها ،
يضاف اليها رسوم البريد (عادي أو جوي حسب رغبة المشترك) .
ترسل قيمة الاشتراك حوالة بريدية أو شيكا أو تدفع نقدا الى محاسب مجلة المعرفة ،
جادة الروضة ، دمشق .

يتلقى المشترك كل سنة كتابا هدية من منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

لبن العدد : ١٠٠ قرش سوري ، ١٠٠ قرش لبناني ، ١٢٥ غلسا اردنيا ، ١٢٥ غلسا
مراكيا ، ٢٠٠ غلش كويتي ، ٢٤٥ روبية ، ٣٤٥ شيلن ، ١٥ قرشا مصرية ، ١٥ قرشا
سودانيا ، ١٥ قرشا ليبيا ، ريالان سعودي ، ٣٤٥ دينار جزائري ، درهمان مغربي ،
درهمان تونسي .

شؤون فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

تكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمختصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الأول في مارس ١٩٧١

٢٤. صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية
والمسكوية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني والصهيونية
واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والانشــــــــــــــــاطات
الفلسطينية المختلفة .

٣١/٤ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.ل.س. في سوريا ، ٥٠ فلسا في الكويت والعراق .
١/٤ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) :
٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ،
٦٠ ل.ل. في اوروبا والمريقتيا ، ٩٠ ل.ل. في امريكا وامسزاليا وآسيا .
الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومبياني (مفرع من السادات) ، رامس بيروت ،
بيروت - لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تليفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ،
بريقتيا : مراهبات ، بيروت .

الموسسة العربية للدراسات والنشر

شمارع سوربكا - بناية صمدي وصالحة - السدود الخايس

ص.ب. ٥٤٦٠ - ١١، بكيروت، لبناان

صدر حديشا

- * هنرل ، اول دراسة موضوعية عن مؤسس الحركة الصهيونية
- * تاريخ فلسطين الحديث (طبعة رابعة)
- * الشعر الفلسطيني في نكبة فلسطين
- * قصة ثورة ٢٣ بولسو (مصر والعسكريون)
- * النوجز في الحرب
- * الاعمال الكاملة للكواكبي
- * من يحكم في تل ابيب ؟
- * عز الدين القسام (رواية)
- * اشواق الى الانقسام (مجموعة قصص)
- * انس العراقي القديم ، سور ،
- * مائل وآشور
- * ديزموند ستوارت
- * ترجمة فوزي وهاء واهراهم منصور
- * د. عبد الوهاب الكيالي
- * د. عبد الرحمن الكيالي
- * احمد حبروش
- * كارل لون كلاوزمستس
- * ترجمة الهيشم الايوبي واكرم دبيري
- * محقق محمد هماره
- * د. هائد ربيع
- * عاصم الجنددي
- * ابراهيم ابو ناب
- * د. ثروت عكاشة

في سلسلة اعلام الفكر العالي :

- | | | |
|--------|----------------------|------------------------------|
| كانط | تأليف : اولي شولتز | ترجمة د. اسمع رزوق |
| هوغو | تأليف : هنري غيمان | ترجمة طليوس غفالي |
| فونه | تأليف : بيتر برنر | ترجمة د. اسمع رزوق |
| لوكاش | تأليف : جورج لفتهايم | ترجمة ماهر كيالي ويوسف شويري |
| لوركا | تأليف : فيبر وبارو | ترجمة كميل داغر |
| اراغون | تأليف : عمام محفوظ | |
| متريني | تأليف : علي ادهم | |

مجلة لاسات الخليج والجزيرة العربية



فصلية علمية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسة - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

رئيس التحرير : الدكتور محمد الربيعي

صدر العدد الاول في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥

- يحتوي العدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :
- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- أبواب ثابتة : تقارير — وثائق — يوميات — بيبليوجرافيا .
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية .
- ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي او ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ٣ دنانير كويتية في الوطن العربي
« بالبريد الجوي » ، ١٥ دولارا امريكانا او ٥ جنيهات استرلينية في سائر انحاء العالم
« بالبريد الجوي » .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية ، في الخارج ٣٠ دولارا امريكانا
او ١٠ جنيهات استرلينية .

العنوان : جامعة الكويت — مبنى ٢ — الدور الثاني — الخالدية — ص.ب ١٧٠٧٣
هاتف : ٨١٦٦١٣ — جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .



شركة الملاحه العربيه الليبيـه

بونـخـيـله واولاده ليبيا

- خطوط سـكـانـدانـش : الشرق الاقصى — موانئ المتوسط
- خطوط نيدلويـد : الشرق الاقصى — موانئ المتوسط
- خطوط برايز : اسبانيا — ليبيا
- ناقلات البترول العائـده والمستأجرة للشركات التالية :
أويـزس — موبيل — اميرادا — اموسيز — كونتيننتال — ماراثون
— شل — تكسـاكو — اموكو — اسو — فيرجوتيس — غارنـيـها —
سنام — موندوجاس — جاز اوئين — سفرون — كولوكوترونيس
— انتار — بريتش بترولـيوم .

المكتب الرئيسي : طرابلس — ليبيا ، ص.ب ٨٨٢

تليفون : ٤١٧١٢ — ٣٩٣٥٨

الفروع : بنغازي — ليبيا ، ص.ب : ٣٠٣٦

تليفون : ٩٣٦٣٣ ، العنوان البرقي : ارباشيب .

السـدرة — راس لانوف — الزويتينة — مرسى البريقة — مرسى الحريقة .

الثقافة العربية

مجلة شهرية جامعية - تصدرها
المؤسسة العامة للصحافة
في الجمهورية العربية الليبية

رئيس التحرير: محمد علي الشويدي

من كتاب المصنف
والكتاب والشعراء العرب

يشترك

في تحريرها

هو ١٣٠ صفحة من المطبع الكبير تحوي مجموعة من
المقالات والدراسات الفكرية والأدبية والقوية
والاقتصادية والعلمية، ألهمها جانب الأعراب
الناطقة من شعر وقصة وفنون.

ليبيا ١٠٠ درهم • ع.م.ع ١٠٠ ملجم • سوريا ١٠٠ قرين • لبنان ١٠٠ قرين
الكويت ١٥٠ فلس • العراق ١٠٠ فلس • فلسطين ١٠٠ فلس • البحرين ٥٠ فلس
دبي، ريال ونصف • السعودية: ريال ونصف • أبوظبي: درهمان
مسقط ٣٠ بعملة • قطر ١ ريال ونصف • السودان ١٠٠ ملجم • الجزائر: ديناران
تونس ١٠٠ ملجم • المغرب: درهم ونصف • عدن ١٥٠ فلس • اليمن ١٠٠ بقشة

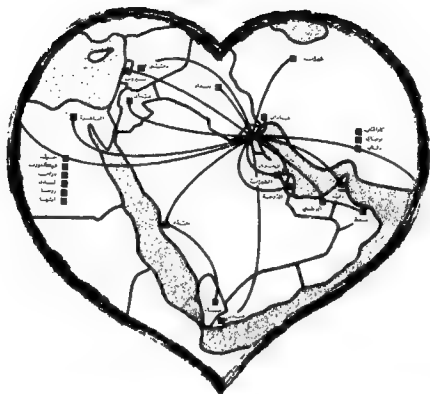
شعب العدل

في الجمهورية العربية الليبية: ١٢٠٠ درهم ليبية، وخارج الجمهورية العربية
الليبية: ١٢٠٠ درهم ليبية مضافاً إليها اجور البريد

الاشواك الشرق

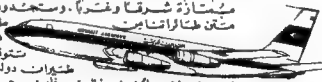
مجلة «الثقافة العربية» ص.ب. ٤٨٤٥ - طرابلس ع.ع.ل.

العنوان



الخطوط الجوية الكويتية في قلب عالم الأعمال العربي

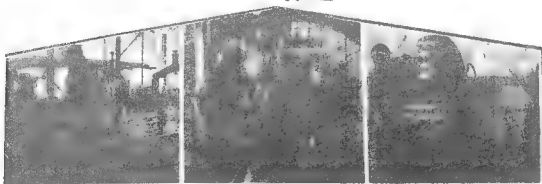
يقع الكويت ، وهو مقعد الخطوط الجوية الكويتية ، في
وسط منطقة الشرق الأوسط . وهذا مما يساعدنا على
تقديم أفضل شبكة من الخطوط الجوية فيه تلك
المنطقة ، علاوة على ما تؤمنه طائراتنا من رحلات
ممتازة شرقاً وغرباً . وستجدون أن الخدمة على
متن طائراتنا من طراز "بوينغ ٧٧٠/٢٢٠" هي
على مستوى ما
تتوقعونه من شركات
طيران دولية ، سهل وسجنازه
أيضاً . وفضلًا من ذلك فإت حسن الضيافة من
المسافرين هي من تقاليدنا الأصيلة .



مقرنا جلفانية وستأخذكم من كلتا جرت المبيتل للنفقة

الخطوط الجوية الكويتية
في قلب عالم الأعمال العربي

صُنِعَ فِي الْكُوَيْتِ



مَصْدَرٌ جَدِيدٌ لِلثَّرَةِ

حَدَفْنَا فِي بَيْتِكَ الْكُوَيْتِي الصَّنَائِعِي

هل يعقوبك أن تصنع سلعة بسعر مناسب ؟؟
هل يعقوبك الاستثمار في التتبعيات بانتظام ؟؟
إذا كان جوابك نعم ... فليدع مشروع صنائعي تالوع !!
ولكن ...
هل تستطيع مطبقاً تمويل هذا المشروع ؟؟

إن التمويل السليم للمشاريع يحمي لك استثماراته
ويحقق لك أفضل الأرباح ... ويضمن الدعم المالي
تستطيع أن تضمن تطوير صنائعتك وتوفير خدمة أفضل
لإبائتلك .

نحن في بنك الكويت الصناعي نقدم لك للصنع من أفضل
الأساليب التمويل مشروطاً ... وجهائزاً الفني على استعداد
لتقديم المشورة الفنية والإدارية والتكنولوجية ...
المراد مقارنة لدينا للتمويل الصناعي للمدى المتوسط
والطويل .



بنك الكويت الصناعي

ص.ب. ٢١١٦ - السليمانية - الكويت
المرامير البرية بكمباني للتجارة
١٩٧٠٠
٢١٦٦ - ص.ب.

شركة الكويت للتأمين



شركة مساهمة كويتية

أول شركة تأمين وطنية في الكويت
تضع جميع امكاناتها وفبراتها تحت تصرفك في جميع تأميناتك

- تأمين حياتك وتأمين تعليم أولادك وأخوتك .
- تأمينك ضد جميع الحوادث بما في ذلك حوادث السفر بالطائرات .
- تأمين منزلك ضد الحريق وجميع الأخطار .
- تأمين سيارتك ومركبتك وبأخوتك ضد الغير وضد جميع الأخطار .
- تأمين بضائعك المنقولة بحراً - جواً - براً .
- تأمين مشاريعك ومقاولاتك .

رأس المال	١,٣٣٦,٠٠٠	دينار كويتي
احتياطي رأس المال	١,٣٣٦,٠٠٠	دينار كويتي
احتياطي نفقة	٣,٢٠٠,٠٠٠	دينار كويتي

الفروع المحلية : الرياض - الشرق - الشمالية - الجيزة - الغزالية - المنطقة التجارية الشمالية
المطار الدولي - الشويخ - حولي - فيلكا - الفحيحيل

الفروع والوكالات الخارجية : بيروت - أبو ظبي - دبي - المملكة الأردنية الهاشمية - عمان

المركز الرئيسي : شارع عبدالله السالم - صوب ٧٦٩ ، الكويت - هاتف ٤٢٠١٣ - ٤٢٠٠٩١ - ٤٢٠٠٩٢ - ٤٢٠٠٩٣

شركة الرومي للتجارة والمقاولات ذ.م.م.

هاتف : القسم التجاري : ٤٣٤٥٣٩ * المقاولات : ٤٢٧٤٢٧

الورشات : ٨١٣٠١٣ — الكويت

المعرض : ٤١٠٣٣١

* مقاولون معتمدون لجميع الاعمال الانشائية واعمال الطرق والتكليف

المركزي مع كريات ودفينوزات امريكية :

* الوكلاء العامون لشركة فوكس بومباني الإيطالية (طباشير غاز بومباني

BOMPANI مختلف الاحجام .. الطباخ السليم للذوق السليم)

* الوكلاء العامون لشركة مكرو اديسون (سبيلستي) الكتفية .

غسالات SIMPLICITY سبيلستي الشهيرة ومس كندا

MISS CANADA التي حازت اعجاب وثقة ربات البيوت .

* ثلاجات .. دفايات .. راديو .. تلفزيون .. خلاطات .. فريزرات الخ ..

« نسلع الفيار متوفرة وباسعار مغرية »

بناية عبد الرحمن البحر — الدور الاول — المنطقة التجارية التاسعة

برقياس : أرتكو — ص ب : ١٣٢٣

-
- 1 — The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970).
 - 2 — The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).
 - 3 — Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information : exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.
 - 4 — The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.
 - 5 — The remuneration for a book review is 20 K.D. (\$ 60 U.S.).

III. SPECIAL REPORTS :

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to :

Managing Editor
Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486,
Kuwait University,
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

I. ARTICLES :

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guidelines should be of help in submitting articles for publication:

- 1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
- 2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information : exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
- 3) A separate sheet should be attached listing the following information : academic achievements, previous publications, exact current address.
- 4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
- 5) Publication procedures are as follows:
 - a — An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
 - b — If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
 - c — Remuneration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx. 180 \$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
 - d — Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publication rest with the journal.

II. REVIEWS :

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance :

change their mind about their continued struggle. It is worth noting also that the most generous offers of aid to North Vietnam failed as well.

8. Considering anti-communism and belief in God as Hardened Beliefs in America, some empirical studies have established that these beliefs are more predominant in smaller communities. For example a survey conducted by N.O.R.C. showed that 40% of those in metropolitan areas, 32% of those in other cities, 23% of those in small towns, and 19% of those on farms were "more tolerant" towards communists and atheists. See Samuel Stouffer: *Communism, Conformity, and Civil Liberties*, Doubleday & Co. N.Y., 1955, p. 127.
9. Harold Lasswell writes: "The individualism of bourgeois society like the communism of the socialized state must be inculcated from the nursery to the grave." Harold Lasswell: *Politics*, Meridian Books, World Publishing Co., Cleveland, 1958, p. 32.
10. Lasswell hit this point when he wrote: "A well-established ideology perpetuates itself with little planned propaganda from those it benefits most." *Ibid.* p. 31.
11. Francis MacDonald Conford, ed.: *The Republic of Plato*, Oxford University Press, New York, 1966, p. 106, 107.
12. *Ibid.* pp. 114-114.
13. Aristotle: *The Politics*, trans. & ed., by T. A. Sinclair, Penguin Books, Baltimore, 1962, p. 216.
14. Niccolo Machiavelli: *The Prince and The Discourses*, Modern Library ed., Random House, New York, 1950, p. 150, also pp. 149-164.
15. Irving M. Zeitlin: *Ideology and the Development of Sociological Theory*, Prentice-Hall, Englewood, N.J., 1968, p. 65.
16. *Ibid.* p. 67.
17. Emile Durkheim: *The Division of Labor in Society*, The Free Press, New York, p. 200, 88.
18. Gastano Moscoso, *The Ruling Class*, McGraw-Hill, New York, 1939, esp. pp. 70-119.
19. Adolf Hitler: *Mein Kampf*, Houghton Mifflin, Boston, 1943, pp. 176-186.
20. Seymour Martin Lipset: *The First New Nation*, Anchor Books, Doubleday, Garden City, New York, 1967, pp. 115-158, 1st quote on p. 117, 118; 2nd quote on p. 115.
21. For an account on how the deceptive methods of public relations were used successfully in the election of the "New Nixon" in 1968, see Joe McGinnis: *The Selling of the President*, Trident Press, New York, 1970.
22. For example, one Gallup poll in the summer of 1975 showed a considerable lack of confidence in the basic foundation of the American economy, the free enterprise system, 42% of those interviewed (a representative sample of the whole U.S.) said they had "some-very little-none" confidence in this system. Though 54% had a "great deal" of confidence, for something as basic as this, this is a rather low percentage. From "Economic System Not Loved" by Dr. George Gallup, as published by *The News and Observer*, Raleigh, North Carolina, July 10, 1975.
23. Joseph Wood Krutch: *The Measure of Man*, Grosset & Dunlap, 1954, p. 75.
24. Jacques Ellul: *Propaganda, The Formation of Man's Attitudes*, (translated from the French), Vintage Books, Random House, New York, 1973, p. XVI, XVII.

FOOTNOTES

1. We owe such awareness about the direct relationship between the material world and the mind to Karl Marx more than to anybody else. In this essay, however, I shall avoid the question as to whether matter determines mind or vice-versa since it is an irrelevant point to this discussion.
2. On the theories of socialization and personality, the following works are suggested:
Orville G. Brian, Jr. and Stanton Wheeler: *Socialization after Childhood*, Wiley, New York, 1966;
Ross Stagner: *Psychology of Personality*, 3rd ed., McGraw Hill, New York, 1961;
Ross Stagner: *Psychology of Personality*, 3rd ed., McGraw Hill, New York, 1961.
Norman Bradburn: "The Cultural Context of Personality Theory" in Joseph Wepman and Ralph W. Hele, eds: *Concepts of Personality*, MacMillan, New York, 1959.
On political Socialization, the following are suggested:
Herbert Hyman: *Political Socialization, A Study in the Psychology of Political Behavior*, MacMillan, New York, 1959; Richard E. Dawson and Kenneth Prewitt: *Political Socialization*, Little Brown, Boston, 1969. A recommendation reference on learning theory would be the well-known work of Nell E. Miller and John Dollard: *Social Learning and Imitation* Yale University Press, New Haven, Conn., 1941.
3. Perhaps one major weakness in the theories of such a behaviorist as B. F. Skinner is that he seems to imply that man, the scientist can be the sole agent of "social engineering", and his "engineering" can be practiced without competition from non-human sources
See B. F. Skinner: *Walden II*, MacMillan, New York, 1942.
See also, B. F. Skinner: "Freedom and the Control of Man", *The American Scholar*, Winter 1965-66, pp. 47-66.
4. That is unless the hardening of belief is organic, which is doubtful. Needless to say we are not concerned here with such ailments as senility and others that are associated with brain cell damage.
5. Marx and Engels put it this way: "... the class which is the ruling material force of society, is, at the same time, its ruling intellectual force. The class which has the means of material production at its disposal, has control, at the same time of the means of mental production . . ." Marx and Engels' "The German Ideology" in Howard Selsam and Harry Martel: *Reader in Marxist Philosophy*, International Publishers, New York, 1963, p. 199.
6. I owe some of the above observations to Milton Rokeach: *The Open and Closed Mind*, Basic Books Inc., 1960, pp. 36-62. Rokeach offers some of these as symptoms of what he calls a "closed mind." The main reason Rokeach's concept was not adopted is because he implies that such a person is a stereotype. While it is true that the more hardened the beliefs the more likely is the mind shut off from beliefs threatening it, this does not constitute a special personality type, for the same person may be quite rational and "open-minded" in most other areas of thought. Hardened Beliefs are environmentally produced, and are not the monopoly of any special type of personality.
7. Perhaps the most severe punishment ever inflicted has been that of the United States against the Vietnamese people. All that awesome power could not make those people

by the newspaper, the radio, the television, the school, the Ministry of Information, the labor union, and the other numerous organizations and institutions characteristic of any developed society, but also by the amount of food he can obtain, the kind of house he lives in, the kinds of machines he works with, the climate, the geographic setting, the size of the town, the kind of transportation, the state of the economy, the kind of economy, etc. One can mention scores of other material and human factors.

Once this reality is clear, it becomes obvious that with more complexity of life (i.e., social development), the formation of HB's becomes less likely. Technological development has the potential of liberating man and not enslaving him.

Any society that takes the road to development is unwillingly undermining its old HB's. It can only maintain those beliefs that can be reinforced by the new material changes that it has adopted. Development requires a secular approach and a scientific education. HB's are less likely to be formed with a more empirical outlook. The multiplicity of socializing agencies makes it more difficult to homogenize all conditioning even in a society that is determined to be totalitarian. The new means of communication, contrary to the alarmists, work against the hardening of beliefs, for they open the society to numerous outside influences. And so do the new means of transportation.

Even the dependence on old reliable HB's becomes short-sighted. Of course, many of these will remain strong for two or three generations, but gradually, unless they are modified to coincide with the new material realities, they will soften, and become ineffective as a controlling force.

Some HB's may remain strong as abstract beliefs, but with no effect whatsoever on peoples' behavior. The beliefs in legends and fairy tales may remain for a while as cherished memories, but the ruling classes can no longer use them for the sustenance of their power.

In our time we find that even the reliable belief in nationalism is weakening in Europe. The state has become too small for the modern type of production and exchange. Nationalism will eventually disappear as a powerful force as did tribalism in the past. One can name numerous such beliefs facing the same fate.

All the billions spent on abstract propaganda will be wasted if such propaganda does not correspond to the new material conditions. All those who still dream of solving all deprivations, divisions, conflicts, and injustices of societies through giving bigger and bigger doses of "spiritualism" and fantasies will only discover that the rug is being gradually pulled out from under their feet.

Those who never tire of singing the glory of man's "spirit," "dignity," "will," and "freedom" are simply reciting the pre-Copernican platitudes of man being the center of the universe. Ironically this "freedom" is a dogma, a residue from a time when man was least free. In the first place, if man is such a responsible free agent, then why worry about him being manipulated? Why be so concerned about what values, religion, traditions, political ideology, etc., the younger generation ought to be raised with? Obviously these people cannot deny that their "free" man has been molded in a certain way by the socio-political order in which he exists. What they are really saying then is not that their man should be free, but that he should be shackled by the same chains with which they are shackled, that he should be imprisoned by the same jailers that jailed them.

Ironically, authors of this school tend to exaggerate the power of manipulation possible in the hands of those "scientists" or "intellectuals" that they fear. Joseph Wood Krutch, for example, writes: "Even those of us whose convictions permit us to doubt that man's thoughts will ever be completely controlled with absolute 'precision' must realize, nevertheless, that the scientific ability to control them to some considerable degree has been growing and that in all possibility it will grow still further."²³ All faith in human will and freedom is thus replaced by an unrealistic faith in the power of the manipulators.

Another author, Jaques Ellul, wrote a book entitled *Propaganda* in which he paints a horror picture about the domination of man by propaganda in the technological society, a picture reminiscent of *Brave New World* and *1984* combined. Ellul thinks that "the force of propaganda is a direct attack against man . . . , a menace which threatens the total personality." Like Krutch, Ellul expresses his belief in the "pre-eminence of man and his 'invincibility,'" and yet he writes a whole book to warn us about the dangers threatening "invincible man."²⁴

It must be pointed out that, while not many years ago, social thinkers were suggesting the intentional indoctrination of people in order to make them "accept" their lot in life, we now find them concerned about "loss of freedom." Actually, the two approaches now exist side by side. One conclusion can be made from all of this: the danger is not propaganda per se. The danger is "their" propaganda. There is nothing wrong with "our" propaganda.

Most fear of propaganda stems from idealist thinking. It is naive belief in the power of abstract ideas. The thesis of this essay has been that unless a belief is hardened, it cannot become a major factor in peoples' behaviour. But in order for any belief to harden, it is not only the verbal and written messages that are at work, but every stimulus to which the individual is exposed. The individual is not socialized only

lity harden when there is so much inequality in the society itself? Obviously, in idealist thought there is a separation between what people say and what people do even though "values" are supposed to direct all human events somehow, like invisible fingers from above, without touching them. The analyst can do this, apparently, by the selection of such "stretch values" which can be made to fit societies of various sizes and forms.

Idealist thought has affected many aspects of Western society including its commercial and political practices. This is represented by what is referred to as public relations and the "image" concept. Public relations aims at producing a positive "image" about a product, a company, or a politician running for high office, etc. The "image" according to this salesmanship school, does not have to correspond to reality.²¹ Though public relations men are sophisticated enough to avoid the straight lie in promoting the "image," they rely mostly on selected fractions of positive "facts," playing on all the prejudices and conditioned reflexes of their audience. This kind of slick approach may succeed in selling a product or a politician to a number of people, but it may be undermining the very institutions that the political order would like to promote. This happens every time the product does not satisfy the produced image."²²

Hardened Beliefs and the Control of Man :

Many authors in the West, especially those engaged in the war against "totalitarianism," express a great deal of concern about the use of modern technology of communication together with the behavioral sciences, for a "total" control of human behavior, causing the individuality to dissolve into the collectivity, and thus bringing about the end of "the free human spirit."

The question is: when was man ever so free? Even before man began to live in a society — if there was ever such a time — his mind had to be manipulated by the natural elements around him. He lived in a state of constant and imaginary fear, and certainly his helpless mind could not grasp all the frightening mysteries around him.

When societies developed, the domination of the group was added to the domination of nature. The socialization of new generations did not need any modern technology for its powerful effectiveness. As was hinted earlier, the more primitive the society, the more likely it is for a few collective HB's to dominate the totality of life. But it is also a fact that without any HB's to control man's behaviour to a certain degree, survival of any society would be impossible. The question is not whether man is free or not, but how large a margin of freedom he is left with, after his harmful behavior has been put under control.

heads any fantastic belief he wanted. In all probability, the scientific outlook surrounding Germany would have sooner or later subverted Hitler's myths (which would have been helped by Germany's eventual falling behind technologically and economically).

It is unfortunate that some of this idealism found its way into some underdeveloped countries that need to develop their productive capacity rather than inculcate their people with new fantasies.

It is beyond the scope of this essay to discuss this complicated problem here. Suffice it to say that nationalism may be psychologically useful for underdeveloped countries to help them regain their self-esteem and confidence, especially after having been under the domination of stronger powers. But unless this belief is coupled with hard work, the development of natural and human resources, etc., nationalism will remain another abstract HB which can generate a lot of talk, poetry, and song, and nothing more. The ruling elite would like to be like a coach who, instead of training his team to play the game, spends his time giving them a "pep talk".

It was natural that idealist thinking, which could be used against Marxist materialism, had to find its way into liberal thought. The most important school that influenced American thought was that of Max Weber whose school was adopted by Talcott Parsons and later popularized by Seymour Martin Lipset and several others.

Lipset wrote an analytical history of the United States based on its apparently permanent "values." These "values," it turns out, are broad, ambiguous, hortatory, and unrealistic. We learn that two values have been constant in all American history, namely, "individual achievement," and "equality." But this does not mean that the country has been static, says Lipset. Great changes have taken place since the Revolution, but all the changes have been made with continuous adjustments to the constant unchanging "value system." Contrary to what Marx said, Lipset informs us that "Basic alterations of social character or values are rarely produced by change in the means of production, distribution and exchange alone." (This "alone" added there is interesting! Who ever said that these variables "alone" change values even "rarely?") But then where did these immortal values come from? In this case, they did not come from a Hegelian universe, but from some glorious moments in American history, "an interplay between the Puritan tradition and the Revolutionary ethos."²⁰

It is not explained why, out of all American history, it so happens that this kindergarten part determined the basic "values" for America forever after. One may wonder why, if the Revolution left such a deep mark on America, did America ever turn out to be so counter-revolutionary in our time? Does it have anything to do with the changing economic situation? We may also wonder how a society that was so equalitarian accepted slavery in its Constitution. How can the "value" of equal-

everyone content with his lot is not achieved by giving him more or less, but by convincing him that he has no right to more. For this purpose, Durkheim thought that an authority must be established to tell the people what is right for them, an authority whose superiority people must acknowledge. To achieve this, Durkheim stressed the role of education, which teaches the child to accept social authority and duty." 17

According to Gaetano Mosco (1858-1941) the ruling class cements its rule through "the political formula", which is a "universal moral principle." For the ruling class to be able to rule, he says, it needs a body of religious and philosophical beliefs to be held as sacred by the majority of the people.¹⁸

What is common among all these thinkers we mentioned is their strong faith in the power of beliefs as a means of controlling the masses, and in the ease with which these beliefs can be instituted and maintained, contradictory though they may be with actual living conditions. In general, they had a low estimate of human ability to judge and compare. Of course, most of these thinkers were suggesting the use of older more reliable HB's rather than establishing new ones. But here again, there seems to be a deep faith in the permanency of these beliefs regardless of the drastic changes taking place in the world such as the development of technology, industrialization, and means of transportation and communication.

It is taken for granted that the ruling elites can somehow monopolize the socialization process of millions of people and prevent the interference of any factors from outside the society. It is also apparently assumed that beliefs can be formed and hardened only by what is verbally fed to them through propaganda machines, and that the material life situation itself cannot interfere and subvert the official socialization directed from the top, or at least, can prevent it from hardening to the extent of making it a useful tool for creating the desired solidarity.

Hitler, who can be considered a caricature of a political thinker, applied these theories on a massive scale, pushing them to their logical extremes, using in particular the old HB's of nationalism, religion, racism, etc. at a time of insecurity and fear. It worked at least for a while, especially when millions of unemployed got jobs (in the arms factories), and millions of others got an unprecedented kind of entertainment.

Hitler also had very little respect for the intelligence of the masses. In his instructions on propaganda, he insisted on simplicity, low intellectual level, one-sidedness and emotionalism. Propaganda "must confine itself to a few points and be repeated."¹⁹ He was a believer in ideals and in the effect of myth, which he and his regime considered to be more important than science and technology. In spite of his sophistication in some areas of propaganda, his method was that of a stage hypnotist who thought he could put millions of people under his spell, and ingest in their

the use of a myth or a "noble lie" in order to make people satisfied with their position in life. He thought that the citizens of his Republic could easily accept the tale that they were molded inside the earth, and that the god who fashioned them mixed gold in those who were fit to rule, silver in those who were fit to fight, and brass and iron in the lowly farmers and craftsmen. Plato explains that if the first generation does not believe this, their sons and descendants will, and finally all of mankind.¹¹ Perhaps Plato had some idea about the hardening of beliefs, but it was not explained. In all probability what he meant was that a belief, no matter how fantastic, can be accepted if it is instilled at an early age. What is also worth mentioning here is that Plato may be considered the father of idealistic thinking in Western thought. The idea of 'good' to him existed as an independent supreme "form" or "essence" in the universe, like the light of the sun, and could not be attained except by philosophers whose abstract knowledge had prepared them for it. Plato had so much faith in the power of ideas that he feared that any foreign ideas, whether in poetry, music, or religion, might endanger the whole fabric of society.¹²

Plato's successor, Aristotle, avoided Plato's utopianism, and concentrated on politics as the art of the possible. He believed that, regardless of the type of regime there would always be the "wealthy" and the "people". Other than these, there had to be the slaves and manual workers ("human tools"). The most important safeguard to maintain constitutional continuity, according to him, was the educating of citizens for the way of living that belonged to their constitution, and the formation of the right habits for their "polities."¹³

Machiavelli (1469-1527), who tried to master all the tricks of unscrupulous ruling elites for the handling of their subjects did not neglect the manipulations of the political order. Above all, he recommended that the elite should use religion (even when it is believed to be false) to maintain order. He even recommended the imitation of the use of religious beliefs by the Romans to terrorize the minds of the people.¹⁴

A more modern social thinker, Saint-Simon (1760-1825) formulated an elaborate program for an industrial society, where "the check on egoism ... is to be Christian brotherly love ... the fate of the proletariat is to be improved as much as possible, not so much for their sake as for that of the elite. There are two ways of keeping this class in check: either use force to impose the social order, or make them love it."¹⁵ This vision was that of a "Scientific European Society". But in spite of its being scientific, he thought "a spiritual bond will be necessary — a common body for it is conflicting beliefs which lead inevitably to war."¹⁶

A more recent successor to this "positivist" thinker was Emile Durkheim (1858-1917). He emphasized the division of labor and differentiation of functions in the new "organic" society, which would naturally include various social divisions. Making

system of perpetuation becomes an automated flow; i.e., it does not need deliberate planning on anybody's part for its propagation.¹⁰

Authority and the Hardening of Beliefs

Quite often, all that is needed to produce a complex HB system is to inculcate a single belief in one authority. Once such an authority is established, it (the authority) becomes like the trunk of a tree with branches of belief connected to it. Sometimes these branches may be cut off, and new branches with different forms grow in their stead. The hardening lies mainly in the trunk, and when the trunk falls, the branches will fall also. Authorities may be living institutions or mythical figures; they may be kings, popes, presidents, ancestors, prophets, saints, priests, scientists, gods, magicians, businessmen, political parties, holy books, etc. The establishment of a belief in an authority is most useful for purposes of control on the part of the ruling elite, for through the hardening of one's belief in the authority, the hardening of a whole belief system becomes not only more easily attainable, but also more manipulative and modifiable. With the concept of authority we can explain how similar sets of beliefs can be hardened in many individuals at the same time, even when there is no logical connectivity among the various units within these sets.

Hardened Beliefs and the Political Order :

In the first part of this essay, I tried to concentrate on the phenomenon of belief hardening, sometimes focusing on its extreme manifestations, perhaps occasionally giving the impression that HB's are something solid as a rock, unbreakable and everlasting. In this part, shall try to evaluate the reliability of HB's as political stabilizing factors.

Without being referred to as such, HB's have always been held with great esteem as political stabilizing agents. Among many thinkers, there has existed a deep faith in the power of such beliefs to cement the society together in spite of its conflicts of interests, class divisions, and injustices. Quite often, beliefs have been thought of as substitutes for material human needs, as if they were some magical and mystical substances that can fill in all the defective cracks of society.

Perhaps part of the reason for the faith in such beliefs is the simplistic way in which they are supposed to be induced. It is sometimes implied that the desired beliefs can be instilled in people's minds by sheer exposure. Sometimes "values" are mysteriously assumed to be an integral part of a certain people's "culture" or "national character", an inherited peculiarity of this special people.

Probably, in the history of Western thought, Plato was the first one to suggest

important trait is the tenacity, the religiosity, and the rigidity with which they are held even after they have become self-destructive.

But above all, we must refrain from using the term as a self-defence weapon against any beliefs that pose a threat to our own HB's. HB's can be identified only in the light of a person's total history, and should never be concluded from his observable behavior.

Since HB's are a product of a homogeneity of conditioning in the socialization process, we can deduce that beliefs are less likely to harden in the larger heterogeneous communities. Like bodies of water, more stagnation is to be expected in the small pond than the cross current, more hardening of belief in the small town than in the great, dynamic metropolis.⁸

But while common HB's are less in number and intensity in the larger more developed societies, they are there nevertheless, and can be identified. They can usually be traced far back into the history and legends of a society. They are held and expressed with emotion which may be awe, sacredness, love, hate, disgust, or hostility. They are frequently expressed in the mass media, and may range from fairy tales to philosophy, from children's books to scholarly works, from myth to science, and they are rarely, if ever, challenged or contradicted.

In isolated and more primitive communities it is much easier to identify HB's, for there they are more likely to dominate all action, and to strictly limit all other mental activity. The more developed the society, the less dominant is this kind of belief. A developed society is usually composed of millions of people with numerous subgroups with each of these having its own HB's. Nevertheless, when such a society is stabilized, in spite of all the conflicting interests and beliefs, certain few HB's are held in common among all the subgroups. No one advocates the destruction of the big structure. One may suggest the replacing of a few bricks here and there, the whitewash of an old wall, the change of the hinges on a rusty door, and so on. Another may prefer the stench of old age, refusing to miss the sound of the rusty old door, etc. The controversies revolve around secondary issues of this kind, but the main structure remains sacred, and reinforced by all the institutions of society to which the individual is exposed from the nursery school to the old age home.⁹ Thus a few beliefs pertaining to the main structure are hardened constantly even in the most complex social systems.

The repeated verbal expression of the most common HB's is the outcome of their intrinsic nature as well as a defense mechanism for automatic reinforcement, a self-reassurance, and a weapon against the threat of an Anti-Belief system. Such repeated expression serves also as a self-perpetuating mechanism for the transmission of these beliefs to the new generations, and their hardening in them. The

ment, or even complete elimination of those expressing Anti-Beliefs (an example of this would be the burning of 'heretics' by 'devoted' Christians). 6

A peculiarity of the HB is that the believer can easily point a finger at the irregularities and absurdities of Anti-Belief systems, while his own HB's, odd as they may be, are referred to as "human nature", the "truth", the "fabric of society", its "heritage", its "cherished values", and so on.

HB's can be thought of as compulsive forces that either compel a person to commit certain acts, or prevent him from selecting alternatives, sometimes at a high risk. When a belief is completely hardened, the person automatically responds to symbols associated with it, and his response is a chain reaction of a programmed series of reflex acts. Such behavior can be compared to that of post-hypnotic suggestion. In both situations, only unsurmountable physical obstacles can prevent the programmed actions from taking place, and if this happens, the person is likely to go through painful frustrations.

When a belief is completely hardened, it can be mistaken for an instinct or a part of human nature. What is extraordinary about this phenomenon is that the belief is hardened through the use of rewards and punishment that are determined by instinct (i.e., need for food, avoidance of pain, etc.). Then secondary or acquired rewards (or punishments) that may be of a purely symbolic nature may be used just as effectively, once the person has been conditioned to them. What has been learned today may be used as a reward tomorrow, and the acquired need may become stronger than the need that induced it.

Contrary to their basic needs, people can learn to become vegetarians, monks, or nuns, or at least not to have sex until they get married at a certain age; they can even be indoctrinated to jump into a ravine and die. They can be led to climb the highest and most dangerous mountain "because it is there." (While in reality they do these things because these ideas were put in their heads)

In all these cases, the HB appears stronger than instincts. The person (or group) will not submit to the most severe punishment; neither will he be bought with the most generous rewards.⁷

HB's should be differentiated from phobias or certain psychopathological manifestations that are usually scars of a childhood traumatic experience. They can occur in any person regardless of his mental capacity or psychological health.

We must also be careful not to label as HB's, any ideas expressed strongly by certain individuals because of enough evidence available to them, or simply because they like to drive in a point. HB's may or may not correspond to external reality. They may be valid or invalid. That is of secondary importance. Their most

of social behavior, and they hardly have any function in the stability of the political order.

Therefore, a systematic study of the role of beliefs in society requires a differentiation of those few **Hardened Beliefs** (HB) from the myriads of irrelevant soft beliefs and vague "values." Studying the process of the hardening of belief makes it possible for us to see beliefs as just another element in a complex equation involving man and his social and physical environment, rather than as a vague mysterious factor that determines human actions.

HB's differ from other beliefs in that they are a product of intensified, repetitious social learning that takes place over a long span in an individual's life. A belief can be hardened to a lesser or greater degree depending on how early in a person's life the belief is implemented, how frequently it is reinforced, and how infrequently it is challenged or contradicted in relation to a person's whole life experience. An HB is not solely dependent on how early in the individual's life it was instilled. Hardening of belief requires repeated conditioning long after adulthood. Otherwise, if an early conditioning is neglected, the belief produced is likely to soften again. Societies either consciously or unconsciously act in accordance with this rule. Whether such beliefs are political, religious or otherwise, they see to it that the symbols of such beliefs be invoked repeatedly and frequently, be that thru a pledge of allegiance to the flag or the rituals of a Sunday mass. It may not be referred to as such, but what is actually being accomplished is a hardening of beliefs.

As was mentioned above, HB's are not a fixed category for, there are different degrees of hardening. **Completely Hardened Beliefs** are those that the individual clings to no matter how much clear and concrete evidence to the contrary becomes available to him. Such beliefs are inextractable, an integral part of the personality and will die only with the death of the whole person. All new learning will have to be modified in case it bears any relationship to these beliefs. All perception of reality will have to fit the Completely Hardened Beliefs even at the cost of distortions. All rationality or logic that the person is capable of in other areas of thought will cease to function once this Hardened Core is touched. An HB develops a built-in defense mechanism that becomes an important functioning part of the core. Any opposing expressions to HB's pose a threat to the person as a whole. Such Anti-Beliefs are either shut off completely, or distorted through selective perception as to fit in with the HB's. If this is not successful, the person expressing such Anti-Beliefs is automatically branded a 'liar', a 'fool', a 'traitor', etc. Because of the avoidance of understanding the Anti-Belief, any resemblance to it is automatically labelled false or evil, and thus dispensed with, without any further question. Communities sharing certain HB's (ideology, values, of convictions) will use censorship, persecution, ostracism, physical punish-

patterns will determine whether new messages or stimuli will be accepted, rejected, synthesized, or distorted.

2. Such learning takes place through the individual's contacts with his social and physical environment. The latter must be underlined since this factor is sometimes overlooked by those who seem to think that man's manipulation of other men is almost limitless.³ This is not to deny, however, that man's power over man is remarkable, and that almost all social and political beliefs are likely to be a result of human influences. It must also be recognized that much of the perception of the physical world can be influenced by other people's perceptions of it. A safe conclusion along this line would be: the more abstract is the belief, the more likely is the individual to gain his beliefs through others.

3. Belief formation (or belief modification), like all human learning, does not normally stop at a certain age, but continues throughout life. The rate of such learning, however, may decelerate as the person grows older. But the reason for such deceleration is more likely to be the interference of older Hardened Beliefs (see below) than an organic process of aging."⁴

4. It is generally assumed that young people are highly impressionable. However, while it is easier to instill in them new beliefs, it is also easier to eradicate older beliefs that they may have and to replace them with new ones that may be contradictory. Tenacity of belief increases with age. This is due to the hardening process which requires repetition, learning and time.

5. Like all learning, belief formation is a function of punishment and reward, which can be either material or moral. To propagate certain common beliefs on a massive scale can only be done through the control of the massive means of punishment and reward. This automatically puts the reins of common belief direction in the hands of those who control the means of production and/or the means of violence in the society (i.e. those in political power).⁵

The Concept of "Hardened Belief"

Beliefs are very intangible. They can be illogical, confused, ambivalent, and ambiguous. They are probably the most difficult things to deal with scientifically. In social science they are referred to as values, attitudes, convictions, ideology, culture, etc. But all these are vague terms, and there can be no doubt that certain beliefs play a much more important role than others in determining social behavior. Numerous beliefs may be flexible, modifiable and changeable. These are a product of little learning, and we may refer to them as "soft beliefs." Soft beliefs vary greatly from one individual to another in the same society. They are the most numerous beliefs and are shared, if at all, by very few individuals, but they cannot serve as predictors

"HARDENED BELIEFS" AND THE SUSTENANCE OF POLITICAL ORDER

Fareed J. Sakri *

It is widely believed that in order for any ruling class to preserve its position of power with a certain degree of stability, it must see to it that certain common beliefs are held by the overwhelming majority of the population. Before evaluating this proposition, I must first state some of the basic principles of belief formation in the individual and then introduce the concept of the **Hardened Belief**, a type of belief which I consider most relevant to the study of the maintenance of political order.

Beliefs :

Beliefs can be thought of as reflections of the outside world that leave their mark on the human mind. Such a reflection may correspond accurately to the real world, or it may be a distortion of it. It may be an outcome of man's contact with nature, or with other men. Whatever its origins, a belief may substitute for or satisfy a physiological need; it may be an adaptation to one's environment or a condensation of facts about it. It is true that some beliefs, at a certain point in time, may not have any physiological or adaptive functions but such beliefs are usually residues of a time in a society's past history when they did serve such functions. If we take man as a collective entity, we can state that beliefs are material reality as modified by his mind.¹ Since any human behavior is the product of a process that has to go through a brain affected by all past experiences, no action can be viewed as independent of stored experiences (i.e. beliefs). This is a complicating factor in the social sciences, but it cannot be ignored. It must be remembered, however, that a study of pure beliefs without the economy or history of a society, is of no scientific value.

Belief Formation

The following propositions are suggested as general principles for the process of belief formation. These propositions do not conflict with the generally accepted theories of socialization, personality, or learning.²

1. Beliefs are a product of learning. This is what differentiates them from the involuntary reflex responses to stimuli.

Through avoidance of what is painful and attraction to what is pleasant, every individual develops numerous clusters of impressions, attitudes, beliefs, mental habits, patterns of thought and action, etc. The structures of clusters of previous

* Fareed J. Sakri is an assistant professor in the Department of Political Science at Kuwait University.

two would confuse the meaning and interpretation of concentration. To take only one Commodity, or one trading partner, would not show the full weight of concentration in the UDCs's trade structures.

- (5) * We included exports in this indicator, and not imports, because these were included in the over all trade indicator. To include them here would only confuse the dependence ranking.
- (6) See footnote 4.
- (7) * When the few trading partners have equally high partner-concentration with one another, this would constitute an element of interdependence, rather than dependence (Dominance). For more on this see our dissertation cited in footnote 3, chapter 2.
- (8) See our dissertation cited in footnote 3, p. 124.
- (9) Kuznets, op. cit., pp. 16-17.
- (10) Ibid., p. 14.
- (11) Ibid.
- (12) See our dissertation cited in footnote 3, chapter 3.
- (13) Khalaf, Nadim, *Economic Implications of the Size of Nations* (Leiden : E. J. Brill, 1971), p. 80.
- (14) See our dissertation, op. cit., Tables 13 and 16, pp. 89-92.

true when we studied the two groups of UDCs and advanced countries separately. Yet, the association between size and economic dependence was more apparent in the case of the advanced countries. When we compared the economic dependence of the two groups of countries, we found that the size factor was not that important in explaining the high dependence of the UDCs and the relatively low dependence of the advanced countries. We have suggested that, other than size, factors such as natural endowments (climate and mineral resources) may have been important in explaining the high dependence of the UDCs. This indicates that at one historical point the principle of comparative advantage induced many UDCs to take advantage of their climate and mineral resources and to specialize in the production of a few products. But it seems that ever since, the deliberate policies followed by the colonial and neo-colonial powers have tended to keep the UDCs in the narrow and static framework of comparative advantage which has resulted in increasing the overspecialization in the economic structures of the UDCs.

As the UDCs have become politically independent, many elements of traditional economic dependence (as indicated by high over-all trade dependence, export commodity-concentration, and trading partner-concentration) are being and will continue to be reduced. Yet, a new and more dangerous form of dependence is emerging. This is the greater dependence on the UDCs on importing foreign technology in order to meet their development targets. Large UDCs may hope eventually to develop their own technology and capital-goods industries, but small UDCs have no such hope because of their very smallness. Small countries are condemned to either perpetual dependence, or to regional integration. In the final analysis, the ultimate test of economic dependence and independence is whether a country can, or cannot, generate its own technology and most of its capital-goods needs.

FOOTNOTES

- (1) See for instance, William Demas, *The Economics of Development in Small Countries With Special Reference to the Caribbean* (Montreal : McGill University Press, 1965). Also Simon Kuznets, "Economic Consequences of the Size of Nations" in *Economic Consequences of the Size of Nations* (New York: St. Martin's Press, 1960).
- (2) Kuznets, *Op. Cit.*, P. 18.
- (3) Karam, Antonios, *Economic Dependence and Economic Growth, An Analytical Framework and Empirical Study*, an unpublished doctoral dissertation (Temple University, 1974) Chapter 2.
- (4) * For both export commodity-concentration and trading partner-concentration, we took two commodities and two trading partners as a reasonable compromise. To take more than

countries. The average overall trade for the UDCs is 21 % while the corresponding one for large advanced countries is 16%.

This finding is strengthened in the case of export commodity-concentration. The average export commodity-concentration for the thirty-eight UDCs is 54 % while the corresponding one for the seven advanced countries is only 20%. This means that the average UDC is about three times more specialized in its exports than the average advanced country. Even when we eliminate the effect of size, we find that the average export commodity-concentration of the eighteen small UDCs is 68% while the corresponding one for the four small advanced countries is only 20%. Also, the average for the ten large UDCs is 43% while the corresponding one for the three advanced countries is only 19%.

As to the trading partner-concentration, the average indicator for the thirty-eight UDCs is about 15% while the average for the seven advanced countries is about 31%. In addition, the average trading partner-concentration for the eighteen small UDCs is 55% while the corresponding one for the four small advanced countries is 36%. Moreover, the average for the large ten UDCs is 45% while the average for the three large advanced countries is 25%. We conclude by saying that even here the gap exists between UDCs and advanced countries in their trading partner-concentration, though the gap is somewhat narrower than with the previous indicator, the reason possibly being the emergence of the European Common Market which has encouraged trade concentration among its members.

Finally, the figures on capital-goods imports show that the average large UDC's imports of capital-goods constitute about one-third of total imports, while large advanced countries' imports of capital-goods are practically negligible. On the other hand, the average imports of capital-goods by the eighteen small UDCs is about one-fourth of total imports which is equal to the percentage of capital-goods imports by the average four small advanced countries. However, while small UDCs export no capital-goods, equally small advanced countries (Switzerland, Sweden, Belgium, Luxembourg and the Netherlands) have one-third of their total exports made of capital-goods.

IV. CONCLUSION

This paper has attempted to shed some new light on the relationship between the size of nations and their economic dependence. The hypothesis that states an inverse relationship between size and economic dependence has received some support from this study, especially in the case of overall trade dependence. This was

TABLE 3**The Relationship Between Size And The Dependence Indicators Of Seven****Advanced Countries: 1965-67****(Percentages)**

Country	IOT	ICC	ITP
United States	7.10	14.46	30.68
Britain	28.95	18.16	17.08
Japan	13.45	23.86	25.12
Switzerland	48.18	20.23	25.76
Sweden	10.35	19.30	42.70
Belgium-Luxembourg*	16.76	24.75	41.81
Netherlands	9.35	17.61	33.22
Mean:	19.16	19.76	30.8 ¹
Mean of the four Small Countries	21.16	20.47	35.87
Mean of the three Large Countries	16.50	18.82	25.22

* Belgium and Luxembourg are lumped together because the United Nations' statistics lumped them together

Source: The same as those given under Table 1

Having discussed the dependence indicators for our sample of thirty-eight UDCs, let us now have a look at the dependence indicators for the sample of seven economically-advanced nations. It can be seen from Table 1 and 3 that the average overall trade dependence for the thirty-eight UDCs is 38% while the corresponding one for the seven advanced countries is only 19%. This means that the typical UDC is twice as open to foreign trade as the typical advanced country. Even when we overcome the question of size by comparing UDCs, and advanced countries of similar size, a major gap continues to exist. Thus, the eighteen small countries in our sample of thirty-eight UDCs have an average overall trade of 45% while the corresponding one for four equally small advanced countries is only 21%. It follows that the difference in size between UDCs and advanced countries does not explain the great difference between the two in their degree of openness on foreign trade. Size seems to have more of an impact when we compare large UDCs with large advanced

declines from 55% to 46% to 45%. This negative, but weak, association is confirmed by the formal correlation analysis which finds a correlation coefficient of -0.24 . It is interesting to note that a recent book fully devoted to the question of size of nations, and taking a different sample from ours, has found an identical correlation coefficient of -0.24 between size and trading partner-concentration⁽¹³⁾. This correlation coefficient was found to be statistically insignificant at the 5% level of significance. Once more, size is not sufficient to explain the high trading partner-concentration of the typical UDC.

Finally, Table 2 (Column 4) shows that as size increases from small to moderate to large, the capital-goods import indicator increases from 24% to 28% to 31%. Here, the relationship between size and capital-goods imports appears to be a positive one: the larger the country, the higher its imports of capital goods. This may be explained by the fact that large UDCs are likely to have more ambitious development plans in which capital-goods imports constitute a major component. Still, the correlation coefficient between size and capital-goods imports is as small as $.12$ which is statistically insignificant even at the 10% level.

Yet as we have shown elsewhere, the dependence of the UDCs on the imports of capital-goods, and associated technology, is growing over time rather than declining. Thus, between the early fifties and mid-sixties the "typical" UDC's imports of capital-goods have increased from about 18% to about 23%.⁽¹⁴⁾

As to the impact of size on the concentration of the UDCs's export, a first hint can be had from Table 1 (Column 2). It can be seen that both the countries that set the upper limit to overspecialization in exports (Libya and Liberia) and those that set the lower limit (Taiwan and Lebanon) are of small size. This may suggest, at first glance, that the size factor may not have an appreciable impact on the overspecialization of the UDC's exports. Yet the more formal analysis of Table 2 (Column 2) shows that there exists an inverse relationship between size and export concentration. As we move from small to moderate to large size, the export commodity-concentration indicator declines from 68% to 58% to 43%, though the rate of decline in this case is less than was the case with the overall trade dependence. This means that the overall trade dependence of an UDC is more affected by the size factor than is the case with export concentration. This conclusion is confirmed by the formal correlation analysis which gives a correlation coefficient between size and export commodity-concentration of $-.25$ as compared to a correlation coefficient of $-.27$ found earlier between size and overall trade dependence. It follows that the inverse relationship between size and export commodity concentration is confirmed, yet the correlation coefficient ($-.25$) was too small to be statistically significant at the 5% level of significance. Again, it seems that factors other than size are important in explaining the high exports concentration in the UDCs.

Moving now to the third indicator — the trading partner-concentration indicator — Table 1 (Column 3) shows that the average trading partner-concentration is about 50%, which means that half of a "typical" UDC's exports are concentrated in one or two of its trading partners. It is to be noticed that we found that during the period covered (1965-67) the great majority of the UDCs still have their former colonial power (Britain, France, Japan) as the first or second trading partner, the other one being the United States or West Germany.

As to the association between size and trading partner-concentration, we have a first hint from the fact that the countries of high trading partner-concentration: the Dominican Republic (8%), Bolivia (86%), Panama (77%), Algeria and the Philippines (55% each) are a blend of small, moderate and large size countries. Even the countries of low trading partner-concentration: Pakistan (24%), Burma (26%), Argentina (27%) and Uruguay (29%) belong to the categories of large and small size. It seems, at first, that the size factor is not that important in explaining the relatively high trading partner-concentration indicator of the typical UDC.

The more formal analysis of Table 2 (Column 3) shows, however, an inverse, though weak, relationship between size and trading partner-concentration. As we move from small to moderate to large size, the trading partner-concentration indicator

(49%). Thus, it seems that the effect of size is more apparent in the case of large countries (which tend to have low over all dependence) than in the case of small and moderate size countries.

A more formal analysis of the impact of size can be had from the grouped data of Table 2 (Column 1). As we move from small to moderate to large size, the overall trade indicator declined from 45% to 35% to 21%. This tends to confirm the inverse relationship between size and overall trade dependence. This finding is reinforced by the fact that the correlation coefficient between size and over all trade indicator was found to be $-.27$. This coefficient was found to be statistically significant at the 10% level of significance, but not at the 5% level. This means that, while the inverse relationship between size and over all trade dependence is confirmed, the association between the two is not very strong. It can be inferred from this that there must be factors other than size that help explain the typical UDC's high overall trade dependence.

Looking at the export commodity-concentration indicator (ICC), Table 1 (Column 2) shows that the range of this indicator has a lower limit of about 12% for China (Taiwan) and an upper limit of nearly 100% set by Libya. This means that Taiwan's exports are highly diversified while Libya's exports are nearly completely concentrated in a single product — oil. The average export commodity-concentration indicator is extremely high and approaches the 60% mark, which means that a typical UDC's one or two leading export products constitute nearly two-thirds of its total exports.

Other countries of very high export concentration in one or two products are Venezuela (97%), Liberia (92%), and Iran (91%). On the other hand, countries of highly diversified exports are Lebanon (13%), South Korea (16%) and Mexico (23%).

It appears from the above that, for one thing, countries of high export concentration in one or two products are those in which one or a few important mineral resources have been discovered with the oil-producers being the best example, followed by Chile (copper) and Bolivia (tin). Inversely, countries which possess no important mineral resources tend to have substantially higher diversification in their exports (Taiwan, Lebanon, South Korea). Yet, the extremely high concentration in the exports of the so-called one-staple countries (the one staple being one of the following: coffee, tea, rice, cocoa, banana, etc.) such as the Central Latin American countries, Ceylon, Ghana and Burma, do not seem to fall under the observation just stated. Here the climate, rather than mineral resource endowments, seems to be the overriding cause of the excessive export specialization of these countries.

TABLE 2**The Relationship Between The Size of Thirty-Eight UDCs And Their Dependence****Indicators: 1965-67****(Percentages)**

Type of Size	IOT	ICC	ITP	ICG
Small (1-10 millions)	45.05	68.09	55.43	24.4
Moderate (10-30 millions)	34.85	57.67	45.59	27.7
Large (30 millions)	20.98	43.13	44.59	30.8

Source: Data on population is from the United Nations' **Monthly Bulletin of Statistics**, December 1972, the rest is computed from Table 1.

Our analysis, here, follows this procedure: we first discuss the values of the dependence indicators for our sample of thirty-eight UDCs, then the impact of size on these indicators. Next, we discuss the values of the dependence indicators for the group of seven advanced countries. Finally, we compare the dependence indicators of the thirty-eight UDCs with those of the seven advanced countries and find out the impact of size on the two groups of countries.

From Table 1 (Column 1) we can notice that the range of the over all trade indicator (IOT) of our thirty-eight UDCs stretches from a low of 8% for Brazil to a high of about 90% for both Libya and Liberia. In addition, the average over all trade indicator for these thirty-eight UDCs is about 30%, which means that for the typical UDC the sum of its exports and imports constitute about two-fifths of its GNP. The fact that Libya and Liberia are among our smallest countries while Brazil is one of the largest gives a first indication of the existence of an inverse relationship between size and overall trade dependence. This is reinforced by the fact that the five countries which come closest to the lower limit of overall trade dependence (set by Brazil) are: Turkey (11%), Pakistan (12%), Mexico (13%), India (15%) and Argentina (16%). All of them are among the largest in our sample. By contrast, the countries which come closest to the upper limit of overall dependence (set by Libya and Liberia) are a blend of small and moderate size countries: Jamaica (63%), Algeria and Honduras (53%), Tanzania (51%), Cost Rica (50%) and Venezuela

Honduras	53.10	62.09	69.95	24.70
India	14.93	35.51	36.49	34.20
Iran	36.78	91.28	39.24	26.80 (1965-67)
Jamaica	62.52	45.60	65.53	10.60
Korea (South)	25.79	15.84	65.77	37.40
Lebanon	46.72	13.42	34.73	2.80 (1965-67)
Liberia	89.00	92.16	61.26	27.10 (1965-67)
Libya	89.16	99.62	46.05	18.70
Mexico	12.74	40.82	60.92	12.90
Morocco	32.50	43.48	45.90	17.30
Nigeria	32.40	50.10	23.97	15.60
Pakistan	12.15	79.15	76.82	47.30
Panama	44.99	50.00	51.95	33.80
Paraguay	22.35	42.62	54.24	39.10
Peru	31.92	55.70	75.30	4.80
Philippines	29.60	35.98	37.33	17.30 (1965-67)
Tanzania	50.62	45.39	30.10	44.80
Thailand	36.62	42.52	41.30	16.70
Tunisia	41.13	45.67	33.39	41.06
Turkey	11.15	60.26	29.48	21.70
Uruguay	35.01	97.28	57.50	33.10
Venezuela	49.07			
Mean:	37.94	58.78	49.86	23.15

Source: Yearbook of International Trade Statistics, especially the 1968 issue; the United Nations' Yearbook of National Accounts Statistics, several issues, the United Nations' International Trade Statistics, 1968; and the United Nations' World Economic Survey, 1969-70.

size nation as an "independent sovereign state with a population of ten millions or less."⁽¹⁰⁾ But, as Kuznets emphasizes, the separating line between small and large size depends on the distribution of other nations' size and on the "differences in the economic and social potentials that we wish to emphasize."⁽¹¹⁾

In this paper, we will follow Kuznets' example and take the size of a nation to mean its population. In addition, we will consider three categories of size: small, moderate and large. A small size nation is one with a population of less than 10 millions. A moderate size nation is one of a population between 10 and 30 millions. A large size nation is one whose population is over 30 millions.

IV. THE EMPIRICAL FINDINGS

We have selected two samples. The first one contains thirty-eight UDCs, while the other is a comparison group of seven economically advanced nations. The basis on which the two samples were selected, the nature of the data and its limitations, have been discussed elsewhere.⁽¹²⁾

TABLE 1
Dependence Indicators for Thirty-Eight UDCs:

1965-67 (Percentages)				
Country	IOT	ICC	ITP	ICG (1966-68)
Algeria	53.08	76.93	75.22	23.73
Argentina	16.39	47.10	26.97	34.30
Bolivia	40.10	76.11	85.81	36.80
Brazil	7.72	53.00	41.26	28.70
Burma	20.80	75.00	26.30	31.60 (1964-68)
Ceylon	47.50	76.99	36.28	18.00 (1965-67)
Chile	28.21	82.42	37.66	30.00
China (Taiwan)	37.69	12.10	47.11	41.40
Colombia	21.23	78.03	57.55	27.80 (1965-67)
Costa Rica	49.71	62.15	57.54	23.30
Dominican Rep.	27.40	69.40	87.56	16.00
Ecuador	32.69	74.28	65.99	33.10
Egypt	27.04	63.17	32.51	14.10 (1965-67)
El-Salvador	39.28	69.28	49.04	20.20
Ghana	31.73	75.37	33.83	22.50 (1969-67)
Guatemala	31.80	74.59	45.74	22.20

4. The Capital-Goods Import Indicator (ICG)

$$\text{ICG} = \frac{\text{MCG}}{\text{M}}$$

Where,

MCG = value of capital-goods imports,

M = total imports,

ICG = capital-goods import indicator.

The capital-goods import indicator (ICG) is the ratio of the imports of capital-goods to total imports. Like the previous two indicators, this one looks at one aspect of the composition of a country's foreign trade namely, the importance, or lack of it, of the imports of capital-goods.

While technology and capital-goods are not synonymous, we do assume, however, that capital-goods embody, in the main, the technology that is prevalent at any given time, and that a country which produces, by itself, a relatively high ratio of its needs of capital-goods (say over 50%) is assumed to be a country which has developed its own technology, or at least, has adapted a foreign one. We have shown elsewhere that out of eight indicators, the capital-goods imports indicator was found to be the one with the highest and most significant association with economic growth in thirty-eight UDCs⁽⁸⁾. It may be inferred from this that a country which imports most of its needs of capital-goods (and embodied technology) is a country whose economic growth depends, in a major way, on foreign sources that can, for one reason or another, interrupt, or at least disrupt, the smooth flow of urgently needed capital-goods. In other words, a country which imports most of its capital-goods is a dependent country since its economic growth and well-being significantly depend on a foreign technology that is controlled by foreign authorities.

III. THE SIZE OF NATIONS

Economists have taken the size of a nation to mean one or more of the following: its population, its land area and its national product. Yet, for empirical purposes, most economists have taken the size of a nation to mean its total population. This choice is partly made because of the better statistics that are available on population, and also because the meaning of population is more obvious than, for instance, the meaning of land area (total land area; usable land). In addition, the choice is partly justified by the high, if not perfect, correlation between total population, total land area and national product (9). In this vein, Kuznets defines a small

An unduly high export commodity-concentration indicator, combined with sharp fluctuations in the prices of exports — as is the case for a typical UDC — would most likely hamper the implementation of any development plan or strategy that a country might have devised. This is so because of the associated sharp fluctuations in the country's foreign exchange receipts and the concomitant reduction in the country's capacity to import urgently needed capital and intermediate goods. Even the targets formulated in the country's annual budget would have to be often and sharply modified.

In addition, in a typical UDC of the enclave-type, even in good times when its few exports are in high world demand, the high returns that the export sector may earn for the country in question would not create much linkage and multiplier effect in other sectors of the economy because of the dual character of the economy. This means that the highly specialized export sector of the typical UDC would not generate a process of a self-propelling and autonomous growth.

3. The Trading Partner-Concentration Indicator (ITP)

$$ITP = \frac{XTP1 + XTP2}{X}$$

X

Where,

XTP1 = value of exports going to the major trading partner,

XTP2 = value of exports going to the second most important trading partner,

X = total exports,

ITP = trading partner-concentration indicator.

The trading partner-concentration indicator (ITP) measures the geographic concentration of a country's exports in two of its trading partners (5, 6). A high trading partner-concentration indicator is an element of dependence since the economic activity and well-being of a country depends heavily on the economic and political conditions of one or two of its trading partners (7). The assumption that is being made here is that a country should behave, in this respect, like a private investor. In order to minimize risk a private investor seeks to diversify his portfolio. Similarly, a country should seek to diversify its exports and increase the number of its trading partners. For, if for one reason or another, the export market for a product should suddenly close or worsen, the country in question should be able to turn to the export of other products to the same or to other partners.

1. The Over-All Trade Indicator (IOT)

$$IOT = \frac{M+X}{GNP}$$

Where,

M = total imports,

X = total exports,

GNP = gross national product,

IOT = over-all trade indicator .

The over-all trade indicator (IOT) is the ratio of the sum of the exports and imports of a country over its gross national product. It represents the overall openness of an economy. The higher this indicator, the more vulnerable the country in question is to the "winds of trade". That is, a country with a high degree of economic openness is subject to sharp economic fluctuations that are induced by factors that are outside the control of national authorities. As we will see shortly, a high degree of economic openness (high IOT) is not restricted to the UDCs. Some advanced countries such as Britain, Switzerland and Japan are also characterized by high overall trade dependence. What constitutes economic dependence for an UDC is a whole set of dependence indicators. The existence of one element of dependence for an advanced country — a high overall trade dependence — makes that country economically vulnerable but not dependent.

2. The Export Commodity-Concentration Indicator (Icc)

$$Icc = \frac{Xc1 + Xc2}{X}$$

Where,

Xc1 = value of the leading export,

Xc2 = value of the second major export,

X = total exports,

Icc = export commodity-concentration indicator.

The export commodity-concentration indicator measures the ratio of the sum of a country's two⁽⁴⁾ leading exports to total exports. While the first indicator of overall trade dependence measures the overall importance of the foreign trade sector to a given economy, or its level of openness, the export commodity-concentration indicator (Icc) — the following two indicators — looks at the composition of a country's foreign trade. More specifically, this indicator attempts to measure the degree of specialization in a country's economic structures (as seen from its exports).

ECONOMIC DEPENDENCE AND THE SIZE OF NATIONS

Antonios E. Karam*

I. INTRODUCTION

A major and well-known characteristic of the economies of the under-developed countries (UDCs) is their overspecialized productive structures and heavy dependence on the foreign trade sector.

Several economists have argued that the degree of specialization and dependence on foreign trade for a given nation is a function of the size of that nation and that the larger the size of a nation the lower its degree of specialization and dependence on foreign trade, and vice versa. These same economists have concluded that the high degree of specialization and dependence on foreign trade that characterizes a typical underdeveloped country (UDC) must be the result of its typically small size⁽¹⁾. Kuznets went one step farther and argued that, while the impact of size on the degree of specialization and dependence on foreign trade exists for both UDCs and advanced countries, it is particularly true in the case of the latter⁽²⁾.

This paper attempts to investigate whether there exists an inverse relationship between the size of a nation and its degree of specialization and dependence on foreign trade for both UDCs and advanced countries.

In Section II, four dependence indicators will be introduced and discussed. These indicators will stand as proxies for specialization and dependence on foreign trade. In Section III, the meaning of size will be given. In Section IV, the empirical findings will be presented and evaluated. Finally, in the Conclusion, the findings will be summarized and a few suggestions will be made.

II. DEPENDENCE INDICATORS

We have developed elsewhere an analytical framework for the concept of economic dependence and operationalized it by developing a set of eight dependence indicators or indices⁽³⁾. Here, we will make use of only the most important four of these indicators, for which adequate data exist. The term economic dependence or simply dependence is taken, here, to refer to the degree of specialization and openness that characterizes a given economy.

* Antonios E. Karam is an assistant professor of Economics at Kuwait University.

Wyn F. Ower, "The Development of Agricultural Policy in Australia," unpublished Bachelor of Letters Thesis, Oxford University, 1953; A. G. L. Shaw, "History and Development of Australian Agriculture," in *Agriculture in the Australian Economy*, ed. D. B. Williams (Sydney: Sidney University Press, 1967), pp. 1-28.

9. Mulk land is that land which is held in absolute freehold ownership and is governed by the provisions of sacred law and not by those of civil statute law. Miri land is that land where absolute ownership belongs to the state, and the usufruct of land belongs to the individual. Miri land, however, is de facto private land and the government does not have control over its use. Waqf land is land which is dedicated for religious purpose. Matrukka is land reserved for some public purpose. And Mawat is land which is considered dead, or unreclaimed land. For further detail see Doreen Warriner, "Land Tenure Problems in the Fertile Crescent in the Nineteenth and Twentieth Centuries," in *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, edited by Charles Issawi, Chicago: University of Chicago Press, 1956.
10. *Agricultural Census*, op cit.
11. *Report on the 1960 World Census of Agriculture*, Vol. I, Part A.
12. *Agricultural Census, 1958*, Table 2, Ministry of National Economy, The Hashemite Kingdom of Jordan.
13. Richard J. Ward, "Focus in Jordan Agriculture," *Land Economics*, Vol. XLII, No. 2, May 1966.
14. Wyn F. Owen, "Two Rural Sectors: Their Characteristics and Roles in the Development Process," in *Rural Politics and Social Change in the Middle East*, ed. by Richard Antoun and Iliya Harik, (Bloomington: Indiana University Press, 1973), p. 422.
15. *Ibid.*, p. 424.
16. Everett E. Hagen, *The Economics of Development* (Homewood: Richard D. Irwin, Inc., 1968), p. 190.

tries, but to the quality of the human agent; the source of growth in output, above all, has been technological changes embodied in a skilled farm labor force and inputs from the non-farm sector.¹⁶ Accordingly, a conscious public policy aimed at investment in farm human capital will prove to be critical to agricultural development in the arid regions of the Middle East.

FOOTNOTES

1. Earl O. Heady, "Processes and Priorities in Agricultural Development," *Economics of Tropical Agriculture*. Edited by W. W. McPherson, (Gainesville: University of Florida Press, 1968), p. 61.
2. Yujiro Hayami and Vernon W. Ruttan, *Agricultural Development: An International Perspective* (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins Press, 1971), p. 3.
3. There is much controversy concerning the definition of the arid zone and its distribution. This controversy stems from the many variables connected with the arid zone: climate, soils, vegetation, human and animal distribution, and land use. It has been estimated that approximately half the countries in the world are affected to a greater or lesser degree by aridity. This estimate is based upon Peveril Meigs' study of "World Distribution of Arid and Semi-Arid Homoclines," in *Reviews of Research on Arid Zone Hydrology*, (Paris: UNESCO, 1953). For the purposes of this paper, the arid zone is defined in terms of land use and population. That is, we will be concerned with those areas where agriculture and pastoral activities can thrive and where people can live and derive a subsistence or above subsistence or above subsistence level income from such activities. Therefore, this definition will exclude those extremely arid areas such as the coastal areas of Chile, Death Valley Desert of California, a large portion of the Saharan Desert in North Africa, El Rub El Khali of the Arabian Peninsula, some parts of India and Central Asia, and parts of Central Australia.
4. Gilbert F. White, *Science and the Future of Arid Lands* (Paris: UNESCO, 1960), pp. 46-47.
5. West here is used to mean the eleven states of Arizona, California, Colorado, Idaho, Montana, Nevada, New Mexico, Utah, Oregon, Washington, and Wyoming.
6. Benjamin H. Hibbard, *A History of the Public Land Policies* (New York: The MacMillan Co., 1924); Roy M. Robbins, *Our Landed Heritage* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1942); V. Webster Johnson, and Raleigh Barlowe, *Land Problems and Policies* (New York: McGraw-Hill Book Company, Inc., 1954); and Marion Clawson and Burnell Held, *The Federal Lands: Their Use and Management* (Lincoln: University of Nebraska Press, 1987).
7. *Agricultural Census, 1959*, Vol. II; *Public Land Statistics, 1964*, and H. Thomas Frey, *State Owned Rural Land, 1962*, Statistical Bulletin No. 360, May 1965, U.S. Dept. of Agriculture/Economic Research Service.
8. Stephen H. Roberts, *History of Australian Land Settlement 1788-1920* (Melbourne: MacMillan, 1920); *Official Year Book of the Commonwealth of Australia*, No. 4, 1901-1910 (Canberra: Commonwealth Govt. Printer, 1911) pp. 235-333; Crauford D. W. Goodwin, *Economic Enquiry in Australia* (Durham N. C.: Duke University Press, 1966), pp. 60-133;

finding new domestic and foreign markets, developing cottage industries connected with agricultural products, and establishing marketing boards.

Governments should seek to develop methods by which land use can be controlled, not only through regulations and control of nomadic and non-nomadic grazing and farming but also through economic incentives. Recognition and awareness of the aridity problem and the desire to increase productivity in agriculture should lead to formulation of tenure policies which foster agricultural economic progress through improved incentives for work and investment. The effectiveness of these tenure policies will depend, in the main, upon the quality of the legal framework of a country. The historical sketch presented suggests the desirability of a land lease system of tenure throughout much of the Middle East. "The essential condition is a legal framework under which a cultivator who assembles all or part of his land in the rental market is assured the requisite security of tenure, compensation rights for unexhausted improvements at the termination of his lease, and independence in managing his farm."¹⁴

The type of land use which should evolve under these land tenure arrangements is one characterized by a specialization and commercialization. This, according to Owen, "is particularly relevant in the Middle East with its wide range of climatic conditions and heavy dependence upon both the extreme forms of land use represented by irrigated agriculture and extensive pastoral activities. Not only do the countries in this region need to move in the direction of greater area specialization in land use, but commercial agriculture needs to displace subsistence farming to a greater extent in its more arid and remote areas than its higher rainfall and irrigated areas."¹⁵

Agricultural development, of course, cannot be achieved in a vacuum. The relative success of agriculture in Australia and the United States has been due to close interaction with the rest of the economy. That is, farmers have been seen as full economic citizens with contributions important to the health of other sectors of these economies as well as being dependent upon the latter for critical factors of production including various types of machinery and equipment, fertilizers and improved seeds and pesticides, related technical information and job opportunities. The rise of the various industries that process agricultural products in these countries helped to incorporate the agricultural sector as an essential part of the overall economy.

The implications for Middle Eastern agriculture are clear. It should receive top priority in the agenda for economic development in the region. In the process no consideration deserves greater emphasis than the fact that the differences in agricultural performance between the more developed countries and the less developed countries has been due not primarily to the large resource base of the former coun-

ing water and constructing water works, giving special tax concessions, providing price supports, providing drought relief, extending agricultural advice and credit, and conducting research. This government involvement is especially important to successful arid agriculture.

Middle Eastern governments have not given top priority to agricultural development. This participation has been minimal in comparison with Australia and the United States. Some attempts at land reforms have been undertaken by various countries such as Syria, Iraq, Egypt, and Iran. However, the extent of success or failure of such land reforms is not clear and an evaluation at this point is outside the scope of this paper.

The extent of participation of Middle Eastern governments in agricultural development is restricted to completing registration of land titles for individuals, establishment of cooperative societies, and the construction of scattered projects such as the East Ghor Canal for irrigation in Jordan. Price support programs, control of use of land, extension service and education, research and other measures have largely been missing. Despite a decade of developmental efforts in Jordan, the total crop output was less in 1960 than in 1952, particularly in view of the 2.5 to 3.0 per cent annual population growth.¹³ Also, the variability of rainfall from year to year causes these countries to spend valuable foreign exchange in drought years for the importation of food stuffs.

Clearly one role governments can play in minimizing the impact of the fluctuating environment is by developing water resources and water works for irrigation and conducting research and developing plants or cereals that are drought tolerant.

Another measure governments can and should undertake is the establishment of institutions that will provide credit, especially during drought years. A further need is to bring about technical changes in agriculture through effective education and extension service. Governments could enhance technical changes through demonstrations by showing better methods of farming, use of machinery and improved seeds and plants, and by emphasizing the results of fertilizing land. However, the need is largely bypassed by the existing educational system; the author observed in a recent visit to an agricultural school in Jordan that 99% of the graduates of this institution worked outside the agricultural sector.

A further serious deficiency in Middle Eastern agriculture is the lack of proper and modern marketing facilities. Aside from developing the necessary infrastructure in transportation, governments should divert more resources into attempts to improve agricultural marketing in order to insure higher farm prices and greater stability of income for the farmer. Modern marketing techniques call for better methods of picking and handling and packaging, standardization of products, use of refrigeration,

This had the impact of abolishing most of the Musha' systems. Both governments failed to regulate the relations between landlords and peasant cultivators and could not prevent the fragmentation of holdings under the remaining Musha' system compatible with Moslem inheritance laws.

The existing tenure situation includes private, state, Musha', and mixed forms of tenure; the extent of each is not known. The latest agricultural census taken in 1953-54 proved to be deficient in several aspects, or, at best, ambiguous. However, it has been estimated that 84% of the total land area is desert where communal types of tenure exist and the remaining 16% is considered cultivable land held under various tenures.

To summarize, from the historical experiences of these three arid areas, a common denominator is the continuing role of group types of tenure. Furthermore, scarcity of water and grass in the arid environment gives rise to a need for commonality in the use of land; government or group control or ownership becomes necessary to ward off possible conflicts among users and to regulate the manner in which land is to be used.

Land Use and the Size of Land Holdings:

Aridity dictates highly specialized land uses. This is evident in the western United States where 49% of the total land area is used for grazing and 32% is in forest and woodland. In Australia 94.4% is used for grazing. This is typical not only of these two countries; it is true of all arid areas including Middle Eastern countries.

This type of land use calls for large size holdings. Where there is irrigation the size of land holding need not be large. The average size of holdings in the Rocky Mountain States in 1959 was 1,779.4 acres;¹⁰ and in Australia 6.1% of the holdings containing 5000 acres and over comprised 86.2% of total land held.¹¹ Because of population pressure on cultivable land in Jordan and other Middle Eastern countries, the size of holdings tended to be smaller. For example, 48% of total holdings in Jordan contained below 20-acre size farms.¹² As a result, it is to be expected that Middle Eastern agriculture can be made more viable by developing a greater degree of specialization in agriculture and by enlarging the size of the holding.

The Role of Government:

Government participation in advancing the economic welfare of the agricultural sectors in both the West and Australia has been remarkable. This involved making land available for various uses, regulation of the use of land, zoning of land, provid-

Briefly, after a period of haphazard progress of more or less lawful allocation of land to the early settlers, including widespread settlement of pastoral areas by squatters, there arose the need for more definitive legislation. An important system of grazing licenses was introduced in 1836 followed by Closer Settlement Acts which authorized the government to repurchase previously alienated lands for the purpose of cutting them up into blocks of more suitable size for more intensive cultivation and throwing them open to "Closer" settlement on easy terms and conditions. This was followed by The War Service Land Settlement Scheme under which farms or grazing properties have been made available to persons who served in the armed forces during World War I, and World War II, or the Korean War.

Classical economic doctrine influenced the thinking and actions of officials regarding land ownership in Australia. The writings of Ricardo, John Stuart Mill, and Henry George called for doing away with unearned rent and gave support to widespread continuity of public ownership of land. Fear of monopolies and the political power that might emanate from large private holdings provided a further reason for public ownership. A leasehold system of various durations has made it possible for effective public control over the use of land, in the interest of conservation policy and the need to stimulate a transfer of land to "higher" uses as development proceeds.

Voluntary cooperative organizations somewhat similar to those in the United States have also been formed in Australia for the purpose of protecting and advancing the economic welfare of farmers. Such organizations provide marketing facilities and outlets, influence prices to their advantage, air farmers' complaints and demands to the government, conduct research and provide advice to farmers.

The third relevant historical experience is that of Jordan as representative of the tenure system in much of the Middle East. The origins of the present land tenure system stem from the following: (1) The Ottoman Land Code of 1858, (2) Arab custom, and (3) the British Mandate. Land was divided, according to the Ottoman Code, into five categories: Mulk land, Miri land, Waqf land, Matruka and Mawat land.⁹ It is noteworthy to mention that the code had no provision for leasehold tenancies between landlord and tenant. The main purpose of the code was the collection of revenue through taxes.

Arab tribes in their settlement of land, especially in areas where there is great instability of crop yields, poverty and social insecurity, developed a form of communal ownership known as the Musha' system, under which the right to own land is expressed as a share in the total and the land of the village is periodically redistributed among different owners in proportion to their share.

The main influence of the mandate government in Palestine and the government of Transjordan was in the area of determining and registering traditional rights.

undertake the development of irrigation schemes to promote homestead settlement.

Following the Reclamation Act, a series of amendments to the Homestead Act raised the acreage limitation from 160 to 320 in 1909, with provisions for easy access to the feed-crop and water-source "base property" necessary to the use of public lands for grazing. And, in 1916, the Stockraising Homestead Act was passed to provide for 640-acre homesteads on lands suitable for stock raising.

The last significant act was the Taylor Grazing Act, passed in 1934. It provided for the administered grazing and other uses of federal lands. It is important to note that this act halted the further disposition of federal lands to private ownership.

The present land tenure system may be viewed in the form of three broad categories: (1) private, (2) federal, and (3) state. Forty-six per cent of the total land area of the West is held in private ownership, forty-eight per cent in federal ownership, and six per cent in state ownership.⁷

The above brief historical sketch and the present-day tenure system may prompt one to raise the question as to why the federal government owns so much land, especially when the economic philosophy of the United States emphasizes private ownership. The answer to this question must necessarily be stated in terms of the arid environment of the West. The history of the West and the Great Plains abounds with stories of failure to understand and adapt to the variable environment, and of the abuse to the land by overgrazing, burning of vegetation, and the hastening of erosion. Because of the special characteristics of these lands, they are overly susceptible to deterioration from certain uses. A primary reason, therefore, why much land remains in federal ownership is to serve the purpose of conservation.

In addition to large public ownership in land, it has been found necessary to establish a group tenure in the form of voluntary regulatory associations such as grazing associations, advisory boards, conservation districts, and water districts. The purpose of these organizations is to provide for stability of tenure, low costs, and opportunity to use federal, state, local, and private grazing lands under conditions favorable to members of these districts. Thus, grazing districts provide for effective control of land use, security of operation for the individual member, and settlement of differences among members.

A second example may be drawn from historical experience in Australia. The present land tenure system in Australia falls under two categories: private and public. The magnitude of private ownership is 10.4% of the total land area with the remaining 89.6% being in public ownership, 56.6% of which is leased to farmers and graziers. The present tenure system is an outcome of trial and error and economic ideology.⁸

from 5 to 15 inches. Precipitation in these areas is distinctly seasonal, and the dry season lasts from six to nine months, with some months being virtually rainless. This sparsity and variability of rainfall means that uncertainty looms very large for the farmer. His production decisions have to be oriented to a longer time span than is necessary in a more favorable environment. The lack of recognition of variability of rainfall and, therefore, acceptance of the dictates of the environment, has been especially disastrous in such places as the Middle Eastern countries, India and others.

Vegetation is sparse in arid zones due to the above mentioned attributes of rainfall, and it is very susceptible to overgrazing, which may lead to the dominance of less palatable grasses and to an increase in the liability of soil erosion. Beyond climatic conditions, deserts have thereby been created through man's misuse of resources in arid areas.⁴

Land Tenure Situation:

The key to the question as to whether there is a relationship between aridity and the formation of land tenure systems lies mostly in the history of arid land occupation and the ensuing experiences and results which have ultimately fashioned existing land tenure systems. The history of the occupation of arid lands in the United States provides one interesting example of the evolution of a land tenure system. Its present land tenure system owes its origin partly to the Anglo-Saxon concept of property rights and ownership in fee simple, and partly to trial and error in the efforts of settlers to accommodate themselves to the arid environment of the West.⁵ Only a brief summary will be presented here.⁶

In the early days of the occupation of the West, lands were acquired in a haphazard manner rather than under a logical or orderly official control of settlement. As more settlers moved in, a system of land sales, bounties to soldiers, grants and free land to the homesteader was established. Failure to adapt to the Homestead Act of 1862, with its 160-acre limit, brought about agitation for further legislation to rectify the situation. In 1877, Congress passed the Desert Land Act, raising the acreage limit to 640 per homestead with the obligation to irrigate all acres. To irrigate such a large tract was difficult and, in 1890, the acreage to be irrigated was reduced to 320.

In 1894, the Carey Act was passed to cede some public lands to the states but with the provision of a 160-acre limitation for reclamation, cultivation and settlement by small farmers. In addition, state boards were authorized to administer the affairs of irrigated districts; but this led to controversy and failure was widespread. Demands were made upon the federal government to take direct charge of irrigation, and in 1920 the Reclamation Act was passed, empowering the Federal government to

**LAND TENURE AND LAND USE IN
ARID ZONES WITH IMPLICATIONS FOR
MIDDLE EASTERN COUNTRIES**

Ghazi T. Farah*

Agricultural development theory explores those relationships which, when called into play, will convert a static agricultural technology into one which will bring about rapid increases in productivity and output in the agricultural sector. Agricultural development, according to some models, "is nothing more than the use of more capital resources in substituting one form of capital for another or for land or labor, and increasing output."¹ A meaningful theory according to Hayami and Ruttan "must incorporate the economic behavior of public and private sector suppliers of knowledge and new inputs and the economic response of institutions to new economic opportunities as a component of the economic system rather than treat technical and institutional change as exogenous to the system."²

Accordingly, in this paper various land tenure and land use policies in arid zones are described to bring into focus those relationships that are necessary for agricultural development in such areas with particular reference to Middle Eastern countries. The impact of aridity³ upon land tenure and land use and the size of land holdings and the importance of the role of government in the performance of arid agriculture are explored.

Hypotheses :

Three Hypotheses may be stated as plausible:

- (1) Land tenure in arid zones tends to be, largely, one of a group tenure type, whether it be governmental, communal or capitalistic.
- (2) Land use tends to be highly specialized and, therefore, the size of land holdings tends to be relatively large.
- (3) Given the nature of arid zones and the resultant uncertainties and risks undertaken therein by the agricultural firm, there is a need for government involvement as a necessary condition to the agricultural development of such farming areas.

The Arid Zone:

The arid zone is characterized by a sparse and variable rainfall, very high temperatures, strong winds, and sparse vegetation. The average annual precipitation in semi-arid lands ranges between 15 and 35 inches, often less than 25, and in arid lands

* Ghazi T. Farah is an assistant professor in the Economics Department at Kuwait University.

$$= E^2 (R_m - R_m)^2$$

$$\text{But } (R_m - R_m)^2 = (R_m) - \sigma_m^2$$

$$\text{Therefore,}$$

$$(R_i - R_i) = E^2 \sigma_m^2$$

- 13 — Vartanig G. Vartan, "Gold Issues Show Trend in Reverse," Spotlight : New York Times (May 4, 1969).
- 14 — Marshall E. Blume, "On the Assessment of Risk," Journal of Finance, XXVI, No. 1 (March 1971), 6.
- 15 — Jack, L. Treynor et al, "Using Portfolio Composition to Estimate Risk" Financial Analysts Journal (September-October, 1968), p. 94.
- 16 — Levy, p. 62.
- 17 — William F. Sharpe and Guy M. Cooper, Risk-Return Classes of New York Stock Exchange Common Stocks, 1931-1967", Financial Analysts Journal (March-April, 1972), p. 52.
- 18 — A.D. Issa, "Ingredients of Common Stock Valuation," Kuwait University, Journal of Social Science (May 1975), pp. 151-168.

-
- 4 — J.R. Hicks, "Liquidity," *The Economic Journal*, XXII (December, 1962), 787-802.
 - 5 — Jack Treynor, How to Rate Management of Investment Funds, *Harvard Business Review* (January-February, 1965), pp. 63-75; also "Risk Estimates," *Financial Analysts Journal* (September-October, 1968), pp. 93-106.
 - 6 — William F. Sharpe, "A Simplified Model for Portfolio Analysis," *Management Science*, IX, No. 2 (January, 1963), 277-283; see also "Capital Asset Prices: A Theory of Market Equilibrium Under Conditions of Risk," *Journal of Finance*, XIX, No. 3 (September, 1964), 425-442; also his book, *Portfolio Theory and Capital Markets* (New York: McGraw-Hill Book Co., 1970); also "Diversification and Portfolio Risk," *Financial Analysts Journal* (January-February, 1972), 74-79.
 - 7 — John Lintner, "Security Prices, Risk, and Maximal Gains from Diversification," *Journal of Finance* (December, 1965), pp. 587-615.
 - 8 — Eugene F. Fama, "Risk, Return, and Equilibrium: Some Clarifying Comments," *Journal of Finance*, XXIII, No. 1 (March, 1968), 29-40.
 - 9 — Frank E. Block, "Elements of Portfolio Construction," *Financial Analysts Journal* (May-June, 1966), p. 123.
 - 10 — Robert A. Levy, "On the Short-Term Stationarity of Beta Coefficients," *Financial Analysts Journal* (November-December, 1971), p. 55.
 - 11 — J. Peter Williamson, *Investments: New Analytic Techniques* (New York: Praeger Publishers, 1971), p. 26.

12 — (a) $R_i = a + B R_m$
 $R_i = N a + B R_m$

Dividing both sides by N (N , of observations), we have

$$\begin{aligned} \frac{R_i}{N} &= \frac{N a}{N} + \frac{B R_m}{N} \\ R_i &= a + B R_m \\ a &= R_i - B R_m \end{aligned}$$

(b) $R_i' = a + B R_m$ from the regression line

Subtracting R_i from both sides of the equation, we get $R_i - R_i' = a + B R_m - R_i$

Squaring both sides,

$$(R_i - R_i')^2 = (a + B R_m - R_i)^2$$

Summing up both sides

$$(R_i - R_i')^2 = (a + B R_m - R_i)^2$$

But $a = R_i - B R_m$ as shown in part (a) above Substituting for a

$$\begin{aligned} (R_i - R_i')^2 &= (R_i - B R_m + B R_m - R_i)^2 \\ &= (B R_m - B R_m)^2 \\ &= B (R_m - R_m)^2 \\ &= B^2 (R_m - R_m)^2 \end{aligned}$$

is relatively unbiased, stationary and predictable. Thus, for practical purposes, the manager of a well-diversified portfolio can act as if the betas of individual securities are stable over time.

Summary

In constructing his stock portfolio, the investor must first go through a process of screening individual stocks from a large stock population. For each stock candidate, he must secure two basic estimates: (1) an estimate of the stock's expected rate of return and (2) an estimate of the level of risk associated with that particular stock.

In a previous issue of this journal, (18), we furnished the reader with a quantitative approach for measuring the true rate of return for a given security or portfolio. In this article, we go one step further and provide him with a quantitative method for measuring (a) total risk and (2) market risk for a given stock. We use "total variability" in returns as a "total risk" surrogate and "beta" as an index of market risk. A security beta measures the volatility of its return relative to the market. From the point of view of the portfolio manager, market risk is the most important, if not the only, risk component that he has to cope with. This is so because other sources of risk tend to cancel out when we construct well-diversified portfolios.

In addition to the above, the article provides the reader with a method of estimating beta and the various factors that may influence the accuracy of this estimate. Finally, we consider the question of beta stability. Individual security betas are not highly stable. This does not, however, deal a serious blow to the beta concept as investors typically hold portfolios of stocks rather than single stocks. Betas of large well-diversified portfolios are much more stable and, hence, are quite predictable over time.

FOOTNOTES

- 1 — Harry M. Markowitz, "Portfolio Selection," *Journal of Finance*, VII, NO. 1 (March, 1952), 77-91.
- 2 — Markowitz, *Portfolio Selection, Efficient Diversification of Investments* (New York: John Wiley and Sons, Inc., 1959). Reprinted by Yale University Press, 1970.
- 3 — James Tobin, "Liquidity Preference as Behavior Towards Risk," *Review of Economic Studies*, XXXV, No. 87 (February, 1958), 65-87.

a role in its mass production. By 1970, a number of U.S. brokerage firms and investment houses were ready to manufacture and market a product called "beta."

Beta estimates depend, of course, on the type of data used in their calculations. Length of study period, number of subperiods, recency of data, and the type of market index used all tend to influence the magnitude of beta. For instance, betas based on a 20-year period may change rather slowly as the underlying data is updated to take into account newly available information. In contrast, betas based on one or two years are likely to reflect the effect of new data much more quickly.

The number of intervals — observations — used in deriving beta is another factor that is likely to influence its value. A 5-year period divided into weekly subperiods may yield different betas from that yielded using monthly or quarterly intervals.

Recency of information may also influence beta. The problem here is one of weights, i.e., how to weigh old and new data. If, for instance, the stock's volatility is relatively stable, recent and nonrecent data may be weighted equally. If, however, the stock is characterized by rapidly changing volatility, recent data should probably be accorded more weight than non-recent data. As we reach further into the distant past, the data becomes increasingly obsolete and irrelevant to the present and the future.

Stationarity of Beta

A major attraction of beta is its utility as an index of systematic risk for individual securities. However, beta is an *ex-post* estimate of risk. It is usually derived from historical data. Furthermore, it is an estimate of the true beta and, therefore, as any other estimate, is subject to measurement errors.

Even if we are assured that the beta of a given security is an accurate and unbiased estimate of its true beta, it will still be of little value unless it provides us with a reliable guide to future risk. As investors, we are concerned with future not past risk. As a result, we would like to know whether the beta of a given security is sufficiently stable over time to warrant its usage as a predictor of future market risk.

Robert A. Levy has conducted tests on the short-run stationarity (predictability) of security betas. His conclusion is that security betas are not highly stable. 16 Such lack of predictability, however, is not as serious as it may seem at first. This is because investors typically hold portfolios of securities rather than single securities. And, thanks to the law of large numbers, betas of large well-diversified portfolios are much more predictable. A portfolio is simply a composite of individual securities. Its beta is, therefore, the average of the betas of its component securities. Normally, "it is easier to predict the average (i.e., portfolio beta) than the value of any single component (i.e., a given security's beta)." 17 The beta estimates of some component securities may be biased upward, those of others may be biased downward. For large enough portfolios, such upward and downward biases tend to cancel out resulting in a portfolio beta that

1) Aggressive : $B_i > 1$

2) Defensive : $B_i < 1$

Generally, the value of beta ranges between less than 0.5 and over 2.5. High betas are generally characteristic of rapidly growing companies, companies manufacturing capital goods and companies employing high operating and financial leverages. High residual risk, on the other hand, tends to be larger for companies in which technological changes in products or processes are taking place very rapidly. It also tends to be larger for one-product firms, firms for which style is an important factor or firms whose fortunes depend on a single key executive. 15

Estimation of Alpha and Beta

The coefficients of alpha and beta determine the security's characteristic line. Alpha gives the line's intercept; beta gives its slope. In order to generate reasonably accurate estimates of alpha and beta, the analyst must rely on historical data for R_i and R_m . First, he must decide on the length of his study period. A study period that is too short may not include a sufficient amount of information and hence, may not yield reasonably accurate results. On the other hand, a study period that goes too far into the past may comprise increasingly obsolete and irrelevant data. Quality and availability of data may in the end determine the appropriate study period in a given situation. Having decided on the study period, the analyst's second step is to divide it into subperiods and then compute the rate of return on both the security in question and the market index for each subperiod. The rate of return may be calculated utilizing the following familiar formulas :

$$R_i = \frac{D_{it} + P_{it} - P_{i,t-1}}{P_{i,t-1}} \quad \text{for the security}$$
$$R_m = \frac{D_{mt} + P_{mt} - P_{m,t-1}}{P_{m,t-1}} \quad \text{for the market}$$

The type of market index employed hinges upon the type of stock being studied. If the analyst is interested in measuring the volatility of an industrial stock, he may use an "industrial" market index. If he is interested in the volatility of a utility stock, then the appropriate market index may very well be a Utility Index.

A "Beta" Product

The simplicity of beta, its intuitive appeal and its ease of calculation have all played

According to equation 4:

$$\begin{aligned}\text{Systematic Risk} &= B_i^2 \sigma_m^2 \\ &= B_i^2 V(R_m)\end{aligned}$$

But since market variance is common to all securities, systematic risk may be approximated by B_i^2 or simply by B_i . It is this "beta coefficient" that has been widely used as an index or surrogate of market risk.

In order to understand the meaning and attributes of alpha and beta more fully, let us take another look at Figure II. Alpha (α_i) gives the return on the stock in the absence of any changes in the market. It is, as a result, indicative of the importance of nonmarket factors. For instance, consider two stocks which have identical betas but different alphas: one has a positive alpha; the other a negative alpha. It may be said that the underlying fundamentals of the positive-alpha stock are more attractive than those of the negative-alpha stock. Unlike the latter, the positive-alpha stock has the tendency to rise even in a neutral market. However, security alphas are unstable and usually lack statistical significance. Consequently, security alphas are often overlooked.

Beta (B_i), on the other hand, gives the slope of the security's characteristic line. It simply measures the volatility (sensitivity) of the stock relative to the general market. The higher the beta of a given security, the more sensitive it is relative to the market and vice versa. For instance, a stock with beta equal to 1 tends to move in line with the market. If the market's rate of return goes up by 10%, the stock will, on the average, go up by 10%. A beta higher than 1 indicates that the stock is relatively risky or **aggressive**. It amplifies the market action both ways: on the way up and on the way down. For example, if $B = 2.0$, then a 10% rise in R_m will be accompanied by a 20% advance in R_i . On the way down, the stock will tumble 20% for a 10% fall in the market. A third variety of stocks are those with betas less than unity (i.e., public utility stocks). Such stocks are characterized as **safe** or **defensive**. They are least responsive to market movements. A stock with a $B = 0.5$ will not march the changes in market returns. If, for instance, R_m goes up or down by 10%, R_i tends to go up or down 5% only. In other words, such stocks "demagnify" the market action in the rally and the decline. A rare variety of securities are those which move counter to the market, i.e., securities with negative betas such as gold stocks. Such stocks seem to "march to the beat of a different drummer" 13. Of 4,357 beta estimates, Blume reports only 7 or .16% are negative. Nearly every stock appears to move with the market. 14

To summarize, the beta coefficient is an index of market risk. It measures the volatility of a security's return relative to the market. The higher the beta, the higher the market risk and vice versa. According to beta theorists, securities may be classified on the basis of their betas :

$$\text{Total Risk} = V(R_{it}) = (R_{it} - R_i)^2 = \sigma_i^2 \quad (1)$$

$$\text{Systematic Risk}^{1,2} = (R_i - R_i)^2 = B_i^2 \sigma_m^2 \quad (2)$$

$$\text{Unsystematic Risk} = (R_{it} - R_i)^2 = (\epsilon_{it})^2 = \sigma_i^2 m \quad (3)$$

where:

R_i = the predicted value of R_i

R_i = the average value of R_i

σ_{im} = the standard error of estimate

Grouping the terms in 1, 2 and 3 above we obtain

$$\sigma_i^2 = B_i^2 \sigma_m^2 + \sigma_i^2 m \quad (4)$$

Dividing both sides of equation 4 for σ_i^2

$$1 = \frac{B_i^2 \sigma_m^2}{\sigma_i^2} + \frac{\sigma_i^2 m}{\sigma_i^2} \quad (5)$$

A closer examination of equation 5 reveals that the first ratio — on the right hand side — gives the proportion of total variance in returns that is explained by the market; the second ratio gives the proportion left unexplained or explained by the residual factors. In statistics, R^2 — the coefficient of determination — is usually used to measure the proportion of variance in the dependent variable that can be explained by the independent variable. Applying this concept to our regression model above, we can set

$$R^2 = \frac{B_i^2 \sigma_m^2}{\sigma_i^2} = \frac{(R_i - R_i)^2}{(R_{it} - R_i)^2} \quad (6)$$

where the numerator measures the variance of the predicted values of R_i and the denominator measures the variance of the actual values of R_i .

If R^2 , the coefficient of determination, gives the proportion of total risk that is explained by the market factor, it follows that its complement $(1 - R^2)$ gives the proportion of total risk that is explained by residual factors:

$$1 - R^2 = \frac{\sigma_i^2 m}{\sigma_i^2} = \frac{(R_{it} - R_i)^2}{(R_{it} - R_i)^2} \quad (7)$$

It should be noted that the higher the value of R^2 , the greater the influence of market swings on the stock performance. An R^2 equal to +1 indicates that (1) systematic risk equals total risk, and that (2) nonsystematic risk equals zero. An R^2 equal to zero, on the other hand, implies that fluctuations in the i th stock returns are totally determined by residual factors. That is, market fluctuations have no influence on this stock.

residual influence. Such a relationship may be expressed as:

$$R_{it} = a_i + B_i R_{mt} + e_{it}$$

where,

R_{it} = the rate of return on the i th stock in period t

R_{mt} = the rate of return on the market portfolio in period t

a_i = a risk-free return

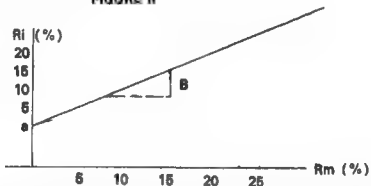
B_i = the market risk

e_{it} = a return peculiar to security i

For individual securities, the residual component (e_i) is the most important determinant of R_i . For well-diversified portfolios, on the other hand, the $B_i R_{mt}$ component is the most important determinant of R_p (the rate of return on the portfolio).

Based on the historical returns — weekly, monthly or quarterly — on stock i and on the market, measured by a specific index, we can estimate the values of the parameters a_i and B_i . Given these estimates, we can easily draw the so-called **characteristic line** (Figure II). This line describes the **average** relationship between the return on the stock and that on the market.

FIGURE II



If the characteristic line passes through all the points in the scatter diagram, we can conclude that the correlation between the stock's rate of return and that of market is perfect, i.e., changes in R_m fully explain variations in the R_i . In such a case, market swings are the sole determinant of stock returns. If, on the other hand, the regression line passes through some but not all the points, then the correlation between R_i and R_m is less than perfect. This implies that other factors than market fluctuations influence the behavior of stock i returns. It is the segregation and measurement of these market and nonmarket (residual) factors that we are really after. To accomplish that, however, we must first set forth some definitions and statistical relationships:

TABLE III

Four Hypothetical Stocks Ranked in Terms
of their Yield Per/Unit of Risk

Stock†	Expected Return E(Ri), %	Total Risk σ_i	Return/Risk Yi
3	10	6	1.70
1	14	10	1.40
4	8	6	1.30
2	12	10	1.20

Partition of Total Risk

Total variability (risk) may be an acceptable measure of a security risk if the typical investor actually invests in and holds a single asset. The fact is that the typical investor, because of his aversion to risk, spreads his investment funds among several assets. In other words, he holds portfolios of securities rather than a single security. This kind of behavior warrants a modification in our measurement of risk. Selection from a large number of stock candidates should not depend on each stock's contribution to the risk of its portfolio. This is so because a portion of total risk, i.e., the unsystematic portion, is diversifiable and may cancel out as a result of diversification. Consequently, in a well-diversified portfolio, only the systematic portion of risk remains.

According to Sharpe, total variance of returns on a particular common stock may be viewed as the sum of two types of variance:

- 1) systematic (market) variance due to fluctuations in the general market, and
- 2) unsystematic (residual) variance: due to fluctuations unique to the stock in question.

Algebraically,

$$\begin{aligned}
 \text{Total Risk} &= \text{systematic} + \text{unsytematic risk} \\
 &= \text{market risk} + \text{residual risk} \\
 &= \text{market variance} + \text{residual variance}
 \end{aligned}$$

In order to partition total risk into its market and residual components, we will utilize Sharpe's diagonal model. By expressing the stock's rate of return as a linear function of the market rate of return, we can segregate the market influence from the

total risk (σ_i) as a percentage of its expected return, $E(R_i)$. Mathematically, the coefficient of variation may be expressed as:

$$CV = \frac{\sigma_i}{E(R_i)}$$

It gives the amount of risk per unit of expected rate of return. For our purpose, however, it is more useful to inverse the relationship and express the expected return on a security as a percentage of its standard deviation. For the i th security, this relationship may be written as:

$$Y_i = \frac{E(R_i)}{\sigma_i}$$

where Y_i denotes the size of returns per unit of risk. And the higher the value of Y , the higher the yield (rate of return) per unit of risk or the higher the price of risk.

Now it is not difficult to utilize Y as a ranking or screening device. From a list of stock candidates, rational investors will prefer those with higher Y 's. Stocks with low Y values are said to be dominated (or inefficient) since they promise lower returns per unit of risk.

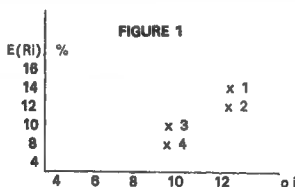
Applying this Y -concept to stocks 1 and 3, we can readily opt for stock 3 as it offers a higher return per unit of risk than stock 1 ($Y_3 = 1.7$ $Y_1 = 1.4$). Table III ranks our four hypothetical stocks in terms of Y . According to this selection criterion, stock 3 is the most attractive followed by stocks 1, 4 and 2 respectively.

TABLE II

Return and Risk for 4 Hypothetical Stocks

Stock #	Expected Return	Total Risk
	$E(R_i)$, %	σ_i , %
1	14	10
2	12	10
3	10	6
4	8	6

Figure 1 tells the same story graphically. Each of the four stocks is represented by a point in a risk-return plane. As shown in the diagram, stocks 1 and 2 belong to one risk class; stocks 3 and 4 to another. Within each risk class the choice is quite obvious. We should select stock 1 from the first class and stock 3 from the second. They are dominant in their respective classes; they offer higher returns for the same amount of risk exposure.



The result of this type of screening is, of course, the elimination of dominated stocks, i.e., stocks 2 and 4. This leaves us with stocks 1 and 3. Of these two stocks, which one would you choose? At first glance, we may select stock 1 since it promises a higher return. But aren't we ignoring the risk factor? While 1 promises a higher yield than 3, it is also associated with a higher level of risk. So what we need is a screening device which takes both risk and return into account. One such device is the so-called Coefficient of Variation (CV) which expresses a security's

Even though the range is somewhat revealing, it has not been widely accepted as a measure of total risk because it is influenced by the extreme values in the data. For instance, if most of A's rates of return cluster around its expected value and only one or two rates are extremely high or low, they will influence our estimate of total risk.

The most commonly used measure of total variability is variance or its offspring, the standard deviation. Some studies have at one time or another advocated the use of the semivariance, the semistandard deviation and the mean absolute deviation as measures of risk; but this has not reduced the popularity of variance as a measure of total risk.

Table I calculates (1) the expected value, (2) the variance and (3) the standard deviation for each of our two hypothetical stocks. While A's expected rate of return is identical to B's, its variance and standard deviation are significantly greater than those of stock B. The message communicated to the financial analyst is simply that stock A is riskier than stock B. His uncertainty about A's future rate of return is significantly greater than that about B's.

The implication of the above discussion is quite obvious. Both return and risk must be considered when selecting individual securities for inclusion in a portfolio. In other words, in selecting individual stocks for his portfolio, the investor cannot simply rank these stocks on the basis of their expected rates of return and then pick up the stock with the highest rate. Such a selection approach will always result in one-stock portfolios. Concentration of investment funds in a single asset is contrary to the assumption of risk-aversion. Actually, most investors invest in more than one security. That is, **diversification**, rather than concentration, is the predominant mode of investment behavior. Through diversification, investors aim to avoid some of the total risk inherent in single assets.

To illustrate the need for considering both risk and return in security selection, let us assume that we are asked to pick the most attractive stock of the four stock candidates shown in Table II. On the basis of returns alone, it is clear that stock 1 is the most attractive since it yields the highest expected rate of return. A closer examination of the data, however, reveals that we have two classes of risk. The first class includes stocks 1 and 2; the second includes stocks 3 and 4. Within the first class, stock 1 is clearly superior to stock 2. It promises a higher return for the same amount of risk (14% vs. 12%). By the same token, stock 3 is more attractive than 4.

TABLE I

State of Nature	PI	Ri	E(R)	Ri-E(R)	[Ri-E(R)] ²	PI[Ri-E(R)] ²
-----------------	----	----	------	---------	------------------------	--------------------------

STOCK A

1	.1	.40	.1	.30	.0900	.0090
2	.2	.25	.1	.15	.1225	.0045
3	.4	.10	.1	—	—	—
4	.2	— .05	.1	— .15	.0225	.0045
5	.1	— .20	.1	— .30	.0900	.0090
	<u>1.00</u>					<u>.0270</u>

STOCK B

1	.1	.25	.1	.15	.0225	.0025
2	.2	.20	.1	.10	.0100	.00200
3	.4	.10	.1	—	—	—
4	.2	.00	.1	— .10	.0100	.00200
5	.1	— .05	.1	— .15	.0225	.00225
	<u>1.0</u>					<u>.00850</u>

		Stock A	Stock B
1.	$E(R) = \sum_{i=1}^5 PI[Ri-E(R)]^2$	10 %	10 %
2.	$\sigma^2 = \sum_{i=1}^5 PIRi$.027	.0085
3.	$\sigma =$	16.4 %	9.2 %

QUANTIFICATION OF THE INVESTMENT RISK

By Dr. A. D. Issa *

Introduction

The publication of Harry Markowitz' article "Portfolio Selection"¹ in 1952 paved the way for a quantitative revolution in the fields of security valuation and modern portfolio theory. In this pioneering article which contained the salient features of his book, *Portfolio Selection*², Markkowitz developed a general solution for the portfolio selection problem. The writings by Tobin³, Hicks⁴, Treynor⁵, Sharpe⁶, Linter⁷, Fama⁸, etc. ushered in a new era of research and a new and rigorous approach to financial investment under conditions of risk. The purpose of this article is to cover some elements of this quantitative revolution and to provide a quantitative measure of the investment risk factor.

Measuring Total Risk

Variability of returns is the most commonly used and the most widely accepted measure of total risk. "The academic community is almost uniform in the view that risk is measured by variability in rate of return, which they express in such statistical terms as standard deviation, variance, semivariance and so on."⁹ Robert Levy defines risk in terms of rate of return. One characteristic which gauges uncertainty in quantitative terms is the variability of returns. Available evidence indicates that common stock investors demand and receive a higher level of return with increased variability, thus suggesting that variability and risk are related, if not synonymous.¹⁰ Since the rate of return on a portfolio is a critical characteristic of the portfolio, risk can be thought of as the uncertainty about what that rate of return will be in the future.¹¹

In order to clarify this important concept of variability, let us consider stocks A and B in Table I. They both promise an expected rate of return of 10%. However, stock A exhibits a larger degree of variability (spread) around its expected value than stock B. Accordingly, we are less certain about our actual return on A than on B. It is this greater uncertainty about A's future outcome that makes it riskier than B.

Using total variability in return as a total risk surrogate renders risk quantification possible. This is because variability is a statistically measurable concept. One possible measure of variability is the range of the probability distribution of returns. Comparing the ranges of returns of stock A and B shows that the potential gain (or loss) associated with A is greater than the potential gain (or loss) associated

* A. D. Issa is an assistant professor of Finance in the Department of Business Administration at Kuwait University.

with B. While the rate of return on Stock A ranges between -20% and $+40\%$, the rate of return on B is limited within a relatively narrower range of -5% $+25\%$ as shown in Table I.

- (9) See for example James, Pattillo; *The Foundation of Financial Accounting*. Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1965, Kenneth, MacNeal; *Truth in Accounting*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1939; Arthur Anderson & Co. *The Postulate of Accounting*. Chicago: Arthur Andersen & Co., 1960, and F. Ryan, "A True and Fair View", *Abacus*, Vol. III (December, 1967), Pp. 95-108.
- (10) One of the most useful techniques in this area is cost/benefit analysis in both monetary and non-monetary terms which could be used in social performance measurement. The aim of cost/benefit analysis is to maximise the present value of all benefits less that of all costs. These costs and benefits would include not only financial costs but also social costs and benefits.

permit informed judgements and decisions by the users of the information.

It is in this sense, it could be concluded, that the social dimension of accounting provides ample room for a framework around which accounting could construct for itself a meaningful structure and upon which it depends for progress and improvement.

The social dimension reaches back to the basic human phenomenon of need satisfaction. It explains what motivates humans to carry out the activities necessary for their survival. The success of accounting as a service activity is not judged by its existence, but by its capacity to serve.

In Kuwait, as the scope of accounting continues to expand beyond the area of traditional financial information, accountants consequently must enlarge their scope and become increasingly responsible for social accountability. The time has come, for them, to be socially responsible.

FOOTNOTES

- (1) Edwin, Caplan; "Management Accounting and the Behavioral Sciences," Management Accounting, Vol. XXXXX (June, 1969), Pp. 41-45, "Behavioral assumptions of Management Accounting — Report of a Field Study," The Accounting Review, Vol. XXXXIII (April, 1968), Pp. 342-52; and "Behavioral Assumptions of Management Accounting," The Accounting Review, Vol. XXXXI (July, 1966), Pp. 496-509.
- (2) Dalbir, Bindra; Motivation: A Systematic Reinterpretation. New York, N.Y. The Ronald Press, Inc. 1959 and Judson, Brown, The Motivation of Behavior. New York, N.Y.; McGraw-Hill Book Co., Inc., 1961.
- (3) Neal, Miller, "An Experimental Investigation of Acquired Drives", Psychological Bulletin, Vol. XXXVII (April, 1941), Pp. 534-535; Kenneth, Behavioral Theory and Conditioning. New Haven: Yale University Press, 1956; and Abraham, Maslow, Motivation and Personality, New York, N.Y. Harper and Row, Inc., 1954.
- (4) J. Burner and C. Goodman, "Value and Need as Organizing Factor in Perception" Journal of Abnormal and Social Psychology, (1947), Pp. 33-44.
- (5) R. Levine, I. Cheln and G. Murphy; "The Relation of the Intensity of Need to the Amount of Perceptual Distortion, A Preliminary Report", Journal of Psychology, (1942), Pp. 283-293.
- (6) Thomas, Hubbard; "A Social Foundation For Accounting Theory," Dr. Scott Memorial Lectures in Accountancy, Vol. V, University of Missouri (1973), Pp. 3-16.
- (7) Thomas, Khan; The Structure of Scientific Revolutions. Chicago, 111.: The University of Chicago Press, 1962.
- (8) Dr. Scott; The Cultural Significance of Accounts. New York, N.Y.: Henry Holt and Co., 1931 and, The Basis for Accounting Principles, "Accounting Review Vol. XVI (December, 1941), Pp. 341-49.

society they serve looks to the future. There is no principle, standard or practice in accounting that is so sacred that it cannot be changed.

The social dimension of accounting should be conceived of, by accountants in Kuwait, as an efficient tool which will help in:

1. Assisting in the process of establishing national business goals and objectives by ensuring that more complete consideration is given to total business needs and public expectations.
2. Making more obvious and explicit the second-order consequences of managerial actions, and so perhaps revealing pitfalls that might otherwise have been concealed.
3. Educating operating personnel by encouraging them to think through the total consequences of their actions.
4. Reporting more completely on the use by the business of all its resources.¹⁰

The scenario is clear. The accounting profession in Kuwait must recognize that the amount of prestige afforded to it is dependent upon the relative importance of its function to the society and its social responsibility. As the society's expectations of the profession increase, accountants should consequently increase their involvement in societal accounting by participating in the design and installation of social measurement and information systems, the administering and implementing of such systems, and finally, the verifying and attesting to the results of the social performance of the business community.

Conclusion

The role of Accounting in serving human organization is not passive. Accounting provides information upon which decisions are made, decisions that result in economic and social behavior. If the resulting activities disrupt the social rationale of human organization then accounting is, at least in part, accountable for that disruption.

Accounting as an organized area of knowledge has the responsibility to develop information needed for the effective and efficient administration of social institutions. It assumes an active role in planning, managing, and controlling one of the basic human essentials, namely, the production and distribution of goods and services.

In harmony with human social rationale, accounting developed for itself a socially responsible function that is needed to organize human economic activities, i.e. identifying, measuring, and communicating quantitative and qualitative information to

Social Responsibility of Accounting

The social responsibility of accounting has increased dramatically in the last few years. Accounting as an area of knowledge, as we have seen, is reactive in that it changes and develops over time in response to changes in human organization and societies.

The basic commitment of the accounting profession has never changed — that is, the purpose of accounting is to facilitate the communication of relevant quantitative and qualitative information from the business community to the users of that information in the social and institutional structures. This function has been basic to the establishment of the profession and represents a permanent commitment to human organization.

What has changed over time, however, has been the definition of social concepts and the meaning of the word "relevant". The accounting profession is now simply being asked to provide additional information which is indicative of the changes in social concepts. At least three changes can be identified in the types of information desired by business communities all over the world.

1. Accountants are asked to reflect "values" in their reports rather than simply a historical summary of transactions.
2. Environmental aspects of business operations should be included.
3. Human resources should be accounted for.

The information needs of all societies include not only economic, but also social data. At this point in time, societies are indicating to the accounting profession that they desire additional social data, and at the same time, the requirements of economic data are being redefined to reflect "values". Thus the current scope of accounting has been broadened to provide the data relevant to the changing needs of societies. As a result, accounting has expanded so that advanced measurement techniques can be used to meet the new demands.

Relevancy to Kuwait

The accounting profession in Kuwait must look to its environment for what the society recognizes as social values, what property rights society protects, what organizations and institutions are used to carry on economic exchange, and what legal and political procedures and instruments are involved in economic transactions and organizational operations. This approach will enable the profession to keep pace with the requirements of the society and to develop new principles which are responsive to the changing needs of social and economic development in Kuwait. If this approach means abandonment of many of the traditional "principles" of accounting, it must be done. Accountants in Kuwait must not look to the past when the

specific needs of the grouping process in social and institutional structures. Its functions, which include recording and classifying events and transactions of a direct or indirect financial nature, control of resources, protection of equities, analysis and interpretation of transactions and events, and communicating the results for informed judgement — are necessary means for the process of socialization and need satisfaction.

Social Dimension of Accounting

Accounting justified itself, as a service activity, in that it developed to meet specific needs of human organisation and its social institutions. Its functions which include cost determination, cost control, performance evaluation, and supplying financial information for planning and special decisions, is a necessary service for the process of socialization and need satisfaction.

In recent years, considerable interest in the social foundation of accounting has been evident. The importance of social concepts in developing the accounting framework was advanced in the later 1920's and early 1930's⁸. It is interesting to note the subsequent collective representation of social concepts in shaping accounting literature and the characteristics of accounting information.⁹

An analytical review of Accounting, beyond its technical aspects, would logically refer us to some primary beliefs according to which humans guide their behavior. Most important of these is the basic presupposition of the socialization process; namely, social concepts.

The general acceptability of Accounting, as a service activity, is based upon a common mental attitude among the users, and those who are affected by the decision-making process resulting from the use of its information. Mental attitudes are essentially shaped by, and basically derived from, the prevailing interpretation of social concepts. In other words, the general acceptability of Accounting implies that it does reach back to the social concepts underlying human organization.

An example of the effect of social concepts on Accounting is found in its information characteristics. Such characteristics as objectivity, relevancy, verifiability, freedom from bias, reliability, comparability, consistency, understandability, and timeliness were intended to provide fair, true, and equitable information.

For Accounting to achieve its expected objectives and to survive the constant change of its environment, it should be able to meet the social rationale of human organization. Compliance with the perception and conception of social concepts is more relevant now than ever if the goals or objectives of human organization are to be achieved.

tion of all social institutions (economic entities) and is the frame of reference for human functional knowledge, including such areas as behavioral sciences, finance, management, marketing, and accounting.

Social Concepts

The development of human organization and its social institutions is based upon the recognition of needs. Needs continuously develop and change as a result of changes in attitudes, beliefs, values, and norms.⁴ Also, the degree to which needs are regularly satisfied or chronically frustrated determines the strength and primacy of these needs and readiness with which other needs may emerge.⁵

Different needs lead to different behavior, both in different individuals and in the same individual in different circumstances. The implication and the interrelatedness of different forms of behavior have created complicated irregularities in the social process of human organization. This situation called for a set of social concepts with a common range of acceptability, to serve as a frame of reference in all societies, and upon which all behavior could be judged.⁶

The starting point in the evolution of social concepts is undetermined. However, it can be traced to an early stage in the development of human organization. Social concepts were transmitted from generation to generation with different interpretations which may have varied in different societies and at different times.

Social concepts have a crucial impact on the development of human organization, as well as on humans who are in some way affected by the socialization process of its operations. They can be identified as fundamentals for all human activities and as being consistent with one another. They provide the basis for making inferences which are valid and useful to the extent that social concepts themselves form the framework around which any human activity rests. They include such concepts as truth, equality, justice and fairness.

The Institution of Accounting

The recorded history of human beings tends to demonstrate the link between accounting and the development of human organization. After its primitive beginning in Greece (money), Egypt (tabular accounts), and Arabia (numbers), accounting started to be recognized as an institution gaining its momentum from the practice of the great international merchant-traders and banking institutions in Florence, Genoa and Venice. With the development of social and institutional structures in England, accounting was established as a social institution, deriving its functions from human needs.

Accounting as a social institution justifies itself in that it has developed to meet

SOCIETAL ACCOUNTING: A BEHAVIORAL VIEW

Wagdy Sharkas *

Accounting is a service activity. Its function is to provide quantitative and qualitative information about economic entities for the purpose of decision-making. Economic entities are social institutions evolved to produce goods and services needed for the survival and growth of human organization. As such, Accounting is a socially responsible and socially relevant area of knowledge.

An understanding of Accounting functions and an ability to evaluate the information which Accounting produces depends not only on its technical aspects, but also on an understanding of the environment within which Accounting operates and which it is intended to reflect.¹ It would appear then, that for Accounting to achieve its objectives as a service activity, an understanding of the social dimension of its environment is needed.

The purpose of this article is to investigate the environmental social assumptions underlying the accounting framework. In addition, it will elucidate the social features that underlie its information characteristics.

Frame of Reference

The environment of accounting, by definition, is human organization. Development of human organization is basically an expansion of an intrinsic human phenomenon; namely, the tendency of human beings to create social institutions to organize their lives and to fulfill their needs. Put differently, it is an expansion of the need satisfaction phenomenon.

Needs are an explanatory form of human drives. Drives are regarded as persisting psychological motivations: conditions that arouse, sustain, and regulate human behavior. Basic drives are based upon metabolic conditions, common to all humans in all societies. Examples of drives originating in metabolic conditions are: general hunger, specific food appetites, thirst, air hunger and the urge to sleep. These basic drives create needs for food, water and other bodily needs.²

The socialization process to satisfy the basic needs led to an enduring system of attitudes, beliefs, values, and norms. Other drives, in addition to the basic ones, started to be recognized. Contemporary behavioral scientists termed these additional drives "acquired" or "learned" drives. Such drives are a source of non-organic motivations and account for such behavior as working for money, status, security, sense of significance, and ambition to achieve specific goals.³

Indeed, behavior developed in the process of need satisfaction is the founda-

* Wagdy Sharkas is a professor of accounting in the Accounting Department at Kuwait University.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. IV

SPRING 1976

No. 1

ARTICLES IN ENGLISH

Societal Accounting : A Behavioral View	W. Shkarak
Quantification of the Investment Risk	A.D. Issa
Land Tenure and Land Use	G. Farah
Economic Dependence and the Size of Nations	A. Karam
Hardened Beliefs and Sustenance of the Political Order	F. Sakri

ARTICLES IN ARABIC

The Human Factor and its Importance in Economic Development	A. Al-Najjar
Human Relations in the Labor Process	R. Al-Hassan
Modernization - Traditionalism Dialectic : The Case of Kuwait and Lebanon	T. Farah and F. Al-Salem
The Role of Multinational Corporations in Economic Development	I. Al-Najjar
Multinational Maritime Navigation Corporations and Arab Co-Operation in Sea Transport	M. Abdul-Salam

BOOK REVIEWS

Smelyanskaya : <i>Peasant Movements in Lebanon</i> ; reviewed by	H. Faris
Royce : <i>The Encapsulated Man</i> ; reviewed by	F. Murrar
Sarkis : <i>La Pétrole à L'heure Arab</i> ; reviewed by	M. Khawajkiya

SPECIAL SYMPOSIUM

TOPIC : The Changing Image of Developing Countries in
Western Social Science Literature.

PARTICIPANTS : H. Fakhori, A. Othman ,S. Ibrahim, and
S. Jarrar.

MODERATOR and EDITOR : A. Abdul-Rehman.

REPORTS

Conference for Development of Human Resources in the Arab
World (Kuwait, December 28-31, 1975).

GUIDE OF UNIVERSITIES

University of Riyadh, Saudi Arabia.

Islamic University of Al-Madina, Saudi Arabia.

ABSTRACT OF ENGLISH ARTICLES

***Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board or the consultants or publisher.**

***Subscriptions :**

- For individuals — KD 1.000 per year in Kuwait: KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail); \$ U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal price.
- For public and private institutions — \$ U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
- Sale price in Kuwait and the Arab world : KD (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated : JSS

*An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or applications of theories in the various fields of the social sciences.

EDITORIAL BOARD

Hessen Al-Ibrahim	Chairman
Ali Tawfiq Ali	
Fareed Al-Husayni	
Shawqi Abdulla	
Mohammad Rabie	
Asad Abdul-Rahman	Managing Editor

Abdul-Rahman Fayed
Assistant

*Forward all correspondence and subscriptions to :

THE EDITOR
Journal Of The Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box — 6486
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. IV NO. I April 1976

1 - Societal Accounting: A Behavioral View

W. Sharkas

2 - Quantification of the Investment Risk

A. Issa

3 - Land Tenure and Land Use

G. Farah

4 - Economic Dependence and the Size of Nations

A. Karam

5 - Hardened Beliefs and Sustenance of the Political order

F. Sakri